العرب:
معضلات ما بعد الربيع

العرب:
معضلات ما بعد الربيع

خيري منصور — أحمد السيد النجّار

جودة عبد الخالق — عبد الفتاح مورو

حمادة فراعنة — باسل البستاني

علي محافظة — عمر الرزّاز

أسامة الغزالي حرب — يوسف منصور

خير الدين حسيب — خالد الوزني

جواد العناني — فؤاد بسيسو

تقديم

مروان المعشر *

يوحي عنوان هذا الكتاب المهم وكأن ما يُسمى بـ«الربيع العربي» مرحلة انقضت وطُويت صفحتها، وأن العرب اليوم في صدد مواجهة معضلات ما بعد تلك المرحلة. بيد أن الكتاب لا يقصد ذلك؛ لأن الأسباب التي أدّت بِنَا الى الثورات العربية خلال الأعوام الستة المنصرمة لمّا تنته، لا بل هي تضاعفت في الواقع؛ وهي أسباب ألمح اليها العديد من الكتاب المساهمين: من النزعة السلطوية واحتكار السلطة وغياب العدالة الاجتماعية، إلى غياب المفهوم الحداثي للمواطنة المتساوية.

لعل التوصيف الأكثر دقة هو انتهاء المرحلة الاولى مما أُفضِّل ان أدعوه الثورات العربية، والتي اتّسمت برفض الواقع الراهن، فنزل الناس زرافاتٍ ووحدانًا إلى الشارع، مُحتجين على غياب الحوكمة الرشيدة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. لكن هذه الاحتجاجات لم تُحوّل بعد إلى أدوات نشطة لتطوير نظم سياسية واقتصادية واجتماعية فاعلة تقود إلى مجتمعات تعددية مستقرة ومزدهرة.

---

* مفكر سياسي أردني بارز وكاتب صحفي

لعل التوقعات بانتقال آنيّ إلى مجتمعات ديمقراطية كانت مجرد أحلام رومانسية. فما من حركة تغيير تاريخية استطاعت الانتقال من مرحلة الاحتجاج إلى مرحلة بناء الدولة الحديثة، في غضون سنوات أو عقود قليلة، خاصة في غياب أطر فكرية تدعمها قواعد شعبية واسعة، قادرة على تحديد ما تريد مستقبلًا، ولا تكتفي بالصدح بما لا تريد، وأيضًا، في غياب آليات بناء المؤسسات التي تستطيع احتضان مجتمعات تعددية وحمايتها.

من هنا تأتي أهمية مثل هذه المساهمات الفكرية، التي يجب ألا تكتفي بتشخيص الداء أو نسف الأطر القديمة، بل يتعيّن أيضًا أن تحاول وضع أطر فكرية حديثة كفيلة بتطوير المجتمعات العربية، خشية أن تؤدي الاحتجاجات وحدها إلى انزلاق هذه المجتمعات نحو المزيد من التسلط، أو عدم الاستقرار، أو الانحدار الاقتصادي.

ما يبدو جليًّا في العالم العربي، ليس انتهاء الثورات العربية، بل أفول عصر العقود الاجتماعية السائدة في العديد من دول المنطقة، وهي عقود تم اعتمادها بين السلطة والناس قسرًا، وليس عن طريق التفاوض أو الإجماع. وقد تشكّلت هذه العقود من شقين رئيسين: الأول مفاده أن الدولة ملتزمة بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من صحة وتعليم ووظائف ودعم للمواد الأساسية وبجودة مناسبة، مقابل التزام المواطنين بالشق الثاني من العقد، وهو قبولهم بعدم تمثيلهم السياسي في إدارة شؤون بلادهم، أو تمثيلهم بشكل ضعيف ورمزي.

بقيت هذه العقود فاعلة، على الرغم من قسريتها، طالما كانت حاجات المواطن الأساسية مؤمّنة بشكل أو آخر. ولما تضخّم حجم الحكومات بطريقة ريعية لا إنتاجية، لم تعد الدولة قادرة على الحفاظ على المستوى نفسه من الخدمات المقدّمة إلى عامة المواطنين، بينما بقيت مُصرّة على عدم منح الناس صوتًا مناسبًا لتقرير مصيرهم. وكانت الثورات العربية النتيجة المباشرة لهذا الاختلال.

علاوة على ذلك، أدى عدم بناء مؤسسات راسخة، في العديد من البلدان العربية، إلى

انهيار سريع في تلك الدول، التي لم تستطع الوقوف أمام موجات الاحتجاجات، فانهارت دول في غياب مثل هذه المؤسسات، بينما استطاعت المؤسسة الأمنية في دول أخرى، الظهور إلى الحكم بالأساليب التسلطية القديمة نفسها.. وحدها تونس استوعبت الدرس الرئيس من الثورات العربية؛ وهو الحاجة إلى بناء عقود اجتماعية جديدة قائمة على التوافق بين مختلف مكونات المجتمع.

تتعرّض المنطقة العربية اليوم إلى هزّة جديدة، تتمثّل بقرب انتهاء الحقبة النفطية. فمع تدني أسعار النفط والتوقعات العالمية ببقائها منخفضة حتى مستقبل منظور، لم تعد الدول المُصدّرة للنفط، أو تلك المستفيدة من عوائده، إما عن طريق المساعدات المالية أو حوالات العاملين منها في تلك الدول، قادرة على تمويل أنظمة ريعية لا تعطي الأولوية للإنتاجية، ولا تستطيع مجابهة تحدي توفير فرص عمل حقيقية لمجتمعات فتيّة تدفع بملايين الشبان إلى سوق العمل سنويًّا.

لعل هذا التحليل يقودنا إلى استشراف كيفية الولوج إلى مستقبل آمن ومزدهر، فإذا كانت النزعة السلطوية سببًا رئيسًا للثورات العربية، فإن الحاجة إلى نظم حوكمة رشيدة وإدماجية تبدو ظاهرة للعيان بشكل فاقع. كذلك، إذا كانت الأنظمة الريعية غير قابلة للاستمرار، فإن الانتقال التدريجي والسلس إلى نظم إنتاجية يبدو بديهيًّا وملحًّا.

لكن مثل هذين الانتقالين يبدوان الآن عصيين على الولادة؛ لأن غالبية أنظمة الحكم العربية لا ترغب في التنازل عن جزء من سلطاتها لصالح تعزيز السلطتين التشريعية والقضائية، على الرغم من الفشل الواضح لهذه الأنظمة في تطوير مجتمعاتها. كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي جرى اعتمادها سابقًا تم فصلها عن الإصلاحات السياسية اللازمة لتطوير نظام من الفصل والتوازن؛ لضمان مراقبة إجراءات السلطة التنفيذية ومحاسبتها، ما أدى الى تفاقم الفساد بشكل كبير، جراء تنفيذ هذه الإصلاحات. كما أن

هناك حاجة لتمكين الفئات ذات الدخل المتدني وتأهيلها كي تتمكّن من المنافسة في سوق العمل. ومن هنا تبرز أهمية وضرورة تلازم مساري الإصلاحين السياسي والاجتماعي؛ لتحقيق الاستقرار والازدهار المنشودين، وضمان المراقبة والمحاسبة الفاعلتين.

في ضوء الصراعات المذهبية المدمِّرة التي تشهدها المنطقة، تبرز الحاجة الملحة إلى اعتماد مبدأ المواطنة المتساوية في دساتير الدول العربية، كما في التطبيق، كأساس راسخ لبناء المجتمعات. إن مبدأ تساوي المواطنين كافة أمام القانون، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الفكر او الجنس أو العدد، وحده الكفيل بطمأنة فئات المجتمع كافة بأن حقوقها الفردية والجماعية مُصانة، ما يحفزها على تأدية واجباتها نحو الدولة والمجتمع بكل أمانة ورضى، وعلى إعلاء الهوية الوطنية فوق أي هويات فرعية.

تأتي مساهمات المشاركين الأفاضل في هذا الكتاب؛ لتمثّل إضاءات فكرية، وسياسية، واقتصادية، لفهم تجارب الماضي واستشراف آفاق المستقبل، ونحن أحوج ما نكون إلى المزيد من هذه الإضاءات التي ترسم الأطر الفكرية كما خرائط الطريق المطلوبة؛ لوضع المبادئ أعلاه موضع التنفيذ، بما يحقق استيعاب دروس الماضي والدفع لانطلاقة جديدة نحو مجتمعات أكثر رحابة وانفتاحًا وإدماجية واحتضانًا لمكوناتها كافة، واستخدام التنوّع الفكري والديني سلاحًا للتطوير والازدهار لا للتدمير والهدم.

انفجـــــار المكبـــــوت العربـــــي

خيري منصور *

في البدء، عليّ أن أوضح ما أعنيه بعنوان المحاضرة؛ لأنه يبدو ملتبسًا بعض الشيىء، فبعد أن اقترحت العنوان بيومين، وقع في يدي، صدفة، كتاب موضوعه «العناوين، دراسة أثيولوجية في العناوين»، سواء كانت عناوين مقالات أو كتب أو غيرها، ويقول مؤلف الكتاب، بما معناه، إنه في ثلاث من عائلات العناوين، هناك عنوان أشبه بالقبعة التي تكون بحجم الرأس تمامًا، إذا كان العنوان لكتاب أو مقالة أو بحجمهما، وثمة عنوان أشبه بمظلة تغطي مساحة أوسع، أما أخطر العناوين فهو المفتاح الذي يدار في قفل صدئ، وعلى الأغلب ينكسر فيه.

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ١ آب ٢٠١٦.

* كاتب صحفي ومفكر وشاعر أردني.

أما عنواني فينتمي إلى العائلة الثالثة، حيث القفل الصدئ هو الوضع العربي، وتحديدًا في الخمس العجاف التي نعيشها الآن، وهي السنوات التي تكسرت فيها مفاتيح عديدة بكل المقاربات، نفسية وسيكولوجية وسياسية، ولم يبقَ إلا مقاربات أخرى يعتذر أصحابها أحيانًا عنها؛ لأنها غير مألوفة، كمقاربة أثيولوجية مثلًا؛ لأن ما حدث وما يحدث الآن، لا يُفهم إطلاقًا من مناهج سياسية تقليدية، والأبلى تلك التسمية المضللة التي أُطلقت على الواقع العربي خلال هذه السنوات الخمس، وأعني بها «الربيع»، فالربيع مصطلح استشراقي، أطلقه المستشرقون بناءً على ما حدث في أوروبا في مرحلة تاريخية، وكانت المرحلة الأولى سنة ١٨٤٨، حيث الحراك الأوروبي الشهير في منتصف القــرن التاسع عشر، والمرة الثانية في واترلو براك، عندما اقتحم الاتحاد السوفييتي بدباباته، كما يقال، بودابست؛ ليعيد البلد إلى الحزب الشيوعي، والمفارقة أنه، وللمرة الأولى التي أُستخدم فيها مصطلح الربيع في أوروبا، كان لصالح الشيوعية، عام سطوع كارل ماركس الشهير الثاني ضد الماركسية.

على أي حال، ومن أجل أن أوضح خطورة الأسماء، هناك الآن اتجاه في الغرب اسمه «استراتيجية التسمية»، أي إعادة قراءة التاريخ الإنساني كله من خلال الأسماء، وأضرب مثالًا، فهناك رواية لأرنست همينغوي تسمى «الشيخ والبحر» لم نزل نقرؤها حتى الآن كما نفعل منذ أربعين سنة، إلى أن ظهر ناقد أميركي قال بأن هذه الرواية يجب أن تقرأ من خلال الاسم، «سنتياغو»، أي النبي يعقوب، وأن عملية الصيد هذه ليست في كوبا وإنما في طبريا، حيث انتهت قصة المسيح وقصة فلسطين، وعليه، فقد أعيد النظر، بالكامل، في هذه الرواية من خلال الاسم، ولقد قرأت مؤخرًا لقس إيرلندي عن رواية «الطاعون» لألبير كامو، التي كنا نتصور أنها كتبت ضد الاحتلال الفرنسي، لكن من خلال الأسماء الفرنسية الواردة فيها، اتضح أن ألبير كامو، بالنسبة إلى هذا القس، كان يعبّر عن فرنسيته كمستعمر.

ولقد استفدت شخصيًّا من هذا المنهج، ووجدت في رواية لنجيب محفوظ اسمها

«الطريق» تحولت إلى فيلم سينمائي شهير، أن سيد الرحيمي بطل الرواية هو جمال الدين الأفغاني، من خلال جمعي كل القرائن الموجودة، وكنت في القاهرة عندما أنجزت هذا المشروع، وأثار جدلًا كبيرًا.

علينا أن لا نستخف بالتسمية، فعندما نقول «الربيع»، ينصرف الذهن بالكامل إلى اللون الأخضر وللعصافير، وإلى كل ما هو جميل في فصل الربيع، وعندما يكون مضلًّلا تنتفي عنه صفة الخريف، وقد يقول بعضهم الآن «خريف عربي»، لكنني لا أرى أنه كذلك، بل هو فصلٌ خامس، والبوصلة ليست معطوبة بل عاملة، لكن إلى جهة خامسة، هي جهة العدم الذي نعيشه الآن.

والحال أنهم لطالما خدعونا بالتسمية، فإسرائيل احتلت الضفة الغربية عام ١٩٦٧، ولم تغيّر من المناهج سوى كلمة واحدة في كتاب النحو للصف السادس الابتدائي، في جملة: «عاد العربي منتصرًا»، فحذفت «منتصراً» ووضعت عوضًا عنها «زائراً»، وانتظرنا عشر سنين لنسمي ذهاب الرئيس المصري السابق أنور السادات إلى إسرائيل «زيارة»، بكل ما تعنيه كلمة زيارة من حميمية ودفء، كما حذف من كلمة «الأراضي» باقتراح من رئيسة وزراء إسرائيل السابقة جولدا مائير، «أل التعريف» من «هضبة»، و«شبه جزيرة»، و«ضفة» و«قطاع»، فأرجو عدم الاستخفاف، على الإطلاق، بالأسماء، لأنها الآن مدخل جديد لقراءة التاريخ.

إذن، ما حدث، في تقديري، لم يكن ربيعًا، بل كان انفجارًا لأربعة مكبوتات متزامنة، أتحدث عنها بالتدرج:

المكبوت الأول هو المكبوت الطبقي الاقتصادي، بمعنى استغلال الفوضى لنهب بنوك وتدمير متاحف، والسطو على مؤسسات الدولة، وهذه ليست منجزات للنظام، بل منجزات الدولة، وظهر في بعض الدول كالعراق، مَنْ يذكّروننا بالثورة التي حدثت في

الاتحاد السوفياتي بعد ستالين، عندما خرج الشعب لتكسير السكك الحديد؛ بذريعة أن من أنشأها هو ستالين، وعلى هذا الغرار اقترح بعض العراقيين المتطرفين، تدمير كل المنشآت والأنصاب التي أنشأها صدام حسين، كنوع من النكاية به.

إذن، فالمكبوت الأول الذي انفجر قبل خمس سنوات، هو المكبوت الطبقي الاقتصادي، حيث لم تكن هناك أحزاب لطبقة عاملة، ولا يوجد حراك سياسي حقيقي، ولا يسار بالمعنى الحقيقي، لكن الكبت الاقتصادي لدى الفقراء والناس الذين يشعرون بالحرمان، هو ما حرك من كانوا ينتظرون غياب سيارة الشرطة من الشارع، وإسقاط الدولة؛ لتصفية حسابات وتسديد مديونيات طويلة معها.

المكبوت الثاني والأخطر: هو المكبوت الإثني، بمعنى الطوائف، فالعالم العربي كان يعيش إلى حدٍّ ما، مرحلة ما يسمى الأطياف، التي تتعايش كما في قوس قزح، ففي مصر هناك مسلمون ومسيحيون، وفي العراق سبع إثنيات، لكن لماذا هذا الانفجار، وبهذا الشكل الدموي؟ أنا أحضرت معي كتابًا على هيئة موسوعة صدرت في أميركا عام ١٩٩٤، بعد الحرب الباردة مباشرةً، عنوانها «٢٣٠ أقلية في خطر»، وكانت عبارة عن تمهيد لسدّ الفراغ الناتج بعد الحرب الباردة، وهي عمليًّا الحرب العالمية الثانية، فكانوا يحضرون لحرب عالمية تتم على نحو موضعي، أي ليست بين جيوش، ولكم أن تلاحظوا الاستعدادات داخل كل بلد مقصود أين توجد الآن، فمثلًا رأوا في العراق شيعة وسنة فأثاروا هذا الفتيل، ومنذ سنة ١٩٩١ بدأ العمل على ذلك، من أجل الحقن والشحن، ليستفيدوا هم من نظرية التفكيك، التي أخذت بها كونداليزا رايس شهادة الدكتوراة، عندما كانت كانت تعمل مديرة لمكتب الرئيس بوش الأب في الـCIA، قبل أن يصبح رئيسًا، وكانت متخصصة بالاتحاد السوفييتي، الذي وجدوا أن أسرع سبب أساسي في تفكيكه، هو الكبت الإثني، المتوزع بين جمهوريات إسلامية وغير إسلامية، ومسيحية، وأذكر أنني ذهبت عام ١٩٨٩ إلى موسكو، وكانت

الكنائس ما تزال تمارس طقوسها لكن تحت حذر إيديولوجي، وشممت الرائحة في ذلك العام من أوزبكستان إلى سمرقند، وزرت اتحاد الكتّاب، وقال لي رئيسه ـ وهو مسلم: نتمنى أن يأتي يوم نكسر فيه تمثال لينين، ونضع مكانه تمثالًا لمسلم من أوزبكستان، وكانت معي مرافقة روسية، رافقتني إلى سوق شعبية، وكانت هناك سيدة عجوز أوزبكية فسألتني: أنت مسلم؟ فقلت لها: نعم، فأخذت ترمي عليّ زبيبًا، لكنها عندما رأت المرافقة معي أغلقت الباب، وشعرت عندئذٍ بأن روائح التفكيك والانهيار بدأت في الاتحاد السوفييتي، وتكرر معي هذا المشهد في مصر، فقبل حوالي سبع سنوات، كنت أسكن عمارة من أربع طوابق، ويقطن في الطابق الأخير أصحاب العمارة، وكان والدهم كبيرًا في السن، فبدأوا بإنشاء مصعد، ترافق مع صوت ضجيج، وكانت هناك عائلة مسيحية تسكن في الطابق الأسفل، وطلبت من أصحاب العمارة أن يعملوا في أوقات معينة وليس أثناء النوم، لكنهم أصروا أن يواصلوا العمل، وبعد ذلك سافرت أنا ثم رجعت مرة أخرى، فرأيت أثاثًا في الشارع، فسألت البواب عنه، فقال لي بأن هذا الأثاث خاص بالعائلة المسيحية؛ لأنهم باعوا الشقة بنصف الثمن، فسألته عن السبب، فأجابني بأن أصحاب العمارة ركبوا المصعد ووضعوا له «أنسر ماشين» بصوت الآذان، فذهبت إلى صاحب العمارة وقلت له: «هذا ضد الدين، أنا أعرف أن الآذان خمس مرات ولا ضرورة كلما ضغطت على كبسة المصعد أن يسمع صوته»، وخرجت من البيت وذهبت إلى مقهى أبو الريش، وكان لي أصدقاء منهم الأستاذ محمد حسنين هيكل، والدكتور يحيى الجمل، وقلت لهم: «يا جماعة مصر مقبلة على كارثة، هناك انفجار إثني بدأ يعبر عن نفسه من الداخل، والحكومة غير منتبهة».

والحال أن ما حدث في مينيا بمصر من تهجير العائلات المسيحية قبل أسبوعين، كان نتيجة نمو الكبت الإثني الذي شاهدته قبل سنوات، وهناك الكثير من الأمثلة في الأردن وغيره لا تنتهي، بل إن هذا اللقاء، نفسه، يصادف تزامنًا غريبًا، بين خمس مئويات: فنحن

الآن في مئوية اتفاقية «سايكس بيكو»، وفي مئوية سقوط الدولة العثمانية، ومئوية الحرب العالمية الأولى، وبعد أشهر ستكون مئوية وعد بلفور١٩١٧، وهذا التزامن والتداخل بين المئويات لكأنما هو الذي قال عنه فرانسيس فوكوياما «موت التاريخ»، وكأن التاريخ يوضع في تابوت ويدفن، مع أن الأمر ليس كذلك، فموت التاريخ الكلاسيكي، هو موت جهاز المفاهيم الذي كنا نتعامل فيه، بعد أن حلت مفاهيم ومصطلحات جديدة نتعامل بها مع العالم.

وما حدث في العام ٢٠١١ صمم بالكامل عام ١٩٧٩، فهذا العام يعدّ أخطر عام في القرن العشرين، بل أخطر من عام ١٩١٤ زمن الحرب العالمية الأولى، وعام ١٩٤٥ زمن الحرب العالمية الثانية، ففي العام ١٩٧٩ اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، ووقعت معاهدة كامب ديفيد، وتبلورت النظرية الأميركية حول «الاحتواء المزدوج»، أو النظرية التي سمّاها هنري كيسنجر «عزف الأكورديون»، والتي أجروا لها تجربة بعد العام ١٩٧٣ في العراق، الذي استعصى على فض الاشتباك بعد حرب العام ١٩٧٣، ويقول كيسنجر: «قمنا بتسليح الأكراد في الشمال من أجل أن يظلوا في تضارب، والنظام وافق، فاكتشفت أن أفضل سياسات التعامل مع الشرق الأوسط هي سياسات الأكورديون، أي العزف على الخاصرتين، بإيجاد طرفين قابلين للاقتتال، فنبتز بواحدهما الآخر، في مصر نبتز الإخوان المسلمين مقابل الجيش، وفي الشرق الأوسط نبتز العرب وإسرائيل بعضهما ببعض»، وهناك مثل شعبي يقول: «مثل المنشار طالع ماكل.. نازل ماكل»، هذه النظرية الجديدة التي بدأوا العمل بها، ومهّدوا لكل ما يحدث، لكننا لم نقرأ. وعلى سبيل المثال، هناك تقارير نائب وزير الدفاع الأميركي في أواخر السبعينات، عن الشرق الأوسط، اقترح فيها إسقاط دولتين بالأساس: العراق ومصر، لكن نظريته كانت مستحيلة وفق تحليل الاستراتيجيين، فالعراق لا يسقط من داخله، وكان يسمى دولة ذات خوذة، أي دولة عسكرية، فيه أربعة ملايين بين

عسكري ومتطوع، ولذا فالعراق يدمر بالغزو الخارجي وليس من الداخل، وكذلك مصر لا يمكن غزوها، ولذا استفادوا من تقارير الجلاء سنة ١٩٣٦، ومن تقارير ثورة ١٩١٩، وعليه فإن مصر، إذًا، لا تدمر إلا باستراتيجية سمّوها «استراتيجية قضم الأحشاء»، أي بدل أن يأتي الجيش من الخارج، يأتي التدمير من الداخل، فأولًا «نثير مسلمين ومسيحيين من الداخل، ونلعب على الموضوع الاقتصادي»، وها هو البنك الدولي يعطي مصر الآن قرضًا ويفرض شروطه، ووصل سعر صرف الدولار إلى ١٦ جنيهًا، كمقدمة للتعويم، ووافقت مصر، واليوم يرفعون أسعار الكهرباء والخبز، ويرفعون الدعم عن أشياء كثيرة، ونسأل الله أن يستر من عواقب الثورة القادمة؛ لأنها قد تكون ثورة جياع، شعارها «لا نريد إسقاط النظام، بل نريد إسقاط مصر هذه المرة».

قلنا إن ذلك حدث عام ١٩٧٩، وثمة خرائط قدمها برنارد لويس عبر المقالة التي رد فيها على إدوارد سعيد، والتي تساءل فيها أين كان ناشطو العرب السياسيون، من حزبيين ومثقفين وأكاديميين، من برنار هنري ليفي الذي كان مهندس ارتباط بالثوار الليبيين، فيرد عليه يهودي فرنسي آخر هو «آلان غريش»، منذ فترة قصيرة، عبر كتاب نشره مؤخرًا بعنوان: «ليفي ليس بمثل كوكو»، وقال «أنا كتبت مقالًا قبل أربع سنوات عن برنار هنري ليفي، وفوجئت في اليوم التالي على المواقع الإخبارية بأخبار تقول بأني أخذت مالًا من القذافي، واضطررت أن أصدر بيانًا، لكني أقلت على الفور لأني كتبت عن برنار هنري ليفي».

ويقال «إذا عُرف السبب بطل العجب»، والسبب هنا واضح، من تقارير نائب وزير الدفاع الأميركي، الذي تحدثنا عنه، وكوفئ فويس على غرار مكافأة مكنمارا في الحرب الفيتنامية، حين أصبح رئيسًا للبنك الدولي، وكذلك أصبح فورس رئيسًا للبنك نفسه، وقد حضرت محاضرة لكوندااليزا رايس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ٢٠٠٥، وتحدثت فيها، بالضبط، عما يحدث الآن، مستفيدةً من نظرية التفكيك التي جربتها في الاتحاد السوفييتي،

عندما كانت تعمل مع بوش الأب، ولم يعرها العرب استماعًا على الرغم من أنها قالت إن هناك «غزاة قادمون»، وليت العرب اعتبروها نشرة جوية، كأن يقول التلفزيون الأردني في الليل «سيشهد الغد رياحًا سرعتها كذا وكذا، لا تخرجوا خارج البيت، والثلج سيصل إلى ارتفاع متر»، ولو كانت نشرة جوية لكنا عملنا لها ألف حساب، فكيف بنشرة تكون نتيجتها هذا الزخم من هذا الدم المنتظر؟!

هناك إحصائية بسيطة تقول إن العرب قتلوا من بعضهم خلال خمس سنوات، مئة ضعف ما قتل الأعداء منهم، ولو قارنا بين ما قُتل من العرب على يد الإسرائيليين في حرب عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، وفي اجتياح بيروت عام ١٩٨٢، وبين ما قتل من عراقيين ولبنانيين وفلسطينيين على أيدي بعضهم بعض، لوجدنا العدد يفوق مئة ضعف، وهذا ما أسميه (الانتحار القومي).

وقبل هذا الحراك صدرت عدة كتب، كلها تحمل عناوين متشابهة، فقد صدر للكاتب اللبناني محمود حيدر كتاب بعنوان «عن انحلال الدولة»، وفي مصر صدر كتاب للدكتور جلال أمين بعنوان «الدولة الرخوة في مصر»، وفي الأردن صدر كتاب لشاب أردني بعنوان «انتحار دولة»، أي كانت هناك مقدمات لمثقفين تدور حول ما سيحدث، لكن الناس لا تقرأ، وتعتمد في مصادر معلوماتها على الفضائيات أو على الإشاعات.

وفي كل ما كتب عن الربيع العربي أو ما سُمي كذلك، قلت في هذه القاعة قبل ثلاث سنوات، في محاضرة بعنوان «عسكرة الاستشراق»، شيئًا أتذكره الآن، قلت: «لم يعد مدرس الجغرافيا ضروريًّا في المدارس الابتدائية العربية، بل ينوب عنه الآن طيارو الناتو، الذين يمشطون القرى العربية في ليبيا وسورية وشمال العراق، وهي قرى نسمع بها لأول مرة، فصار طيارو الناتو يعلموننا الجغرافيا العربية، أسماء قرانا وأسماء مدننا»، وتحدثت عن عسكرة الدبلوماسية الأمريكية التي بدأت فعليًّا مع كولن باول، عندما كان وزيرًا

للخارجية، ثم حصل مشهد لم ينتبه له أحد من العرب على الإطلاق، عندما وصلت رايس إلى بغداد ونزلت من الطائرة، وتناولت خوذة من جندي ووضعتها على رأسها، والتقطت صورة تذكارية على أساس أنها «فلكلور»، لكن، بالنسبة لي، تمثل تلك الصورة اللحظة التي تعسكرت فيها الدبلوماسية الأميركية، كما تعسكر الاستشراق، فالاستشراق في الماضي كان يتم على أيدي مستشرقين يمتطون الجمال وغيرها، أما الآن، فالمستشرق صار جنرالًا، يستقل طائرة، ويأتي إلى الطلل الحضاري الذي يريد هدمه مباشرة.

وما تحدثت به قبل ثلاث سنوات لا أعتذر عنه، كما لا أعتذر، أيضًا، عما تحدثت فيه قبل خمس سنوات، وبالمناسبة بعد اليوم الثالث من وصولي إلى عمان من القاهرة، وفي بيت الصديق أمين محمود وحضور كوكبة من الأصدقاء، قلت لهم رأيي في ما يحدث، والجميع كان ضدي، وتكرر هذا الحديث ثلاث مرات على الأقل، وآنذاك كنت قادمًا من القاهرة في ٢٥ كانون الثاني (يناير)، كما عبرت عن رأيي في صحيفة الدستور، وقلت الكلام ذاته لجلالة الملك عبدالله الثاني، وكان يبدو كلامي في كل المرات كمن يغرد خارج السرب.

أما الوحيد الذي كتب عن هذا الربيع، أو ما سميته (الفصل الخامس)، فليس عربيًّا، عبر دراسته؛ لتفسير هذا الحراك نفسيًّا وكبتيًّا، وهو الكاتب الإسباني خوان جونسلو، حيث يقول: «إن ما حصل في العالم العربي له منهج واحد لفهمه، هو منهج ابن خلدون حين قال بأن الدولة عندما تفقر وتضعف تتحول إلى جابي ضرائب ويسقط العقد الاجتماعي، ويبدأ ظهور الفوضى، وغياب الدولة وتحطيمها».

عمومًا، يمكن تفسير ما حصل بأنه حدث خلط بين الدولة والنظام؛ لأن الدولة العربية الحديثة لم تكتمل عناصرها، فقد كنا نقارن أنفسنا بما بعد الدولة، فيما كنا لم نزل قبل الدولة، وما قبل الحداثة، وقرأت لأناس في عالمنا العربي يكتبون عن «ما بعد الوطنية»، وأصبحت لدينا مصطلحات من قبيل: «أطباء بلا حدود»، و«محامون بلا حدود»، وكل شيء «بلا

حدود»، والواقع أن في ذلك تشديدًا على «الكزبوبنكية»، التي ظهرت في الستينيات ضد الزعيم المصري جمال عبدالناصر، والتي حملت مسمى «العولمة».

وقبل فترة وجيزة، راجعت خطابًا للرئيس الأميركي روزفلت يقول فيه: «قدرنا في أميركا أن نعولم العالم»، والواقع أنه كان يعني بهذا المصطلح أبعد بكثير، من المعنى الإيجابي لمصطلح العولمة الذي استحدثه مكدوهان عن أيام الحرب في فيتنام، ونشرت آنذاك صورة لطفلة تركض عارية هربًا من القصف الأميركي، واشتهرت هذه الصورة إلى حد «العولمة»، بالمعنى الإيجابي، لكن عندما عرضت في الوطن العربي، أخذت بعدًا آخر تائهًا في التاريخ، كحال العربي التائه، الآن، بين حروب هويات، وبين أقليات إثنية موجودة منذ ٦ آلاف سنة، ومن يملك أعمق هوية محفورة في التاريخ، فهويته الآن في المزاد، وهناك عرب في طوابير طويلة يريدون استبدال جوازات سفرهم بأي جوازات أخرى، وعدد الفلسطينيين أمام السفارات الغربية عشرة أضعاف نظرائهم من اليهود الراغبين بالعودة إلى فلسطين، وما يحدث أنك الآن تنتحر، وأعداؤك ليسوا بحاجة لأن تنوب عنهم بهذا الفعل.

ولو شئت لاختصرت الأمر بطرفة، فقد كنت أقرأ عن «كومونة باريس»، حيث كان هناك حراك مثل حراكاتنا، وكان هناك شاعر فرنسي مشهور، «دلوع» وشعره طويل، لكن عندما حدثت ثورة باريس، رآه جيرانه يحمل بارودة ويركض في الشارع، فصاحوا به: شارل شارل أين أنت ذاهب؟ فرد عليهم: «أبحث عن الجنرال الذي تزوج أمي لأقتله»، ولكل ليلى قيسها في هذه الدراما.

أمّا المحصلة الأخيرة فتحتاج إلى حسبة، ولنحسب المديونيات، فكل طفل عربي يولد يجد نفسه مدينًا بنحو سبعين إلى مئة ألف دولار، أي أن هذا الطفل رهينة، على غرار ما كان يحدث سابقًا عندما كنت تعتزم شراء غرض ما فترهن خاتمًا أو نحوه، والآن الدولة ترهن أطفالها، من أجل أن تأخذ المال حتى تحل مشكلاتها اليومية، كالكهرباء والماء وغيرهما.

قد أكون متشائمًا، لكن المسألة أبعد من التشاؤم والتفاؤل والتوظيف، وعلى العرب أن يستيقظوا من الغيبوبة الممتدة منذ خمس سنوات؛ لأن المؤامرة كبيرة، ولأن الذي اُختطف ليس حراكات أو ثورات، فهناك، دومًا، ثورات تختطف، لكن خشيتي أن يكون ما اختطف هو أسبابها، كي لا تتكرر، وتتحول إلى «فوبيا»، فالناس يبكون على زعماء مخلوعين، وبالمناسبة هذه سمة عربية تسمى «السمة الطلالية»، فهناك دومًا بكاء على الأطلال، سواء كانت للعمران أو للمفاهيم، وبوسعك أن تذهب الآن إلى أي بلد عربي لتجد فيه بكاء على رؤساء مخلوعين، وكأنهم اقتنعوا أن القادم أسوأ.

وإذا لاحظتم، هناك مصطلحات جديدة ظهرت بعد الحراك العربي، فقد عشت في مصر طالبًا وتلميذًا وكاتبًا، ولم أسمع بكلمة «تحرش» إلا بعد الربيع العربي، فلم يكن في مصر تحرش، ولم تكن المفردة تسمع، أما اليوم فتدور مناقشات في التلفزيون، حول تعرض عدد من الأطفال للتحرش والاغتصاب خلال السنوات الثلاث الماضية، وهم أطفال في الخامسة والسادسة من أعمارهم، وغالبًا ما يقتلون، هذا هو انفجار المكبوت الثالث، أي المكبوت الجنسي؛ لأنه لم يعالج تربويًّا، والعربي، مثله مثل أي إنسان في العالم، لديه غرائز، وهناك احتمالان: إمّا أن يخزنها فتتحول إلى لؤم مؤقت، وإمّا أن يصعّدها كما يقول فرويد، فتجد لها متنفسات إنسانية، وهذه المتنفسات تتم عبر إدخاله مدرسة جيدة، بأن يبدأ التآلف مع الطرف الآخر.

لكن ما حدث لدينا كان بسبب سيطرة النظام التقليدي، اجتماعيًّا وسياسيًّا، فالسياسة خضعت للاجتماع أيضًا، والمشكلة أن «أولي الأمر»، بدل أن يكونوا مبادرين وأن يتعاونوا مع المستقبل، تحولوا إلى منافقين للقاعدة الاجتماعية؛ لأنهم مهمومون فقط في استمرار ديمومتهم، على رأس السلطة.

والغريب أن القاعدة الاجتماعية لدينا أصبحت تمشي إلى الوراء، ففي الستينات كنا أرقى من الآن، وكان هناك اختلاط في الجامعات.

والسؤال، أيضًا: أين كانت هذه الدول نفسها؟ الواقع صدرت دراسة في الغرب، والمفروض أنها نشرت في القاهرة أو في عمّان، عن شاب فرنسي حول ارتفاع منسوب الجرائم في العالم العربي بعد معاهدات السلام، وقد أبلغت صديقًا مصريًّا بهذه الدراسة، فصرخ وقال لي: «سوف أفاجئك بشيىء آخر، فخلال الأيام الخمسة الأولى من حرب أكتوبر، خلت مخافر مصر من أي جريمة، فعندما كانت هناك حرب، وكانت هناك أنباء عن الانتصار، تفشى خجل شامل من أن يسرق أحد حتى قلمًا أو غيره».

ويقول الشاب الفرنسي في دراسته عن سبب ارتفاع منسوب الجريمة بعد معاهدة السلام، بأن ذلك يعزى إلى كون هذا الشعب حيويًّا، فأكثره من الشباب، الذي أمضى ستين عاماً وهو يربى ضد عدوه إسرائيل، لكن فجأة قلنا له بأن هذا العدو صار صاحبًا، فماذا يفعل بالطاقة الموجودة عنده؟

أما الغرب فحولنا إلى فئران بيض في المختبرات، يبحث في أوضاعنا، لكن كيف سيشفى مريض يخفي عن الطبيب أعراض مرضه، فنحن مرضى ونشعر بالخجل من أعراض مرضنا، ولدينا أشباه مثقفين يعالجون السرطان بكمادات الماء البارد، ويعالجون الإيدز، سواء كان سياسيًّا أو جنسيًّا بالأسبرين، وهم أشباه مثقفين يشكون من التخلف، على الرغم من أنهم جزء من إفرازاته.

الحقيقة أننا دفعنا من الدم ما يكفي، ومن الألم ما يكفي، وآن الأوان أن نسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية.

الربيع العربي والعدالة الاجتماعية مصر نموذجًا

د. جودة عبد الخالق *

يستثيرُ تعبيرُ «الربيع العربي» الكثير من الشجون والشؤون في الراهن العربي، ما يعززُ أهمية تأمله من جوانبه كافة. وفي هذا الإطار فإنني سأتأمل هذا التعبير من جهة العدالة الاجتماعية، في ضوء الخبرة المكتسبة من التجربة المصرية، التي كنتُ جزءًا منها بشكل مباشر، عندما توليتُ حقائب وزارية عديدة، خلال أربع حكومات متتالية، بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

وكانت أولى تلك الحقائب في الثاني والعشرين من شهر شباط/ فبراير ٢٠١١؛ إذ تسلمت حقيبة وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية، وكنتُ حريصًا، وقتئذ، على تضمين وجود مفردة «العدالة» في مسمى الوزارة، التي كان تدعى «وزارة التضامن

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢٨ نيسان ٢٠١٦.

* وزير سابق في حكومات مصرية عديدة، وأكاديمي متخصص في علم الاقتصاد.

الاجتماعي»، تأكيدًا لدلالة تلك المفردة، بوصفها شعارًا من تلك الشعارات التي لم ترفع في ميدان التحرير فقط، وإنما في الميادين المصرية كافة، بالتزامن مع الثورة.

في البداية، أودّ أن أشيرَ إلى مسألتين متعلقتين بنشأتي التعليمية والاجتماعية، لما لهما من أثر بالغ من جهة رؤيتي الخاصة للعدالة الاجتماعية.

الأولى: على الرغم من حصولي على شهادات علمية متخصصة، من جامعات محلية وأجنبية مختلفة، غير أنني أرى أن أكثر مراحل دراستي تأثيرًا في تجربتي الفكرية، كانت دراستي في أحد كتاتيب قرية من قرى «الدلتا»، التابعة لمحافظة «الأهلية»؛ إذ تعلمت، وقتئذ، اللغة العربية والقرآن الكريم بطريقة كان لها بالغ الأثر في تكوين شخصيتي في ما بعد.

أما الثانية، فارتبطت بنشأتي في بيئة فقيرة؛ إذ خبرتُ، عن قرب، معنى أن يكون المرء فقيرًا؛ ما دفعني، في المستقبل، إلى تعويض الفقراء جانبًا من الحرمان الذي تعرضوا له، من خلال ترسيخ التنمية الاجتماعية القابلة للحياة في بيئاتهم، وتوعية عموم الناس بأهمية تلك التنمية، في مختلف الأقاليم، وقد شكلت ثورة ٢٥ يناير فرصة بالنسبة لي من أجل تحقيق هذه الغاية، تطلعًا للوصول إلى مرحلة مقبولة من «العدالة الاجتماعية»، التي بقيتْ غائبةً عن الواقع المصري حتى وقت قريب.

العدالة الاجتماعية والجماهير العربية

كانت الجماهير العربية خرجتْ، منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي، في العديد من الدول العربية، مثل: تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية، مطالبة بالتغيير، بداية، وتطلعًا لتحقيق العدالة الاجتماعية تاليًا، وكان سبق ذلك الخروج، أو تزامن معه، أو لحق به، حراكٌ رسميٌّ في دول أخرى، من مثل الأردن والمغرب، لتحقيق نوع من التغيير على

أساس سلمي، عبر مراحل متتالية، بدلًا من انتظار وقوع حراك شعبي قد يؤدي إلى إشاعة الفوضى، أو إلى انفجار من جهة الأمن الداخلي.

وقد طالبت الجماهير العربية، وقتئذ، برحيل الحكام وتغيير النظم القائمة، وقد صرخت الجماهير، ولّما تزل تصرخ: خبز، حرية، عدالة اجتماعية.

إضاءة حول المفهوم

تعدّ العدالة الاجتماعية، في جوهرها، قيمة إنسانية أساسية، قبل أن تكون استحقاقًا للفقراء والمهمشين في بلاد العالم أجمع، وقد ارتبطت، بداية، بالديانات السماوية المختلفة، التي أكدت ضرورة تحقيقها وترسيخها بين الناس كافة.

وقدم الفلاسفة وعلماء الاجتماع، عبر التاريخ، تعريفات وشروحات وتفسيرات متعددة حول «العدالة الاجتماعية»، وفي هذا السياق، كان أفلاطون أشار في كتابه «الجمهورية»، في القرن الرابع قبل الميلاد، إلى ضرورة التماهي بين العدالة والحكمة، وربط بين العدالة والمساواة، وذكر مجموعة من الاحتياجات التي رأى ضرورة توفيرها من قبل الدولة للمواطنين، وقد كانت العدالة من ضمنها بطبيعة الحال، في حين ربط أرسطو، في كتابه «الأخلاق»، بين العدالة والمساواة، بوصفهما أساسًا لما سمّاه «العدل التوزيعي»، من خلال توزيع الخيرات والمناصب السياسية والأدبية، وأي شيء آخر يمكن توزيعه، بالتساوي بين الناس.

بيد أن الرؤية الأكثر وضوحًا حيال «العدالة الاجتماعية» وضرورتها على صعيدي: الفرد والدولة، كانت لدى عالم الاجتماع المؤرخ التونسي عبد الرحمن بن خلدون، الذي ذكر في مقدمة كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر..»، في القرن الرابع عشر، أن العمران البشري لا يتحقق إلا في ظل العدل الاجتماعي، وهو ربط في غاية الأهمية، كما ذكر في المقدمة نفسها

أن الظلم من شأنه أن يقعد الناس عن العمل والكسب، ويؤدي إلى كساد الأسواق، وهذا الكلام ملموس على أرض الواقع في الراهن والمعيش، فالظلم لا يمنع الناس من العمل والكسب فقط، ولكنه يدفعهم باتجاه اتخاذ مواقف لوضع حد للظلم الاجتماعي، كما هي الحال في العديد من الدول العربية.

أما الفكر السياسي المعاصر فكان ربط، بطريقة عضوية، بين مفهومي: المواطنة والمساواة بمفهوم العدالة؛ إذ جعل المواطنة والمساواة مرتكزًا للعدالة الاجتماعية، من خلال المساواة بين المواطنين، بصرف النظر عن مكان إقامتهم، أو دياناتهم.

وقد استقر هذا الفكر على أن العدالة الاجتماعية ترتكز على فكرة المساواة بين المواطنين؛ ما يجعل الوطن يتقدم بوصفه هوية رئيسة، في الوقت الذي تتراجع فيه الهويات الفرعية جميعها، ويكون معيار المواطنة، وقتها، مرتبطًا بالهوية الرئيسة، وتكون المساواة بين المواطنين بحكم انتمائهم لهذه الهوية الرئيسة.

وعليه؛ فإننا لا نستطيع تحقيق العدالة الاجتماعية من دون تحقيق مساواة بين جميع المواطنين، باعتبار مواطنتهم، وليس اعتبارًا لأي شيء آخر.

إذن؛ دور العدالة الاجتماعية هو: المساواة والتضامن، واحترام حقوق المواطنين وكرامتهم. والعدالة الاجتماعية مفهوم شامل، يتضمن السياقين: الاقتصادي والاجتماعي، ويتسع كذلك ليشمل السياق الثقافي.

وعلى صعيد صنع السياسات، نطالع في دستور منظمة العمل الدولية، الذي صدر في أوائل القرن العشرين، وبعيد الحرب العالمية الأولى مباشرة، تأكيدًا للعدالة الاجتماعية، وجاء في نص ذلك الدستور أنّ السلام الشامل والدائم في العالم يمكن تحقيقه فقط على أساس العدالة الاجتماعية، ومن دون تحقيقها فإن السلام الشامل والدائم، على المستوى

القطري بداية، وعلى مستوى العالم أجمع تاليًا، لا يمكن تحقيقه؛ إذ تتطلب تلك العدالة تحقيق المساواة والتضامن واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

في ما يتعلق بالتطبيق على أرض الواقع، فإن العدالة الاجتماعية تتضمن المساواة في الفرص، إضافة إلى عدالة في توزيع الدخل، وعدالة في توزيع الثروة، وفي العادة يتمحور الجدل السياسي المتعلق بقضية العدالة الاجتماعية حول العدالة في الدخل، بيد أن العدالة في توزيع الفرص لا تقل أهمية عن العدالة في الدخل، بل وتتقدم عليها في بعض الأحيان، لاشتمالها على العدالة في فرص التعليم والرعاية الصحية والتدريب والعمل، وهو ما يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨.

أما على صعيد الجانب الإجرائي، فإن العدالة الاجتماعية تتضمن ثلاثة أبعاد: البعد الأفقي، والبعد الرأسي، والبعد المكاني.

يشير البعد الأول إلى المساواة بين الأفراد والفئات التي تعيش معًا في الفترة نفسها، وعادة يتم التركيز على هذا البعد للحديث عن عدالة، أو عدم عدالة، توزيع الدخل، وعدالة أو عدم عدالة توزيع الثروة.

أما البعد الثاني فيشير إلى المساواة بين الأجيال، فحياة المجتمعات تتجاوز حياة أي جيل بعينه، والفرص يتم خلقها عبر أجيال سابقة، لتكون متاحة لأجيال لاحقة، عادة، فالغاز والنفط والمياه كلها تعدّ من عناصر الثروة شديدة الاتصال بالبعد الرأسي للعدالة، الذي يشير إلى المساواة بين الأجيال في الاستفادة من تلك الفرص.

في حين يشير البعد الثالث، وهو البعد المكاني، إلى المساواة بين سكان المناطق المختلفة، من مثل: الريف في مواجهة الحضر، الساحل في مواجهة الداخل، وغيرها من الثنائيات، بحسب السياقات الاجتماعية السائدة في كلّ بلد على حِدة.

العدالة الاجتماعية و«الإصلاح الاقتصادي»

مما لا شك فيه، أن الإصلاح الاقتصادي كان العامل الحاسم على صعيد إحداث الكثير من التغيرات المهمة في العالم، عبر مراحل التاريخ كافة، ما يؤكد أهمية تحقيق فهم دقيق لما اصطلح على تسميته بـ«الإصلاح الاقتصادي»، في السياق الذي يطرح خلاله.

وقد طبِّقت دول عديدة برامج خاصة بـ«الإصلاح الاقتصادي»، مثل: مصر وتونس والمغرب والأردن والسودان وسورية واليمن، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، سواء بدعوة من البنك الدولي والصندوق الدولي، أو من دون دعوة منهما، وقد شملت إجراءات تلك البرامج تقليص دور الدولة، من خلال التخاصيّة، إضافة إلى تحرير الأسعار، وتحرير التجارة، وتخفيض الدعم الموجه للمواطنين، وتخفيض الإنفاق العام، وكانت المحصلة العامة لتلك الإجراءات تتمثل بتحقيق أضرار جسيمة من جهة العدالة الاجتماعية، وعلى غير صعيد.

النموذج المصري

قبل ثورة ٢٥ يناير كان الجدل السياسي في مصر مأزومًا، ويعاني من إشكاليات عديدة، وأزمات متقاطعة، هي: أزمة توزيع؛ تمثل غياب العدالة الاجتماعية: أفقيًّا ورأسيًّا، وأزمة مشاركة؛ بسبب غياب الديمقراطية، وأزمة شرعية؛ استدعت استخدامًا مفرطًا للقوة من قبل الجهات الأمنية، من أجل الحفاظ على ديمومة النظام القائم وقتئذ.

وكانت تلك الأزمات قد ضغطت بشدة على الدولة والمجتمع، ومهدت الطريق لثورة ٢٥ يناير وما رافقها وما تبعها من أحداث.

على صعيد أبعاد الظلم الاجتماعي في مصر، نتوقف بداية عند ظاهرة الفقر؛ إذ تبيّـن

لنا الأرقام، أن ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من المصريين كانوا يقبعون تحت خط الفقر الوطني في العام ٢٠١٠، وقد ازدادت تلك النسبة إلى ٢٦٪ في العام ٢٠١٣، من دون أن يعني ذلك أن ثورة ٢٥ يناير هي التي كانت وراء تلك الزيادة؛ إذ ثمّة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، المتراكمة منذ عقود، كانت تسببت بتلك الزيادة.

أما بالنسبة لخط الفقر الدولي، الذي حدده البنك الدولي بـ ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد، فإن ٤٠٪ من المصريين يقبعون تحته في الوقت الحالي، بحسب المصادر الرسمية، وقد تقترب تلك النسبة من ٤٥ ٪.

وفي ما يتعلق بظاهرة البطالة، فإنها في مصر أقلُّ حِدَّةً مما هي عليه في العديد من البلاد العربية؛ إذ يمكن وصفها بأنها أقلّ من المتوسط العام على الصعيد العربي.

وتقارب الأرقام الرسمية المتعلقة بنسبة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المصري نسبة ٣٠٪، وفق معامل «جيني»، (نسبة إلى العالم الإيطالي كورادو جيني)، الخاص بقياس عدالة توزيع الدخل القومي، علمًا أنه كلما اقتربت تلك النسبة من الصفر المئوي فإن المجتمع يكون أقرب ما يكون من عدالة توزيع الدخل بين شرائحه، وكلما ارتفع ذلك المؤشر فإن تلك العدالة تكون مفقودة بطبيعة الحال، وفي الحالة المصرية فإن النسبة معتدلة بالمقياس لدول الإقليم.

أما من جهة تجليات غياب العدالة الاجتماعية، في الحالة المصرية، من جهة البعد الثالث (البعد المكاني)، فإننا نلحظُ أن ثلثي الفقراء المصريين يعيشون في الريف القِبلي (الصعيد)، حيث ترتفع نسبة الفقر هناك درجات عديدة عما هي عليه في عموم البلاد، فإذا كانت نسبة الفقر في القاهرة تبلغ ٢٦٪، فإنها تصل في «أسيوط»، وهي إحدى محافظات الصعيد، إلى نسبة ٦٨٪، وهي نسبة غاية في الخطورة، وتجب معالجتها.

وضمن البعد نفسه، فإننا نلحظُ كذلك أن نسبة الفقر في المحافظات الحدودية أعلى مما

هي عليه في المحافظات الداخلية، كما أن الفرص التي يتمتع بها مواطنو تلك المحافظات قليلة ومحدودة بالمقياس مع سواهم في المحافظات الأخرى، فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة من يتمتعون بمياه شرب نقية في المحافظات الحدودية ٢٠٪ فقط، ما يجعلهم معرضين للإصابة بالأمراض بنسب عالية بشكل عام، و٢٥٪ من الأطفال في تلك المحافظات مصابون بـ(التَقـزُّم)، ما ينعكس سلبًا على مستقبل هؤلاء الأطفال، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

المؤشرات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

إذا كانت المؤشرات الاقتصادية تقول: إن معدل النمو الاقتصادي في مصر تراوح بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وهي السنوات التي سبقت اندلاع ثورة ٢٥ يناير، بين ٥٪ إلى ٦٪، فإن تلك المؤشرات تبيّـن أن معدل النمو الاقتصادي في البلاد، في السنة المالية (٢٠١٠ – ٢٠١١)، كان انخفض إلى ٨ , ١٪، وفي السنة التالية ارتفع إلى٢ , ٢٪، ثم عاود الانخفاض إلى ٨ , ١٪، وبعدها ارتفع إلى ٨ , ٢٪، ومعدل ذلك النمو أقل من معدل النمو السكاني في البلاد، ما يعني أن حصة الفرد من الدخل القومي ستنخفض؛ ما ينعكس على أرض الواقع من خلال اتساع دائرة الفقر العام في البلاد، بالإضافة إلى انحسار في العدالة الاجتماعية.

وثمّـة مؤشرات كليّـة، متعلقة بالمديونية والميزانية وسعر صرف الجنيه المصري تشير، بمجملها، في الوقت الحالي، إلى أن البلاد تواجه ظروفًا اقتصادية صعبة.

وكذلك نجد انخفاضًا في معدلات الاستثمارات الأجنبية في البلاد؛ إذ انخفضت بنسبة ٩٠٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولّـما تزل تلك النسبة منخفضة حتى الآن، إضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي في قطاعات أخرى، من مثل: السياحة والصناعة، بشكل عام.

في المجمل؛ فإن مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر، في مرحلة ما بعد الثورة، سلبية، بالقياس لما كانت عليه في مرحلة ما قبل الثورة، بالإضافة إلى استفحال الفساد السياسي، الذي كان متغلغلًا في البنية الكلية للبلاد، ما انعكس سلبًا على النسيج الاجتماعي.

في ظل ما سلف، تبرز أهمية النظر إلى مؤشرات العدالة الاجتماعية من منظور مختلف نوعًا ما، بمعنى أن الطرح السائد للعدالة الاجتماعية، في البلاد العربية بعامة، يركز على صراع بين طبقتين: العمال والمالكين، أو الموظفين الصغار والموظفين الكبار، وعلى إعادة توزيع المكتسبات بينهما، وهو اختزال مخلٌّ بمفهوم العدالة الاجتماعية، في ظلِّ ما تشهده المنطقة العربية من تغيير على صعيد بنيتها السياسية، ذلك أن تلك المكتسبات، واستنادًا إلى المؤشرات السابقة، آخذة في التناقص، وعليه؛ لا يجوز حصر العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع مكتسبات آخذة بالتناقص بين الطبقتين فقط، بل علينا العمل على المحافظة على تلك المكتسبات بداية، وتنميتها وتعظيمها تاليًا، ومن ثم القيام بعملية إعادة توزيع عادلة لتلك المكتسبات بين شرائح المجتمع المختلفة.

وهكذا، ظلت العدالة الاجتماعية غائبة عن المجتمع المصري، بسبب تلك البنية السياسية التي قام عليها نظام «مبارك» بداية، ومن ثم استمر تاليًا، ومن قبله نظام «السادات» كذلك، وهي البنية التي لّما تزل قائمة حتى الآن، ما يحول دون الوصول إلى حلول جذرية وناجعة يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية بين المصريين جميعًا.

خمس سنوات على ثورة الربيع العربي

حمادة فراعنة *

عقب مضيّ خمس سنوات على انفجار ثورة الربيع العربي، تبدو الحاجة ملحة للتوقف والتقييم، بهدف المساهمة في تقديم إجابة تتوسل الاقتراب من الواقعية، عن أسئلة جوهرية حول التغيير والثورة، من قبيل: هل التغيير رغبة ذاتية ضيقة أم حصيلة تفرضها معطيات موضوعية تمليها عوامل خارجة عن إرادتنا ؟ وسواء كان السبب هذا أم ذاك، فهل نجحت هذه الثورة أم أخفقت؟ وأين نجحت؟ ولماذا أخفقت؟

على جميع الصعد، شكلت هذه الثورة ، محطة انتقالية نوعية في مسار حركة التحرر العربية التي بدأت في منتصف القرن الماضي، بعد الحرب العالمية الثانية ، من أجل تحقيق ثلاثـــة أهداف واجبـــة

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢٩ فبراير ٢٠١٦.

* كاتب وصحفي أردني متفرّغ في أكثر من صحيفة.

هي: ١. الاستقلال، ٢. العدالة الاجتماعية، ٣. الديمقراطية. واستنادًا إلى المعطيات المادية القائمة والحسية، بعد أكثر من نصف قرن من النضال المتواصل، وتقديم التضحيات، وتحمل الوجع، أخفقت حركة التحرر العربية في إنجاز مهامها، في العناوين الثلاثة أو في بعض منها.

ومن شواهد ذلك، أن الاحتلال الأجنبي، المتمثل بالمشروع الاستعماري التوسعي الإسرائيلي، ما يزال جاثمًا على أرض فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان، وهو يتمادى في توجيه ضربات تصل إلى عمق الأراضي السورية واللبنانية، مثلما استهدف العراق وتونس والجزائر والسودان، وحتى الإمارات العربية لم تسلم من عدوانه، وما تزال تل أبيب تحتل الموقع الأقوى مقارنة مع سائر البلدان العربية، وفق البرنامج والشعار الأميركيين القائلين بـ«بقاء إسرائيل قوية ومتفوقة»، وهي تعمل حثيثًا على تطبيقه، اعتمادًا على خيارات واشنطن الداعمة للمشروع الصهيوني، وتوفير الغطاء له، وسبل الحماية لسياسته التوسعية العدوانية.

وقد تدخل الأميركيون مع الأوروبيين عسكريًا، وأسقطوا نظامي الحكم في العراق وليبيا، فضلًا عن تدخلاتهم الفظة في سورية واليمن وليبيا والصومال بلا مواربة، كما تعدّ بلدان الخليج العربي الستة محمية بالقواعد العسكرية وأجهزة الاستخبارات الأميركية والأوروبية، أما مصر والأردن فمكبلتان باتفاقيتي كامب ديفيد ووادي عربة المجحفتين.

كما تشكل التدخلات الإيرانية في لبنان وسورية والعراق واليمن، أداة إعاقة لتطور هذه البلدان بشكل مستقل وديمقراطي، عبر فرض المصالح الإيرانية وسياسات ولاية الفقيه، وهي ما تزال تحتل جزر الإمارات العربية الثلاث؛ طمب الصغرى، وطمب الكبرى، وأبو موسى، وترفض التحكيم الدولي لمعالجة هذه القضية، وهناك تدخل تركي استفزازي في سورية والعراق، يعكس تطلعات تركيا لتوسيع نفوذها، إضافة إلى أن مصر

والسودان مرشحتان للعطش وتراجع المساحات المروية لديهما، بفعل سد النهضة الأثيوبي، والتحريض المتواصل من قبل أديس أبابا في منطقة القرن الأفريقي، ما يجعل المنطقة غير آمنة ولا مستقرة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فتواجه غالبية البلدان العربية أوضاعًا صعبة، حيث تعاني من ضعف الموارد الاقتصادية والإنتاجية والمالية، ويدفعها ذلك كي تبقى أسيرة للعجز في موازناتها، ورهينة لثقل المديونية وتداعياتها وشروطها مرغمة لتغطية احتياجاتها، ما يؤدي إلى سوء الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وسكن وعمل وتدني مستوياتها.

وعلى الصعيد الديمقراطي، تفتقد غالبية البلدان العربية لمقومات الديمقراطية وأدواتها من برلمانات منتخبة، وأحزاب مؤثرة، ولا تحترم حقوق الإنسان، وترفض مبادئ تداول السلطة، ولا تقبل الاحتكام لنتائج صناديق الاقتراع، حيث سلطة الزعيم الملهم، والقائد الفذ، والشخص العبقري، والعائلة الواحدة، والطائفة المتحكمة على حساب التعددية والتنوع والمواطنة الدستورية.

إن هذا كله هو ما أدى إلى انفجار ثورة الربيع وطنيًّا في أكثر من بلد عربي.

وفي التدقيق في قراءة الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني لدى البلدان العربية، نلحظ أنها تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي:

أولًا: مجموعة البلدان العربية التي تحتاج للمساعدات الاقتصادية والمالية من قبل الدول المانحة كالولايات المتحدة وأوروبا، وهذه البلدان هي: موريتانيا والمغرب وتونس ومصر وجيبوتي واليمن والأردن ولبنان. وبسبب حاجتها للمساعدات، تستمع هذه البلدان، بشكل أو بآخر، إلى النصائح الأميركية الأوروبية، إن لم نقل إنها تستجيب لهذه النصائح، والانصياع لها.

ثانيًا: مجموعة البلدان الخليجية الستة، والتي لا تحتاج للمساعدات المالية، لكنها تحتاج

للحماية الأمنية والعسكرية الأميركية والأوروبية، ولذلك فهي تستجيب أيضاً للنصائح وتعمل على أساسها ووفق إرشاداتها.

ثالثاً: أما المجموعة الثالثة فهي البلدان العربية التي لا تتلقى المساعدات المالية ولا تتوسل الحماية الأمنية والعسكرية، وتتسم سياساتها بالطابع المتمرد، وواجهت ضغوطًا وحصارات بأشكال مختلفة قبل ثورة الربيع العربي، وهي: الجزائر والسودان وليبيا وسورية والعراق، وقد سعى بعضها لتحسين علاقاته مع واشنطن والعواصم الأوروبية، ودفع ثمن إزالة اسمه من قوائم «الشيطنة»، أو الدول «الراعية للإرهاب»، وقدّم أوراق اعتماده لإزالة الحصار أو تخفيفه عنه، لكنه لم يجد القبول المطلوب في الغرب الأميركي الأوروبي.

وإمعاناً في التأثير، نلحظ أن المساعدات المقدمة من قبل الدول المانحة لكل بلد عربي، يتم تقديمها إلى ثلاثة أطراف في داخل البلد الواحد، بهدف واضح هو أن يبقى تأثير الدول المانحة قويًّا في تسيير دفة الأحداث ودفعها نحو الحفاظ على مصالح الدول المانحة، وهي: النفط، وإسرائيل، ومقاومة الإرهاب، والسوق والمال العربيان.

وسواء اختلف المراقبون على أهمية هذا العامل أو ذاك، بإعطائه الأولوية، لكن ثمة إجماع على أن هذه العناوين الخمسة هي عناوين المصالح الأميركية والأوروبية في عالمنا العربي، أما الأطراف الثلاثة التي تتلقى الدعم داخل البلد الواحد فهي:

أولاً: الموازنة الحكومية؛ أي مؤسسات الدولة المدنية، سواء على شكل منح مالية أو قروض أو تغطية مشاريع مختلفة.

ثانيًا: المؤسسة العسكرية والأمنية، بمعزل عن المؤسسة الرسمية المدنية، وذلك عبر مشاريع تدريب أو أسلحة أو تكلفة مشاريع أمنية وعسكرية.

ثالثًا: مؤسسات المجتمع المدني، بمعزل عن المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية.

وعليه، يمكن قراءة تأثير نفوذ وعلاقات وأدوات التعامل الأميركي والأوروبي ونفوذها في البلدان العربية، على وقع هذه المساعدات وأهميتها، كي نفهم سياق الأحداث التي انفجرت مع ثورة الربيع العربي، والنتائج التي آلت إليها، فالثورة التي حدثت مع بداية العام ٢٠١١، قامت بدوافع موضوعية أملاها غياب العوامل الثلاثة، متمثلة في:١. غياب الاستقلال السياسي والاقتصادي، ٢. غياب العدالة الاجتماعية، ٣. غياب الديمقراطية.

أما الأدوات التي أنجزت هذه الثورة فهي ثلاثة أطراف متعادلة، كل منها أدى دوره فيها وفق الإمكانات المتاحة، والفرص المتوفرة، وكل حسب قدراته وتأثيره على سير الأحداث ونتيجتها، وهي:

أولًا: الاحتجاجات الجماهيرية، وقامت بها مؤسسات المجتمع المدني، وهي تلك المؤسسات التي تملك القدرة على استعمال الشبكة العنكبوتية، وتدعو إلى الديمقراطية والعصرنة، ولديها علاقات دولية تحميها، وتتوفر لها الإمكانات المالية والإعلام، وتعود المبادرة إلى مؤسسات المجتمع المدني بسبب ضعف الأحزاب اليسارية والقومية، وغياب الأحزاب الليبرالية، وعدم مبادرة الأحزاب الإسلامية، نظراً لتفاهماتها المسبقة مع الأميركيين، فقد عاد التفاهم بينهما، والذي كان سائدًا طوال مرحلة الحرب الباردة (١٩٥٠ – ١٩٩٠)، وتمت إعادة الوصل بينهما بعد حادثتي أيلول(سبتمبر) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، والاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، حيث تعاونت واشنطن مع أحزاب التيار الإسلامي لإسقاط النظام القومي في العراق، وتسليم السلطة لطرفين عبر حكومة بريمر، أولهما تحالف أحزاب ولاية الفقيه، وثانيهما فرع حركة الإخوان المسلمين في العراق، بشكل رئيسي.

ثانيًا: الجيش الذي لعب أدوارًا متلاحقة، وخاصة في مصر وتونس، فقد عمل على حماية المتظاهرين من القمع من جهة، وحمى مؤسسات الدولة من الانهيار من جهة أخرى، حتى

لا تتكرر التجربة العراقية، وأخيراً قام بطرد الرئيس وإقصائه لدى البلدين.

أما العامل الثالث فهو القرار الدولي الأميركي الأوروبي، ولولا رفع الغطاء الدولي عن نظامي حسني مبارك وزين العابدين بن علي، لما استطاع محمد حسين الطنطاوي أن ينفذ مطالب المحتجين ويقول لرئيسه المصري: «روّح»، فغادر، ولا أن يقول رشيد عمار لرئيسه التونسي «روّح»، فغادر.

أما السؤال المطروح هنا: لماذا كان القرار الدولي متوجهًا نحو البلدان الصديقة لأميركا، ولماذا استجابت تلك البلدان لهذا القرار؟

أولًا: لأن أنظمة البلدان الصديقة لأميركا قدمت خدماتها طوال مرحلة الحرب الباردة، وبالتالي فقد استنفدت أغراضها، وولّدت أربع مفردات تمس بالمصالح الأميركية وتؤذيها، هي: الأصولية والتطرف والإرهاب والعداء للغرب، حيث أصبحت هذه المفردات هي العنوان السياسي الأبرز للأحداث وللقوى المؤثرة، وذلك يعود بالطبع، بسبب فقدان الديمقراطية، وشيوع الفقر، وسوء الخدمات، وغياب العدالة الاجتماعية، فالغرب الأميركي الأوروبي هو الذي دعم الديكتاتوريات العربية وساندها طوال مرحلة الحرب الباردة، لكنها، لاحقًا، لم تعد تستحق الرعاية وتحمل المسؤولية، فأطلقت الولايات المتحدة نظرية «الفوضى الخلاقة»؛ لتغيير النظام العربي الفاقد لشرعية صناديق الاقتراع، وأصبح عبئًا على الأميركيين والأوروبيين، وعامل استفزاز لهم، ومسًّا بمصالحهم، عبر المفردات الأربع، وسياساتها التطبيقية الميدانية، خاصة بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها.

ثانيًا: لأن هذه البلدان تستمع للنصائح الأميركية، نظرًا لحاجتها للمساعدات المالية والأمنية من قبل واشنطن، ولذلك جاء التغيير استجابة لمطالب الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات التي قادتها مؤسسات المجتمع المدني، وبما لا يتعارض مع المصالح الأميركية المتمثلة بـ:

١. استمرار تدفق النفط، ٢. أمن إسرائيل، ٣. محاربة الإرهاب، ٤. السوق والمال العربيين.

لقد وقع التفاهم الأميركي مع حركة الإخوان المسلمين، وتم استعادة التحالف بينهما الذي كان سائدًا طوال الحرب الباردة، في مواجهة الشيوعية والاشتراكية والاتحاد السوفيتي وحلفائهم في العالم العربي، وانفض التحالف بينهما بداية التسعينيات في أعقاب الحرب الباردة، ونهاياتها، وعاد التفاهم بينهما واضحًا ملموسًا في ذروة الربيع العربي، ولعب كل من خيرت الشاطر نائب المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين، وعصام العريان، دورًا في هذا المجال، باعتبارهما مسؤولين عن ملف العلاقات الأميركية والدولية في مكتب الإرشاد الدولي لحركة الإخوان المسلمين، مثلما وقع التفاهم مع الإيرانيين، والذي أدى إلى توقيع الاتفاق النووي في تموز(يوليو) ٢٠١٥، وغيره من الاتفاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وقد سبق ذلك التفاهم بين واشنطن وإيران نحو أفغانستان والعراق وإسقاط نظام طالبان الجهادي، ونظام حزب البعث القومي، وتسليم السلطة لأحزاب ولاية الفقيه.

ولذلك؛ يمكن الاستخلاص أن ثورة الربيع العربي قد تحققت وانفجرت، بفعل العامل الموضوعي الأول، وهو عدم استكمال خطوات التحرر الاقتصادي والسياسي، وغياب العدالة الاجتماعية، وافتقاد الديمقراطية، لكن عدم نجاح ثورة الربيع العربي يعود لعدم نضوج العامل الثاني الذاتي، لكونه العامل المحرك للثورة وأداتها والموجه لفعالياتها وبرنامجها، وهذا العامل لم يكن مكتملاً بسبب نتائج الحرب الباردة، ونتائج كارثة الخليج العربي المدمرة، واللتين أدتا إلى تراجع وضعف وتأثير الأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية، بل وغيابها عن إدارة الأحداث وتوجيهها.

ولذلك؛ اقتصر نشاط العامل الذاتي المحرك للثورة، على دور مؤسسات المجتمع المدني، بما تحمل من مفاهيم عصرية عن الديمقراطية والتعددية، والدعوة لمشاركة المرأة في

مؤسسات صنع القرار، وبما تملك هذه المؤسسات (مؤسسات المجتمع المدني) من علاقات مع مؤسسات أوروبية وأميركية توفر لها الحصانة والدعم المطلوبين. ومن الضروري أن نلحظ هنا، أن حرق محمد البوعزيزي في تونس، وتعذيب خالد سعيد في مصر، هما اللذان أشعلا الفتيل الذي امتد إلى الشارع، بعد أن تم توظيف الحدثين من قبل مؤسسات المجتمع المدني، التي قادت الثورة ليس فقط في تونس ومصر بل ولدى سائر البلدان العربية.

كما تجب الإشارة الموضوعية، إلى أن غياب دور الأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية، دفع أحزاب التيار الإسلامي، التي استثمرت غياب التيارات الأخرى؛ للاستفادة من حصيلة الربيع العربي ونتائجه، كي تكون هي صاحبة القرار، سواء ١. عبر تفاهمها مع الأميركيين، أو ٢. عبر حصولها على الأغلبية البرلمانية، كما حصل في فلسطين والعراق ومصر وتونس والمغرب، أو ٣. لامتلاكها الخبرات القتالية، إثر دورها في أفغانستان، ورغبتها في التغيير الثوري الجوهري، فاحتكمت إلى وسائل العنف واستعمال السلاح لمواجهة الاحتلال الأميركي للعراق، أو لإسقاط النظم القائمة في ليبيا وسورية واليمن، وكانت حصيلة هذه العوامل إخفاق ثورة الربيع العربي إلى الآن، على الرغم من توفر العامل الأول الموضوعي ونضوجه لقيام الثورة، تغييراً للواقع نحو الأفضل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن الإخفاق الفاقع يعود إلى عدم نضوج العامل الذاتي، وكثرة نواقصه، وعدم اكتماله، باعتباره أداة الثورة ومحركها، ولذلك فإن توفر العامل الموضوعي الأول وحده لا يكفي لنجاح الثورة، فالضرورة تتطلب، والتجارب تدلل بشكل قطعي على أهمية توفر العامل الثاني، وهو العامل الذاتي المحرك والقائد والموجه للثورة، فالعامل الذاتي لدى بلدان الربيع العربي لم يكن متوفرًا، بل كان ناقصًا، ولم تكتمل حلقات نضوجه، وقد انعكس ذلك على ضعف أدائه، وعلى نتيجة أفعاله، فغياب أحزاب التيارات الثلاثة؛ اليسارية والقومية والليبرالية وضعفها، جعل الوضع متروكًا لقوة أحزاب التيار الإسلامي ونفوذها، والتي لا تؤمن لا

بالتعددية ولا بالديمقراطية، ولا تملك البرامج الاقتصادية والاجتماعية الكافية لجعلها أداة في يد عامة الناس، وهدفًا لها كي تلتحم مع الثورة وتلتف حولها، ولذا انطبق على المواطن العربي المثل القائل إنه مثل «الشخص الذي هرب من الدلف فوقع تحت المزراب»، وغدت الأنظمة السابقة بعجرها وبجرها، هي أفضل حالًا مما وقع لاحقًا، من هيمنة ونفوذ وتأثير الأحزاب الإسلامية، وقيادتها للعمل السياسي وللتغيير الثوري، مسنودة بعواصم إقليمية، فحاضنة الإخوان المسلمين تركيا وقطر، وحاضنة ولاية الفقيه الدولة الإيرانية، مما خلق حالة من الصراع الإقليمي والدولي المباشر في منطقتنا، وعلى أرضنا، وعلى حساب دماء شعبنا وثرواته.

التضامن العربي أول الطريق إلى الوحدة العربية

د. علي محافظة *

لا شك أن أول حركة عربية سعت إلى وحدة العرب في آسيا هي الثورة العربية الكبرى، التي قادها الشريف حسين بن علي وأنجاله سنة ١٩١٦، واستطاعت تحرير الحجاز والأجزاء الداخلية من بلاد الشام من العقبة إلى حلب بقيادة الأمير فيصل بن الحسين. غير أن تآمر الدول الكبرى، التي وعدت الحسين والقادة السياسيين العرب من بلاد الشام، بأن تعترف بحرية البلاد العربية في آسيا واستقلالها ووحدتها، حال دون تحقيق أهداف تلك الثورة، وفرضت بريطانيا وفرنسا بالقوة انتدابهما على بلاد الشام والعراق، وتجزئتها إلى كيانات سياسية صغيرة هي لبنان وسورية وفلسطين وشرقي الأردن، وهيمنت الدول الاستعمارية الأوروبية على

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٨ آب ٢٠١٦.

* مؤرخ وأستاذ التاريخ الحديث في الجامعة الأردنية.

الوطن العربي من مراكش غرباً إلى البحرين شرقًا، ومن المحيط الهندي والصحراء الإفريقية الكبرى جنوبًا، إلى جبال طوروس والبحر المتوسط شمالًا.

وكانت أول دعوة إلى وحدة العرب وتضامنهم قد صدرت بعد ذلك، عن المؤتمر العربي القومي الذي عقد في القدس في ١٣/ ١٢/ ١٩٣١. وتكررت هذه الدعوة في بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي، الذي عقد في قرنايل بلبنان في ٢٤/ ٨/ ١٩٣٣، وفي «ميثاق الأمة العربية» الذي وضعته جمعية الوحدة العربية سنة ١٩٣٦ في القاهرة، وفي مشروع نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي المعروف بـ«الكتاب الأزرق» سنة ١٩٤٣. ثم تكرست بصورة رسمية في ميثاق جامعة الدول العربية، الصادر في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥، وفي معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العسكرية وملحقها العسكري، المؤرخة في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠ في القاهرة، وفي مؤتمرات القمة العربية التي عقدت منذ سنة ١٩٤٦ حتى ١٩٩٠.

والواقع أنه، منذ قيام جامعة الدول العربية، نشأ نظام إقليمي عربي، ركز في المقام الأول على الأمن القومي العربي. ذلك أن الأنظمة الإقليمية التي نشأت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ضمت دولًا قومية Nation States، أي أنها نشأت بين أمم لكل منها دولة. أما النظام الإقليمي العربي فقد نشأ بين دول تؤلف في مجموعها أمة واحدة هي الأمة العربية. والدول المكونة للنظام، في معظمها، دول حديثة النشأة خلقتها المصالح الاستعمارية وتوازنات القوى العالمية في فترة نشوئها، ولذا اختلفت هذه الدول في نظرتها إلى الأمن القطري (الوطني)، والأمن القومي الذي يشمل الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربًا إلى خليج البصرة شرقًا، ومن البحر المتوسط وجبال طوروس شمالًا، إلى الصحراء الإفريقية الكبرى والهضبة الأثيوبية والمحيط الهندي جنوبًا.

ولا ريب أن الأمن القومي العربي يختلف عن الأمن الإقليمي؛ لأن العلاقات التي تربط

بين البلاد العربية والتحديات التي تواجهها، ومصالحها المشتركة، تجعل الأمن القومي العربي مختلفاً عن أمن إقليمي قائم على الجوار الجغرافي، فالأمن القومي العربي هو أمن أمة لها لغة واحدة، وثقافة مشتركة، واتصال جغرافي لا ينقطع، وتاريخ طويل مشترك، ومصالح وأمانٍ مشتركة، تسعى إلى الاتحاد والدفاع عن نفسها، في مواجهة الأخطار الداخلية والإقليمية والدولية، التي ما انفكت منذ قرن ونيف تتعرض لها.

كانت النكبة التي حلت بشعب فلسطين سنة ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل، قد جعلتا العرب يدركون الخطر والتهديد اللذين يحيقان بهم، ويشعرون بالحاجة إلى التضامن والتعاون العسكري بينهم، حفاظًا على أمنهم الجماعي، ولذا أقر مجلس جامعة الدول العربية في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي؛ لتلافي النقص والثغرات الواردة في ميثاق الجامعة العربية.

وبسبب الخلافات والمنازعات بين نظم الحكم العربية وغياب الإرادة السياسية العربية، تعطلت الأجهزة التي نشأت بموجب المعاهدة المذكورة. وعقدت منذ إبرام المعاهدة، ثلاثة اجتماعات فقط لمجلس الدفاع المشترك بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٦٧. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، عقد المجلس سبعة اجتماعات من دون التوصل إلى نتائج ملموسة.

كان أول خرق لميثاق الضمان الجماعي العربي إبرام الميثاق التركي ـ العراقي، المعروف بحلف بغداد في ٢٤/ ٢/ ١٩٥٥، لتعارضه مع المادة العاشرة من ميثاق الضمان الجماعي العربي. ولما حدث العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦، لم تطبق الدول العربية أحكام ميثاق الضمان الجماعي.

صحيح أن التضامن العربي قد تجلى بتكوين قوة عسكرية عربية مشتركة سنة ١٩٦١، للحلول محل القوات البريطانية في الكويت؛ لحماية استقلالها الفتي من تهديدات عبد الكريم قاسم في العراق، وصحيح أنه اتخذ طابعًا عمليًّا في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة

في ١٣/ ١/ ١٩٦٤، بإنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة ترأسها الفريق علي عامر، غير أن الخلافات السياسية والعقائدية بين أنظمة الحكم العربية، وغياب الإرادة العربية الموحدة، حالا دون تحقيق الأهداف التي وضعت لهذه القيادة.

وتجلى التضامن العربي في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم سنة ١٩٦٧، في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧. كما تجلى بصورة تبعث على الاعتزاز في حرب رمضان (أكتوبر) ١٩٧٣، غير أن التحركات السياسية العربية التي أعقبت هذه الحرب بعثت الخلافات العربية من جديد.

وبعدها بسنتين اندلعت الحرب الأهلية في لبنان واستمرت خمس عشرة سنة. وقام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته المشؤومة للقدس سنة ١٩٧٧، متحديًا جميع القادة العرب، وجميع المواثيق والاتفاقيات العربية، وبدأت المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية التي أفضت إلى إبرام اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية سنة ١٩٧٩، وأصيب التضامن العربي في الصميم، وجاءت الحرب العراقية- الإيرانية لتزيد العرب انقسامًا، بعد أن خرجت مصر من الحظيرة العربية، وتلاها الغزو العراقي للكويت في آب(أغسطس) ١٩٩٠، الذي كان بمثابة الضربة القاضية على التضامن العربي، وفتح الباب أمام أي دولة عربية للاستعانة بقوى أجنبية لحماية استقلالها وسيادتها، وشجع حركات وأحزاب المعارضة العربية في كل دولة عربية، على الاستعانة بالقوى الأجنبية للتدخل في ضرب أنظمة الحكم العربية القائمة، كما حدث في العراق وليبيا واليمن وسورية.

عجز النظام العربي عن أداء دوره، وفقد القدرة على إيجاد الوسيلة لمواجهة الأزمات الداخلية العربية، وانكشف أمن الدول العربية كلها أمام الأخطار والتهديدات الخارجية، وارتكبت المحرمات الثلاث: إشهار السلاح العربي في وجه الشقيق، والاستعانة بقوات مسلحة أجنبية لقتال دولة عربية شقيقة، وبناء الأمن الوطني بالاعتماد على قوى أجنبية.

وزاد الطين بلة مواقف الدول العربية السلبية من الحصار العربي الذي فرض على العراق بعد تحرير الكويت، والتزامها بهذا الحصار، حتى إذا جاء العدوان الأميركي ـ البريطاني على العراق في ربيع ٢٠٠٣، تباينت مواقف أنظمة الحكم العربية منه بين مؤيد ومقدم للتسهيلات اللوجستية لقوات العدوان، ومتفرج وصامت.

وتكررت هذه المواقف العربية من عدوان إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦، ولم تختلف كثيرًا من اعتداءات إسرائيل الإجرامية على شعب فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ انتفاضته الأولى سنة ١٩٨٧ حتى اليوم.

كان من نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية وتطور المعارضة السياسية العراقية لنظام البعث، والاحتلال الأميركي ـ البريطاني للعراق، بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١١، أن اختلط أمر الهوية الوطنية العراقية، وتحولت تدريجيًّا إلى هويات طائفية وعرقية، بعدما تراجعت الهوية الوطنية المجتمعية التي أرساها حزب البعث الحاكم على العروبة القومية، ونشأ نظام سياسي في ظل الاحتلال وبعده، قائم على الطائفية، بعد أن شعر الشيعة والأكراد أن الهوية الوطنية والقومية للعراق منحت الأفضلية للعرب السنة على حسابهما.

ولا شك أن انحلال مؤسسات الدولة العراقية سنة ٢٠٠٣، وإقامة نظام مبني على الطائفية، زاد من حدة صراع الهويات الذي دمر الدولة العراقية، ونشأ تنظيم القاعدة في العراق، الذي تحول إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، كرد فعل على ممارسات الحكم الطائفي في العراق ومنظماته شبه العسكرية (الميليشيات الشيعية)، وسقط العراق في نار الحرب الطائفية وما يزال، وساهمت دول الخليج العربية في إشعال أوار نيران هذه الحرب، التي انتقلت إلى سورية منذ سنة ٢٠١١. وسرعان ما تحولت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا إلى حروب أهلية عانت منها شعوب هذه الأقطار، بعد ظهور حركات الجهاد السلفية فيها، التي ما انفكت تدمر كل شيء.

لقد انهارت انتفاضات الربيع العربي، وتلاشت أحلام الملايين من الشباب العربي، المتطلع نحو الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد والبطالة والفقر، وسارعت دول الخليج العربية إلى إنفاق عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية لشراء ولاء مواطنيها، واستثمارها في مصر وعمان والبحرين واليمن والمغرب والأردن؛ للحيلولة دون نجاح التغيير المطلوب الذي جاءت به الانتفاضات الشعبية في هذه الأقطار العربية، وتدخلت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي لدعم الفوضى البناءة في المنطقة العربية، سعيًا إلى مزيد من التجزئة والتدمير وخلق كيانات سياسية جديدة تدين بالولاء لها، وتضمن مصالحها في المنطقة واستمرار الكيان الصهيوني وهيمنته.

واستمرت حالة الأزمة في الداخل، وعلاقات التبعية والانكشاف من الخارج، وتواصلت الحروب الدامية التي اتخذت أشكالًا إثنية ومذهبية أو طائفية وقبلية في سورية والعراق وليبيا واليمن، ونشط الإرهاب في مصر وتونس والكويت والسعودية والبحرين والأردن.

وبعد أن وافقت جامعة الدول العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا، سارعت إيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وتركيا وإسرائيل إلى التدخل في العراق وسورية. وغدا المشهد العربي العام دولًا تتساقط وأخرى تتفكك، ومجتمعات يتمزق نسيجها الداخلي وتتقطع أوصالها الجغرافية وروابطها التاريخية، ومئات من القتلى يوميًّا، ودماء غزيرة تسفك بلا حساب، وفتنًا لا تتوقف، وحروبًا أهلية لا تنقطع، واقتصاديات تدمر، وجيوشًا تستنزف في حروب داخلية مع عصابات مسلحة مهتمها القتل والتدمير.

والسؤال الذي يثار في هذا المقام هو: لماذا وصلنا إلى هذا المصير البائس والانحلال والتفكك؟

لا شك أن أنظمة الحكم العربية هي المسؤولة الأولى عما وصلنا إليه، فالاستبداد السياسي، واحتكار السلطة، والحكم الفردي المطلق، ومصادرة الحريات العامة والفردية، والاعتداء على كرامات الناس وإهاناتهم المتواصلة، والقهر والقمع الذي تمارسه الأجهزة الأمنية في تعاملها مع شعوبها بعامة، ومع المعارضة السياسية السلمية بخاصة، وفشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدني مستوى المعيشة، واتساع نطاق البطالة، وانتشار الفقر، فضلًا عن الفساد بمختلف أنواعه وأشكاله، كل هذه ساهمت في تمرد الشباب ووقوعهم فريسة سهلة في أيدي الحركات الجهادية السلفية ومنظمات الإرهاب الدولي، التي استباحت الأقطار العربية، بعد أن تم تدريبها على يد القوى الدولية الكبرى، وتمويلها من الدول العربية المنتجة للنفط.

وكانت أنظمة الحكم العربية مارست، منذ حصولها على الاستقلال السياسي، سياسات أدت إلى إضعاف التضامن العربي وإثارة الخلافات والأحقاد في ما بينها، فيما قامت هذه السياسات على الأسس التالية:

١. تغليب المصلحة القطرية (الوطنية) على المصلحة القومية.

٢. تغليب مصلحة نظام الحكم على المصلحتين الوطنية والقومية.

٣. أولوية الأمن الداخلي على الأمن القومي.

٤. عجز أنظمة الحكم في الدول العربية عن بناء الدولة الحديثة التي يتساوى فيها المواطنون أمام القانون، ويتمتعون بالأمن والطمأنينة على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم، وتتوافر لديهم فرص العمل والحياة الكريمة، ويشاركون في الحياة السياسية، وفي اتخاذ القرارات التي تتصل بحياتهم وبمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ويشعرون باحترام حقوقهم كبشر، ويقومون بواجباتهم كمواطنين دون أي عائق أو قيد، سوى قيود القوانين التي تنظم حياتهم، فقد تملّك هذه الأنظمة الحاكمة خوف

دائم وقلق مستمر تجاه أي تعاون جدي مع الأقطار العربية الأخرى، وكانت تخشى من هذا التعاون على أوضاعها الداخلية وانعكاساته على شرعيتها.

٥. فقدان الثقة بين أنظمة الحكم العربية؛ للاختلاف الشديد في ما بينها من حيث نشأتها وكيفية وصولها إلى الحكم، والخلافات التي نشأت بينها، والتي أدت إلى تسميم العلاقات.

٦. تفضيل التبعية السياسية والاقتصادية للقوى الأجنبية على العمل العربي المشترك.

٧. الخلافات الأيديولوجية بين أنظمة الحكم العربية، فقد تراوحت أيديولوجيات الأنظمة العربية بين الالتزام العلني بالشريعة الإسلامية، والأيديولوجية الماركسية، مروراً بالليبرالية الغربية. وهي في الحقيقة أيديولوجيات تمسكت بالشكل والقشور من دون بلوغ الجوهر والروح والفحوى الحقيقية لهذه الأيديولوجيات.

٨. غياب العلم والعقل والموضوعية في معالجة القضايا الوطنية والقومية، والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهت أنظمة الحكم العربية.

٩. الإرث الاستعماري الذي ورثته هذه الأنظمة الحاكمة من مشكلات حدودية ومياه وغيرهما.

١٠. تعدد الرؤى وتنافرها في تعيين التحديات والأخطار والتهديدات التي تواجه التضامن العربي، في ماضيه وحاضره ومستقبله.

١١. التفاوت في الثروة بين أنظمة الحكم العربية، والذي تجلى بعد حرب رمضان (أكتوبر) ١٩٧٣، وارتفاع أسعار النفط الذي أفضى إلى تفاوت كبير جداً في الثروة بين البلاد العربية المصدرة للنفط وبقية البلاد العربية. وقد شعر حكام البلاد العربية النفطية أن التضامن العربي والعمل العربي المشترك يعنيان مشاركة الدول العربية غير النفطية لهم في ثرواتهم، ولم يترددوا، بعد غزو العراق للكويت، في الاستعانة بالقوى الأجنبية وإقامة قواعد عسكرية لها على أراضيهم.

لقد أثبت التطور السياسي في الوطن العربي، والأحداث الإقليمية والدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام جامعة الدول العربية حتى اليوم، أن الدولة القطرية، بأمنها ومصالحها، حقيقة مؤكدة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، كما أثبت هذا التطور عجزها أو عجز النظام الحاكم فيها عن تحقيق أمنه الوطني لوحده، أو بالتحالف مع قوى كبرى لها أطماع ومصالح في المنطقة العربية، وبناء على هاتين الحقيقتين، لا بد لأي تخطيط للأمن القومي العربي في المستقبل، أن يأخذ في الاعتبار الأمن الوطني لكل بلد عربي.

عمومًا، في ضوء الوضع العربي الراهن، وما يحويه من مخاطر، لا يمكن الوقوف موقف المتفرج أو اللامبالي إزاء الدمار الذي يحيق بالأقطار العربية الشقيقة، والذي يهدد بقية الأقطار التي لم يصلها الدمار بعد. ولذا لا بد من تفعيل دور جامعة الدول العربية وإعادة الحياة إلى مؤسساتها، ومراجعة ميثاقها؛ لبعث التضامن العربي من جديد.

ولا شك أن إنشاء محكمة عدل عليا عربية للنظر في المشاكل والنزاعات العربية، والبت في الحلول السلمية لها، سيساهمان في تعزيز الثقة بالجامعة العربية وبمؤسساتها، ولا بد من العمل على استعادة مصر لدورها الفاعل في النظام الإقليمي العربي، وتقيد الدول العربية بالاتفاقيات والمواثيق العربية، وبالقرارات التي تصدر عن الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة. ويقتضي ذلك عقد مؤتمر قمة عربي استثنائي لمناقشة حال الأمة الراهنة، والتوصل إلى قرارات تتبنى المقترحات الآنفة الذكر وغيرها من الأمور المستعجلة؛ للخروج من الأزمة الخانقة الحالية، واستعادة التضامن العربي، الذي يمهد الطريق لمشاريع عربية مشتركة، تحقق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وإعادة بناء ما دمر في العديد من الأقطار العربية، والتخلي عن الأوهام والأحقاد والضغائن.

إن ما يجري حاليًّا في الأقطار العربية، يستدعي قدراً معقولاً من الرشد والعقلانية لإنقاذ الأمة.

إننا بحاجة ماسة إلى شيء من الأمل والتفاؤل، وإلى شجاعة وقدرة على دفع الثمن المطلوب؛ لتحقيق المستقبل المنشود، والتكفير عن خطايانا السابقة، فلا مستقبل لنا إلا بتضامننا وتعاوننا.

ظاهـــــــرة الثـــــورة فـــــــي القـــــــرن الحـــــادي والعشريـــن

د. أسامة الغزالي حرب *

قبل أن أخوض في غمار هذه المحاضرة، وددت أن أقول بأنني، منذ الصباح، أرسلت مقالي اليومي إلى صحيفة الأهرام القاهرية، وكانت بعنوان «الأردن يصعد»، إشارة إلى ما شهدته في هذا البلد، فقد حضرت إلى عمّان أكثر من مرة، وأعترف بأن هذا كان إحساسي منذ وطأت أقدامي أرض مطار الملكة علياء الدولي.

وعزز من هذا الإحساس، ما سمعته بالصدفة، من حديث الملك عبدالله الثاني إلى محطة تلفزيونية أمريكية، وشدّني في حديثه كلمته، بأن سرّ نجاح الأردن هو الاستثمـار في رأسمال البشري»، فهذه العبارة العميقة مهمة وسمعناهـا قبـل ذلـك مـن زعمـاء دول

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢٢ آب ٢٠١٦.

* مفكر عربي، يرئس تحرير مجلة السياسة الدولية المصرية.

أنجزت إنجازًا حقيقيًّا في العقود الأخيرة، ولا ريب أن الاستثمار في البشر، هو سرّ التفوق الذي يطالعه أي إنسان في الأردن الآن، ولذلك ليس مصادفةً نجاح ابن الأردن الرياضي الشاب أحمد أبو غوش بخطف ميدالية ذهبية في الألعاب الأولمبية الأخيرة، وينبغي أن لا نقلل من هذا الحدث، لأنه لا يتوقف عند شاب حصل على جائزة رياضية، ذلك أن التفوق الرياضي مرتبط ارتباطًا لا يمكن فصله بالأداء العام للدولة ونجاحها، فعندما يكون المجتمع والدولة على درجة عالية من الكفاءة، فإن ذلك ينعكس على الأنشطة كافة، وقطعًا في المقدمة الأنشطة الرياضية، ولذلك ليس مصادفةً أن تلك المجتمعات التي تفوز الآن في الجوائز الأولى في الأولمبياد، هي نفسها المجتمعات التي تتقدم في سائر نواحي الحياة، وأنا أتوقع في الحقيقة أن يحرز الأردن المزيد من مثل هذه الإنجازات.

موضوع هذا الحديث في الواقع هو عن «ظاهرة الثورة في القرن الواحد والعشرين»، وسأحاول، قدر الإمكان، أن أشير إلى بعض العناوين المهمة، خصوصًا وأني، في الحقيقة، ارتبطت بموضوع الثورة منذ فترة طويلة، وربما يحسن أن أذكر واقعة طريفة حدثت لي عقب إنهاء دراستي للعلوم السياسية سنة ١٩٦٩، بثلاث أو أربع سنوات، وكنت بصدد التحضير للماجستير، وكان أستاذي المباشر هو الدكتور بطرس غالي، فسألته مستفسرًا إن كان يحق لي كتابة موضوع بعنوان «لماذا الثورة في مصر؟»، فقال لي بطريقته المميزة الجميلة: «إنت تجننت، الثورة في مصر!»، فقلت له: «ما المشكلة؟»، فقال: «أنت ما تزال صغيرًا، ولا تدرك عواقب ما تفعل»، فقلت له: «ممكن أتحدث عن الثورة الفلسطينية»، فرد عليّ: «ولا هذه، ابعد عن المنطقة العربية حتى لا تجلب لنفسك مشاكل»، فكانت رسالتي للماجستير عن الثورة الفيتنامية، وكانت هذه فرصة لي لدراسة ظاهرة الثورة بالدرجة الأولى، وما تزال الرسالة موجودة عندي منذ نحو ثلاثين سنة لم تطبع، لكنها أنضجت معلوماتي عن موضوع الثورة.

أما موضوع الثورات في القرن الحادي والعشرين، وأعني بها الثورات العربية، لأن الثورات الكبرى التي نعرفها هي ثورات القرن العشرين التي اندلعت في روسيا ومصر وكوبا والجزائر، إنما نحن الآن في قرنٍ آخر، ولعلنا نذكر أن أهم الثورات في التاريخ، هي الثورة الإنجليزية، والأميركية، والفرنسية التي حدثت في القرن السابع عشر، ولكن كما ذكرت فإن القرن الواحد والعشرين هو، حتى الآن، قرن الثورات العربية.

الواقع أن تحليل ظاهرة الثورة، ليس مسألة سهلة، وهناك مئات الكتب والأبحاث والدراسات في تحليل الثورة، وأكثر من هذا، الموضوعات الفرعية التي تدخل في الدراسات الثورية، وهي أكثر بكثير مما نتصور، فعلى سبيل المثال، كنت في إحدى الدراسات أركّز على موضوع أساليب الثورة، في الأدبيات الثورية، كالصينية والروسية، والتي تتحدث عن حرب العصابات، والإرهاب الثوري، وأشياء من هذا القبيل، وأتذكر أنني في مرحلة متقدمة أردّت أن أقدم تعريفًا لكلمة الإرهاب، فنحن لا نستخدم الإرهاب في السياق المفهوم، لكنه استخدم، في الحقيقة، كإحدى أدوات الفعل الثوري، وبالذات في أدبيات الثورة الصينية، فاكتشفت بأن هناك مئة وعشرة تعريفات لكلمة الإرهاب.

إذن، هذه المسائل في الواقع أنتجت من الباحثين والدارسين للعلوم السياسية والاجتماعية وغيرها، اهتمامًا أكبر مما نتصور بكل جزيئاته.

فإذا أردنا التحدث عن تعريف الثورة أو كلمة Revolution باللغة الإنجليزية، فهي تشير، في أساسها اللغوي، إلى فكرة الدورة أو الدوران، وفي علم الفلك أساسًا كلمة Revolution تشير إلى دوران الأجرام السماوية في مداراتها، إنما في البداية استخدمت في العلوم السياسية القديمة لتعبر عن تغير النظام السياسي من حكم الفرد إلى حكم الغالبية ، ومع التقدم في الزمن، أصبحت كلمة الثورة تشير إلى فكرة التغيير الجذري السريع والشامل

للنظام السياسي، هذا هو مفهوم الثورة، وفي إطار هذا المفهوم تعددت الكثير من التصنيفات والتحليلات.

وحتى لا أتوغل كثيرًا في تفاصيل هذا الموضوع، أطرح كمثال، في تعريف الثورة، أهم مدرستين في هذا المجال وهما: المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية، والفكر الماركسي.

ترصد المدرسة الوظيفية التغيير الثوري باعتباره نوعًا من الانحراف عن المسار الطبيعي، وتشير إلى الثورة بوصفها ظاهرة نمطية، تعكس نوعًا من الخلل في النظام، إنما الفكر الماركسي، على العكس، يرصد الثورة بوصفها حقيقة بفعل التطور، وأنها لا تحدث عرضًا وإنما نتيجة ظروف، أو الانتقال من تشكيل اجتماعي واقتصادي معين إلى تشكيل آخر.

عندما نشرع في تحليل الثورة، شأنها شأن أي ظاهرة، سنتحدث عن النشأة والمقومات والأشكال، أعني نشأة الثورة أو كيف تنشأ في المجتمع، أو لماذا تحدث الثورة في أي مجتمع؟ وهي تندرج تحت الموقف الثوري، لأن هناك موقفًا معينًا يتجسد في مجتمعٍ ما، فيكون هو الدافع لحدوث الثورة.

أما الموقف الثوري فيشير إلى ما كل ما يمتاز بالموضوعية التي تسود مجتمعًا ما، فتؤدي إلى قيام الثورة، والحقيقة أن هذه الفكرة، عرفها وعالجها الفكر السياسي منذ أفلاطون وأرسطو.

لماذا تثور المجتمعات؟

أرجع كل من أفلاطون وأرسطو أسباب الثورات، إلى اختلاف المصالح، واختلاف القوى الاجتماعية، ثم في عصور متقدمة، نذكر المؤلف الأميركي الشهير كرين برنتون، إضافة إلى مفكر آخر يعد من أهم الكتّاب السياسيين الذين تحدثوا عن تشريح الثورات

وتحليلها بشكل علمي دقيق، وهو ممثل الفكر الغربي في مواجهة الفكر الماركسي الذي يحلل الثورة من مفهوم طبقي، إذ يعتقد أن الثورة ما هي إلا نتاج قوى تاريخية موضوعية لا تقاوم.

إذا سلّمنا بأن هذا هو تعريف الثورة، فما هي الشروط العامة لقيام الثورة؟ ولماذا تقوم الثورة في أي مجتمع؟ وما الذي يؤدي إلى قيام الثورة؟

الواقع أن مصر عرفت الثورة، وكذلك تونس، ومن قبلهما أميركا وفرنسا، وإيران، لكن ليس كل المجتمعات عرف الثورة، فلماذا، إذن، تحدث ثورات في مجتمعات معينة، ولا تحدث في أخرى؟ هذا هو ما يدخل في ما يسمى «الموقف الثوري»، أي الشروط التي تسود مجتمعًا ما وتؤدي إلى قيام وتحريك هذه الظاهرة المهمة جدًّا، والمؤثرة في مسار المجتمع؟

عمومًا، فإن مقومات الموقف الثوري تتلخص في ثلاثة عوامل أساسية هي:

العامل الأول: تراكم الضغوط على الطبقات المحكومة، وذلك يعني أن أول شرط لحدوث الثورة في أي مجتمع، أن تتراكم الضغوط على الشعب، إلى درجة تدفعه إلى التحرك بشكل غير تقليدي، وأن يتجمع ويثور، هذا هو أول شرط يجعلنا نتحدث عن احتمالات حدوث الثورة، وهو العنصر المتفق عليه من محللي ودارسي الثورة كافة، ولعلكم تعرفون كيف أن ماركس أبدع في تحليله للشروط التي أدّت إلى قيام ثورة ١٨٤٨ في فرنسا، وكان أحدها أن الضغوط استبدت بالطبقات المحكومة، إلى درجة أصبح من المستحيل تقبلها، كما أن كثيرًا من المفكرين الأوروبيين تحدثوا أيضًا عن هذا الشرط، وهناك الكثير من التفاصيل في هذا المجال، لكن يمكن القول إن إحدى النقاط المثيرة للغاية، هي العلاقة بين الحرمان الاقتصادي والثورة، لكن من المهم الإشارة، إلى أنه ليس من الضرورة أن تؤدي الضغوط التي تحدث على الطبقات المحكومة بشدة وتؤثر على أوضاعها المعيشية، إلى اندلاع الثورة، بمعنى أنه إذا كانت ظروف المجتمع المعني، سيئة إلى درجة أنه يرزح تحت وطأة الفقر المدقع والحرمان الكامل، فإن ذلك ربما يحول دون حدوث ثورة، فهذان الأمران قد يجعلان

المجتمعات عاجزة أصلًا عن التحالف ضد الطبقة الحاكمة، وهو ما يفسر لماذا أن كثيرًا من المجتمعات الفقيرة جدًا في إفريقيا لا تعرف الثورة، صحيح أنه تحدث فيها الفوضى والاضطرابات، والجرائم، لكنها لا تعرف الثورة؛ لأنها منهكة لدرجة لا تستطيع معها أن تثور.

وعليه، لا بد من وجود درجة معينة من التقدم أو الرفاهية في المجتمع لتحدث الثورة، ولذلك عندما ندرس النظرية الماركسية، نلاحظ أن كارل ماركس عندما تتبع الثورة، لم يبدأ من روسيا على الإطلاق، بل تتبعها أولًا في أوروبا، أي في فرنسا وبريطانيا، حيث المجتمعات على درجة من التقدم والرفاهية.

إذن، فأول شرط لقيام الثورة في مجتمع ما، أن تشعر الطبقات المحكومة بالظلم، شرط أن تكون متمتعة بدرجة معينة من الرخاء التي تمكنها من أن تعبر عن نفسها بثورة.

الشرط الثاني: تفسخ الطبقات الحاكمة وعجزها عن الاستمرار في الحكم بالطريقة نفسها، بمعنى أنه يمكن أن يكون هناك تمرد وسخط، لكن الطبقات الحاكمة نفسها متماسكة وقادرة على التعامل الناجح، منذ البداية، مع مظاهر التوتر والسخط، أما إذا أصيبت تلك الطبقات بحالة الشلل وعجزت عن التعامل مع مظاهر الثورة والقلق والتمرد والتحرك الجماهيري، فنكون قد وصلنا فعلًا إلى حالة الثورة الحقيقية، وهذا ينطبق بقوة، مثلًا، على أهم الثورات الحديثة، ومنها الثورة الإيرانية، التي اندلعت في اللحظة التي أصبح فيها نظام الشاه غير قادر على السيطرة، أما في السابق، فكان الشاه قادرًا على قمع الحركة الجماهيرية، وهناك أساطير وحكايات حول مدى العنف الذي كان يمارسه الشاه ضد القوى الشعبية الرافضة، إنما في اللحظة التي أُنهك فيها هذا النظام وأصيب بارتباك، غدت الإطاحة به مسألة سهلة.

وفي الحقيقة، هناك الكثير جدًا من الكتابات التي تدعم هذه الفكرة، فالفشل الذي تبديه الطبقات الحاكمة حيال الاستجابة للضغوط، تعتبر بالفعل عنصرًا حازمًا لقيام الثورة.

الشرط الثالث: لوحظ أن للحروب دورًا مهمًّا للغاية، في حبس الثورات، بل إن معظم الثورات المهمة ارتبطت بالحروب التي سبقتها أو رافقتها، فمثلًا لا يمكن فصل قيام الثورة الشيوعية في روسيا عن الإخفاق الذي حدث للجيش والنظام الروسي في الحرب العالمية الأولى، كما لا نستطيع أن نفصل قيام ثورة ٢٣ (تموز) يوليو في مصر عن وقائع حرب فلسطين، وقس على هذا من الأدلة الكثيرة جدًّا بأن الحرب تسهم في إنضاج الموقف الثوري، وتسهم في إنضاج الظروف التي تؤدي إلى ظهور الثورة، من خلال تأثيرها على العنصرين السابقين: فهي من ناحية تظهر مدى عجز الطبقات الحاكمة عن الحكم، كما تظهر مدى سخط الطبقات المحكومة نتيجة الأزمة التي تترتب على الإخفاق في الحرب.

تلك، باختصار شديد، المقومات الأساسية للموقف الثوري، أو التي تفسر ظهور الثورة في أي مجتمع.

والسؤال الآن، هل تنطبق تلك الشروط على المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة بالطريقة نفسها؟ الجواب لا طبعًا، لكن لماذا؟

لأنه في بلادنا، أو في البلاد المتخلفة عمومًا، هناك ظروف أخرى يمكن أن تطبع الموقف الثوري بشكل مختلف عما يحدث، غير أنه، بالقطع، ثمة ظروف لدى ثورات العالم الثالث تختلف، أو تنضاف إليها عناصر أخرى، من أهمها مثلًا، أن جزءًا كبيرًا من ثورات العالم الثالث ترتبط بالظاهرة الاستعمارية، بمعنى أن كثيرًا من الثورات التي حدثت، لم تحدث بسبب ما ذُكر، وإنما لمواجهة الاستعمار، أي أن الاستعمار هو ما أدى إلى نشأة الموقف الثوري، وبالتالي فإن الظاهرة الاستعمارية تمثل نوعًا من الخصوصية في ظروف ثورات العالم الثالث، وثمة، أيضًا، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي تختلف في العالم الثالث

في طريقة تهيئتها للثورة، عن تلك الموجودة في العالم المتقدم، فمَنْ درس الماركسية يعرف أن الفكرة عند ماركس تنبع من تحليله لنمط الإنتاج في المجتمعات المتخلفة، الذي يختلف جذريًّا عن نظيره في المجتمعات المتقدمة.

ومِنْ أهم من نظّر للثورة في المجتمعات المتخلفة هو قطعاً ماوتسونغ؛ فما أتى به من تحليل للموقف الثوري في الصين، يختلف من نواحٍ كثيرة جداً عن التحليل الماركسي التقليدي، فماوتسونغ ركز بشكل أساسي على الفلاحين، بعيدًا عن التفكير الماركسي، وبالطبع كانت الثورة الصينية هي ثورة حقيقية قصيرة، لكنها، بالتأكيد، لم ترتبط بالشروط التي حددها ماركس، بل ارتبطت بخصوصية المجتمع الصيني ووضع الفلاحين.

وننتقل، الآن، إلى مقومات الثورة، والتي تتلخص بالآتي:

أولًا: التنظيم؛ إذ لا يمكن أن تحدث ثورة دون أن يكون لها تنظيم معين، فالثورة ليست عملية فوضوية، وعندما يخرج الناس بشكل تلقائي وعفوي فهذه ليست ثورة، قد تكون انتفاضة أو هبّة، إنما الثورة تفترض نوعًا من التنظيم الذي يختلف من حالة إلى أخرى، لكنه، في النهاية، مسألة أساسية لكي نتحدث عن الثورة بالمعنى العلمي.

ويرتبط مصطلح التنظيم، في دراستنا العادية، بعلوم الإدارة، أما في علم السياسة فإن التنظيم يعني الثورة، وبالذات من خلال التنظيم السياسي الذي قد يكون حزبيًّا، وبالتالي إذا تحدثنا عن ثورة وعن تنظيم، فنحن نقصد، إلى حدٍ كبير، الأحزاب السياسية، ودورها، وهذه مسألة يطول شرحها، إنما، قطعًا، لم تحدث ثورة حديثة من دون تنظيم، أو بعبارة أخرى من دون حزب سياسي.

العنصر الثاني من عناصر الثورة هو الإيديولوجيا: فأي ثورة لا بد لها من فكرة معينة، قد تكون فكرة وطنية، أو اجتماعية، أو ديمقراطية، والسؤال هنا ما هي الأيديولوجيا؟ ما هي الفكرة التي تقف وراء هذه الروح وتجعل الناس تخرج وتثور وتقوم بالثورة؟

الحقيقة أن الإيديولوجيا من أصعب العبارات التي يمكن تحليلها أو تفسيرها أو شرحها؛ لأن ثمة تعريفات كثيرة جدًّا، لكني متحيز لتعريف كنا قد تلقيناه في جامعة القاهرة على يد أفضل أساتذة العلوم السياسية، وهو الأستاذ الدكتور حامد ربيع، وهو شخصية خاصة جدًّا، وكان يعيش في إيطاليا، وحصل على تسع رسائل دكتوراه في أوروبا من فرنسا وإيطاليا.

الإيديولوجيا هي نوع من المقارنة بين الواقع الحالي، والواقع المثالي الذي نسعى إليه، وتحديد طريقة الانتقال من الأول إلى الثاني.

إذن، فإن أبسط مضمون للإيديولوجيا، أنها تبين لنا هذه العناصر الثلاثة: تحليل الواقع الحالي، تصور الواقع المأمول أو المستقبل، ثم تحديد وسائل الانتقال من الواقع الحالي إلى المثالي، فإذا تحدثنا، مثلًا عن الإيديولوجيا الشيوعية، نجد أن الشيوعية تحاكي الواقع الحالي، أي مسألة الصراع بين الطبقات، العليا والمالكة، وبين الطبقات المنهوبة أو الطبقات العمالية، وتتحدث عن الواقع المثالي الذي هو المجتمع الشيوعي الخالي من الصراع الطبقي، وعن وسائل الانتقال من الواقع الحالي عن طريق النضال أو الصراع الطبقي، ولذا فإن الإيديولوجية الشيوعية نموذج حي ونقي لمفهوم الإيديولوجيا، وهكذا نستطيع أن نتكلم عن أي نوع من الإيديولوجيات الأخرى السائدة، وبالتالي إذا تحدثت عن الثورة، فلا بد أيضًا، أن تبين أو تكتشف، سواء بشكل مطلق أو صريح، ملامح أيديولوجية هذه الثورة.

وثمة عنصر آخر مهم جداً تثبت دراسة الثورة أنه محوري لنجاح الثورة، وهو أن تجد هذه الثورة دعمًا خارجيًّا، ماليًّا أو اعترافًا خارجيًّا، وهذه مسألة مهمة للغاية ومثيرة جدًّا، ولعل مجرد وجود النموذج الثوري يحفز مجتمعات أخرى لتحذو حذوه.

طبعًا، يعد النموذج التاريخي الأشمل والأكبر هو الثورة الفرنسية؛ فعندما حدثت تلك الثورة، اعتبرت بداية لثورات أخرى في أوروبا، ويمكن القول ومن نموذج حديث جدًّا عاصرناه، أن الثورة التونسية كان لها تأثير كبير جدًّا على الثورة المصرية، فعندما حدثت ثورة

في تونس، كانت سببًا، بلا شك، في تحفيز الجماهير المصرية، وهذه مسألة مثيرة جداً، لأنني أنا شخصيًّا، كنت في قلب الثورة المصرية، وكان كثير من شعارات الثورة المصرية عبارة عن ترديد لشعارات الثورة التونسية، ومنها «الشعب يريد إسقاط النظام».

العنصر الآخر في تحليل الثورة هو مسألة أساليب الثورة، فالثورة يمكن أن تتخذ أساليب كثيرة جدًّا، فما هي العناوين التي نعرفها لترادف الثورة؟ هناك الإرهاب الثوري، وحرب العصابات، والحروب العادية، والحروب التقليدية، والانتفاضات الجماهيرية، كل هذه أساليب تعرفها الثورة، ومن المهم أن نذكر بأن الإرهاب ارتبط أساسًا بالثورات، قبل أن يرتبط في أيامنا هذه بالعنف الذي تمارسه بعض الجماعات غير الشرعية، وكان أول من نظّر لهذا تنظيرًا أساسيًّا، هو ماتوتسونغ، باعتباره قائد الثورة الصينية، فلو رجعنا إلى مؤلفاته، نجد أنه أكثر من تحدث عن الإرهاب كوسيلة للثورة الصينية، ففي أثناء تلك الثورة، كان يذهب الثوار إلى القرى التي يتحكم فيها الإقطاعيون، فيستهدفهم الثوار، ويمارسون عمليات لتخويفهم وليس لقتلهم، فكان الإرهاب هناك بمعنى التخويف، وهو يسرد الحكاية بطريقة طريفة جدًّا، من قبيل كيف كان الثوار يذهبون إلى بعض القرى ويحضرون الوجهاء والأعيان، ويقومون في المساء بوضعهم على حمار، أو أي حيوان آخر، ويشرعون بالتصفيق لهم كنوع من التخويف وإشاعة الرعب.

إذن، فالإرهاب هو أحد وسائل الثورة، والمعروف أن حرب العصابات عرفتها الثورات المعاصرة أيضًا، فالثورة الصينية عرفت في بعض مراحلها حرب عصابات واسعة، ويعتبر ماوتستونغ من أكبر منظّري حرب العصابات في العالم، وكذلك هناك التجربة الفيتنامية، وثورة الملايو ضد الاستعمار البريطاني، كما عرفتها مصر في منطقة قناة السويس فترة محدودة ضد الاستعمار البريطاني، فضلًا عن أن جزءًا كبيرًا من التنظيمات الفلسطينية، تمارس حرب العصابات كجزء من نهجها الخاص، أي لا نهج إرهاب ولا نهج حرب عادية، بل حرب

عصابات، وهذا أحد التكتيكات الأساسية للثورة، إضافة إلى الحرب التقليدية التي يمكن أن تحدث في مرحلة معينة، كما كان الحال في الثورة الصينية.

أما المظهر الأخير، فهو الانتفاضات السلمية، والتي يمكن أن تكون أحد الأشكال الأساسية للانتفاضات الثورية، وأنا أعتقد أن هذه تعد إحدى الميّزات الأساسية للثورة المصرية الأخيرة، فهي ثورة سلمية، قامت على أساس فكرة الانتفاضة الجماهيرية، وليس على أي من الأساليب الأخرى.

كيف أثرت ثورة المعلومات على ثورات القرن الحادي والعشرين؟

عندما نتأمل ثورات الربيع العربي، وبالذات في مصر وتونس، وبعد ذلك في ليبيا واليمن وسورية، نجد الآتي:

أولًا: الدور المحوري للشباب في هذه الثورات، لكن عن أي شباب نتحدث؟ إنهم شباب يمتلكون ناصية أدوات التواصل الاجتماعي الحديثة، وكلنا يعلم كيف تمكن شباب تنظيم ثورة ٢٥ كانون الثاني (يناير) في مصر، من التواصل عبر «الفيس بوك» ووسائل التواصل الاجتماعي، وحشد الجماهير، وثمة الكثير من التفاصيل حول ما حدث من حيث تنظيم الثورة، وكيف استطاع هؤلاء الشباب حشد شباب آخرين لم يكن بينهم أي توافق على الإطلاق، ولم يذكر أحد منهم كلمة ثورة، بل كانت مظاهرة بمناسبة عيد الشرطة، ولأن الشرطة بالنسبة للشباب الثوري كانت مشكلة بسبب تغول مباحث أمن الدولة، وكانت كراهية الشباب لهم كبيرة، ومعركته الأساسية معهم، فقد قرروا، في عيد الشرطة، أن ينظموا مظاهرة كبيرة ضدها، وكانت هذه هي البداية أو الشرارة التي لم تكن مقصودة.

أما متى حدث التحول، وتحولت المظاهرة إلى ثورة، فقد كان ذلك عندما أصر الناس أن يبقوا في ميدان التحرير، إلى أن يسقط النظام، وهذه هي الفكرة المحورية التي صعّدت

الأوضاع، وظهر التصميم لدى المعتصمين، الذين واصلوا الاعتصام، وكانت هذا الأمر، بالنسبة لي، مسألة مثيرة جدّا، من الناحية العلمية، بأن تشاهد ثورة أمامك وهي تتحول وتتصاعد، وتراقب آليتها والقوى التي تؤثر فيها، مسألة مثيرة وغريبة جدًّا، وكثير منها يصعب قياسه مستقبلًا، وأذكر عندما مرّ اليوم الأول، واستمر حوالي عشرة آلاف في الميدان، فقد أصبح البقاء في هذا الميدان هو الأساس، واستمر الوضع على هذه الحال لأكثر من عشرة أيام، وفي يوم ١١ شباط (فبراير) حدث ما حدث، وأعلن الرئيس مبارك تنازله عن الحكم.

بيد أن السؤال الأهم يبقى: هل الثورة كانت النهاية أم البداية؟ وهل كان رد الفعل على ما حدث سليمًا؟ وهل نجحت الثورة حقًّا بتحقيق أهدافها أم أخفقت؟ الواقع أن الجواب عن هذه الأسئلة موضوع آخر، وأعتقد أن الثورة في الواقع لم تنجح، أو على الأقل انتكست بلا شك، لكن لماذا؟ وكيف؟ ولماذا أقول هذا؟ هذا ما لن أتحدث به الآن، إنما، قطعًا، لم تحقق الثورة المصرية هدفها المرجو، وعليه، وبعد هذا الحديث الطويل، وفي ضوء ما حدث، وبهذه النتائج التي وصلنا إليها، يحق لنا أن نتساءل: هل شهدت مصر ثورة؟

الجواب لا، فما شهدته مصر هو انتفاضة جماهيرية، ولم تكن ثورة، ولا أستطيع أن أقول إنها شهدت ثورة، إلا إذا حدثت تغيرات جذرية في المجتمع المصري، وفي النظام السياسي المصري، وهذا ما لم يحدث.

وأود أن أورد ملاحظة، فأنا شخصيًّا كنت من أقرب المقربين إلى جمال مبارك، ولا أعتقد أن حسني مبارك كان شرًّا مطلقًا، على الإطلاق، بل كانت له حسنات، إنما الكارثة حدثت عندما شعر المصريون بمشروع التوريث، وكان هذا الشيء مرفوضًا تمامًا، أن تورث مصر لابن الرئيس، وهذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير.

العـــراق إلـــى أيـــن؟ ورؤيـــة مستقبليـــة

د. خير الدين حسيب *

من أجل أن نفهم أوضاع العراق الحالية ونضع خلفية خطة مقترحة للحل، أود أن أبيّن بعض الملاحظات:

كان رأينا، منذ اللحظة الأولى، في النظام الذي سبق الاحتلال، أن مِنْ حق أي شعب، إذا كان غير راضٍ عن نظام بلده، أن يستعمل كل الوسائل المشروعة لتغيير هذا النظام، لكن ليس من حق أي شعب أن يستعين بالأجنبي لتغيير النظام، فأميركا، باحتلال العراق، لم تقم باحتلالها، استنادًا إلى أي قرار دولي، بل إن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن أن احتلال أميركا للعراق عمل غير قانوني.

أما ادعاءات أميركا بأن العراق كان يملك أسلحة دمار شامل، وأن هناك تنظيماً للقاعدة، فقد تبين أنها مجـــرد ترهـــات، بدليـــل أن

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٨ شباط ٢٠١٦.

* مفكر قومي عربي عراقي، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية .

الكونغرس الأميركي شكّل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع، وأعلن في تقرير منشور، أنه «لم تكن هناك في العراق أسلحة دمار شامل، ولم يكن هناك تنظيم للقاعدة قبل الاحتلال، بل ظهرت «القاعدة» بعد الاحتلال».

وقد أثارت دوائر أميركية، كالمحافظين الجدد وغيرهم، موضوع الديمقراطية، وبأن أميركا ذهبت لاحتلال العراق، بغية إقامة الديمقراطية هناك.

لكن الأسئلة المثارة هنا:

ـ هل العراق هو البلد الوحيد غير الديمقراطي في الوطن العربي؟ أعتقد أن الأنظمة كلها غير ديمقراطية بدرجات مختلفة.

ـ هل كان العراق هو النظام الوحيد الذي لم يكن شعبه راضيًا عن نظامه؟

ـ هل كان العراق هو البلد الوحيد الذي كان شعبه غير قادر على تغيير النظام؟

وعليه، فإن مبرر نشر الديمقراطية غير مقنع.

ومن حقنا أن نتساءل، أيضًا: ماذا فعل الاحتلال الأميركي بالعراق؟

يمكن إجمال ذلك بالآتي:

أولًا: أهم ما قام به الاحتلال هو حلّ الجيش العراقي وجميع الأجهزة الأمنية.

ثانيًا: الأمر الذي أصدره بريمر الحاكم العسكري، بتشكيل مجلس حكم مؤقت على أساس توزيع طائفي وعِرقي، فالمجلس كان يتكون من أعضاء من الشيعة والسنة والأكراد والتركمان وغيرهم، وهكذا يكون أول من أدخل هذا التقسيم الطائفي الرسمي هو الاحتلال الأميركي.

ثالثًا: الاحتلال لم يعد يتحدث عن شيء اسمه شعب العراق، بل عن شيعة وسنة وعرب وأكراد وتركمان.. إلخ، وهكذا اختفى مسمى الشعب العراقي من الخطاب الأميركي.

رابعًا: أصدر الحاكم العسكري في العراق قانونًا عنوانه «قانون الحكم المؤقت»، ليتبنى الأسس الطائفية والإثنية نفسها، وهو القانون الذي تم اعتماده، لاحقًا، كأساس للدستور الذي تمّ تشريعه، فيما كتبت مسودة الدستور في أميركا نفسها.

خامسًا: شرّع الاحتلال ما سُمي بـ«قانون اجتثاث البعث»، علمًا أن هذا النظام كان موجودًا لمدة أربعين سنة في العراق، وما كان ممكنًا لأي شخص أن يصل إلى منصب قيادي، كمدير عام أو وكيل وزارة... إلخ، من دون أن يكون، ولو اسميًّا، مسجلًا في حزب البعث، وهو ما أدى إلى استبعاد أعداد كبيرة من الكفاءات العراقية من الوزارات والمؤسسات والجيش، وتم ملء الشواغر بأناس آخرين، على أساس الولاء، والطائفة... وما يماثلهما.

ومع الوقت، نجح الاحتلال الأميركي وحكوماته، ليس في تغيير النظام فقط، بل في إنهاء الدولة العراقية نفسها.

أيضًا، من حقنا أن نتساءل: ما هي حصيلة حكومات الاحتلال؟

الواقع، يمكن تلخيص تلك الحصيلة بالنقاط الآتية:

أولًا: حظيت حكومات الاحتلال بظروف مواتية، كارتفاع أسعار النفط، وزيادة عائداته.

ثانيًا: تم استبعاد الكفاءات الأساسية في الدولة؛ لأسباب وحجج مختلفة، وإعادة بناء جهازها وتوزيع المسؤوليات فيها، على أسس من الطائفية والمحسوبية والقرابية، وهو ما انعكس في انهيار كفاءاتها وانتشار الرشوة والمحسوبية فيها.

ثالثاً: بعد انهيار الأمن في أثناء الاحتلال وبعد انسحابه شكليًّا أواخر العام ٢٠١١، تم تشكيل جيش مليشياوي، يسمى الجيش العراقي، هو جيش يجمع ميليشيات، ولاءاتها لطوائف وقوى مختلفة، وجرى اختيار أفراده على أسس طائفية وعِرقية، وما لبث أن أثبت فشله في المهمات الأساسية التي أوكلت إليه.

رابعًا: انتشار الفساد والنهب والهدر، التي فاقمتها زيادة أسعار النفط، ولا حاجة إلى أدلة على ذلك، بعد اعترافات مسؤولي حكومات الاحتلال المخيف في العراق، ومنهم السفير الأميركي في بغداد، الذي بعث بتقرير سري إلى وزارة الخارجية الأميركية عنوانه: «فساد الحكومة العراقية»، وهو منشور في مجلة المستقبل العربي.

خامسًا: تم توسيع الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق، خلافًا لإمكانيات التصدير العالمي، ودفع تكلفة حفر آبار جديدة، وصيانتها في ما بعد، من دون أي إمكانية لاستخدامها، على الرغم من تخفيض الطاقة الإنتاجية المقررة أصلًا.

سادسًا: فقدان الأمل وتفاقم الاغتيالات والاعتقالات الاعتباطية من دون محاكمات، وتم مؤخرًا الإفراج عن عشرة آلاف معتقل خلال أسبوع، إما لعدم وجود أدلة كافية أو لعدم وجود تحقيق، وقامت «داعش» باحتلال الموصل وما جاورها في حزيران(يونيو) ٢٠١٤، علمًا أن أميركا هي من أحضرت «داعش»، وعندما وصلت الأخيرة إلى أوروبا وغيرها بدأوا بمحاربتها.

سابعًا: تدخل معظم دول الجوار، وخاصةً إيران، في شؤون العراق الداخلية، وبصور وأشكال تخالف المواثيق والأعراف الدولية.

ثامنًا: يعيش العراق حاليًا أزمة فشل الاحتلال وحكوماته، سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا ومجتمعيًا، وأصبح البلد مهددًا بالإفلاس، نتيجة عدم تمكّن حكومة الاحتلال من دفع نفقات الدولة ورواتب العاملين فيها والمتقاعدين.

تاسعًا: لم يعد تقسيم العراق يقف عند حدود الطائفية والعرقية، حتى لو كان مرغوبًا فيه من بعض القوى الخارجية والداخلية، بل بات مهددًا بالتفتيت، فلو تم تقسيمه إلى سنة وشيعة وأكراد، فالسنة أنفسهم سيتقاتلون بعضهم مع بعض، والحال كذلك بالنسبة للشيعة والأكراد وغيرهم؛ لأن الخلافات بين المكونات الثلاثة، هي من الحدّة والتجرد بحيث

أن أي تقسيم على أساس طائفي أو إثني ستتبعه حروب برية داخل كل مكون من هذه المكونات، مما سيؤدي إلى تفتيت العراق.

والسؤال الآن: ما العمل، وهل هناك طريق لإنقاذ العراق؟

استنادًا إلى ما سبق، ونظرًا لتعذر إيجاد حلول داخلية للأزمة المتعددة الأبعاد، التي يعيشها العراق حاليًّا، ونظرًا لغياب أي أفقٍ وطني لدى القوة المحتلة المشاركة في العملية السياسية الحالية، من دون استثناء، فلم يعد هناك مفرّ، لإنقاذ العراق، حاضرًا ومستقبلًا، من اللجوء إلى حلول عربية ودولية، وليس العراق هو أول من لجأ إليها، فقد حدث ذلك في حالات عديدة مماثلة في أوروبا، ويحدث ذلك حاليًّا في سورية، من خلال مجلس الأمن الدولي، وكذلك ما حدث في اليمن وليبيا وربما غيرهما.

كما لا يمكن أن تأتي تلك الحلول من دولة أو دولٍ أجنبية مثل أميركا أو إيران أو تركيا؛ لأنها هي أصل الداء، وإن بدرجات مختلفة، ولذلك لا يمكن أن يأتي الدواء منها.

سبقت هذه الخطة محاولات مختلفة، ففي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، أطلقت أنا شخصيًّا مبادرة حول العراق للتشاور مع القوى السياسية الناشطة المعارضة للاحتلال، وتم عرضها في مقابلة فضائية مع الجزيرة، ونشرت كملحق في الطبعة الثانية من كتاب «برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال».

كما تمّ عقد لقاء وطني عراقي في بيروت، وعلى مدى يومين، خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، بعنوان «اللقاء العراقي في التحرير والديمقراطية»، وصدر عنه مشروع المنهاج السياسي المبين في ملحق محدد، وفيه تداخل كبير مع المبادرة المشار إليها سابقًا.

الخطة المقترحة:

استنادًا إلى كل ما تقدم، وإلى ما جاء في الفقرة الثالثة من هذه الورقة حول حصيلة حكومات الاحتلال في العراق، وبالاستفادة من كل ما سبق من مبادرات لإنقاذ العراق، ومن بعض ما نشر حول الموضوع، من أشخاصٍ وقوى وطنية عراقية، رأيت التقدم بالمبادرة التالية، على شكل خطة عمل، وستتم الدعوة إلى كل من يهمه الموضوع مـــــــن الوطنيين العراقيين، من غير المشاركين في العملية السياسية الحالية، وبصفتهم الشخصية، إلى اجتماعٍ يُعقد في تونس في ١٩ آذار/ مارس المقبل، ولمدة يوم واحد، لمناقشة مسودة هذه المبادرة، وإجراء ما قد يرى المجتمعون إدخاله عليها من تعديلات. وتتضمن الخطة المقترحة ما يلي:

أولًا: دعوة مجلس الأمن، إلى الانعقاد، بتوصيةٍ وتأييد من مؤتمر القمة العربي المقبل، الذي من المقرر عقده أواخر شهر آذار/ مارس المقبل في المغرب، وذلك نظرًا لفشل حكومات الاحتلال المختلفة في العراق، بما فيها الحكومة الحالية، من أجل الحفاظ على الأمن والنظام في العراق وصيانة حدوده وتأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لمواطنيه.

وسنطلب من مجلس الأمن التدخل الفوري في العراق، من خلال تشكيل حكومة وطنية انتقالية ولفترة محددة لا تزيد على سنتين، ويتم الاتفاق على رئيسٍ لها، وأن تكون من عناصر مشهود لها بالكفاءة والنزاهة، وحيادية وغير حزبية، ويلتزم رئيس الحكومة والوزراء بعدم الترشح لأي انتخابات قادمة، والتي سيشار إليها في ما بعد، كما يخوّل رئيس الحكومة، وبالتشاور غير الملزم، مع ممثل الأمم المتحدة، بصلاحية إعفاء أي وزير من مسؤوليته وإضافة وزراء جدد حسب الحاجة والظروف، وتخوّل هذه الحكومة خلال الفترة الانتقالية الصلاحيات التشريعية والتمثيلية والمالية اللازمة لتنفيذ واجباتها، كما يحق لها إعادة النظر في الإلغاء أو التعديل لجميع القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة منذ الاحتلال وحتى تشكيل هذه الحكومة المؤقتة، وكذلك أية قوانين وأنظمة وتعليمات صادرة قبلًا.

ثانيًا: تتولى حماية العراق قوة عسكرية عربية مشتركة من دول عربية لم تشجع أو تسهّل احتلاله، ويتولى مجلس الأمن، بالتشاور مع الحكومة المؤقتة، تحديد حجمها ومهامها والدول المشاركة فيها، وتمويلها ومدة بقائها، وتتولى هذه القوة، وتحت إشراف الحكومة المؤقتة، إضافة إلى مهمة حفظ الأمن والنظام في العراق، إعادة تشكيل الجيش العراقي، حسب الأسس الواردة في ما بعد، في هذه المبادرة.

ثالثًا: يلتزم مجلس الأمن بضمان المحافظة على استقلال العراق وسيادته فوق أراضيه، ورفض أي تدخل عسكري من الدول الأجنبية والمجاورة في شؤونه الداخلية.

رابعًا: تبدأ الوزارة فورًا، وبالتشاور مع القوى الوطنية الرئيسية المعارضة للاحتلال، بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى، وحسب الأسس والمعايير التي تراها مناسبة، ويتم تزويد الجيش والقوى الأمنية بأحدث الأسلحة المختلفة التي تحتاجها، ومن المصادر التي تراها مناسبة، كما يتم حلّ جميع الميليشيات الموجودة في العراق بالطريقة التي تحددها الحكومة.

خامسًا: لا يُسمح للجيش والقوى الأمنية الأخرى الجديدة بالتدخل في السياسة وممارسة العمل الحزبي، وتكون تابعة للقيادة السياسية للحكومة الجديدة، كما تمنع منعًا باتًّا جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في العراق من العمل الحزبي والسياسي، داخل مؤسسة الجيش والقوى الأمنية الأخرى.

سادسًا: تقوم الحكومة الجديدة، إضافة إلى ما ذكر أعلاه، باختيار مجلس استشاري يتكون من مئة إلى مئة وخمسين شخصًا، من القوى السياسية والشخصيات والكفاءات العراقية التي لم تتعاون سياسيًّا مع الاحتلال، وتكون اجتماعاتها ومداولاتها مغلقة، ولا يعلن عن مناقشاتها.

سابعًا: يعتبر ما يسمى بالدستور الذي تم إعداده تحت الاحتلال، والذي تم تزوير الاستفتاء عليه ملغىً.

ثامنًا: تقوم الحكومة المؤقتة، وخلال فترة لا تزيد على سنة من تاريخ تنفيذ هذا الاتفاق، بإعداد قانون الانتخابات وقانون الأحزاب، ويتم انتخاب مجلس النواب والشيوخ، مستفيدةً من مسودة الدستور المؤقت المعد في ندوة بيروت حول مستقبل العراق في تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

يذكر أنه، عقب الاحتلال الأميركي، عقدت ندوة، شارك فيها أكثر من مئة من العراقيين داخل وخارج العراق، حول تداعيات الاحتلال عربيًّا وإقليميًّا، ثم في سنة ٢٠٠٥، دعا مركز دراسات الوحدة العربية، إلى ندوة، وشكّلت لجان لإعداد برامج للعراق ما بعد التحرير، وشمل ذلك وضع دستور مؤقت، وقانون انتخاب، وقانون أحزاب، وإعادة البناء، ومشروع النفط، ومشروع الإعلام، والجيش، والقضية الكردية والتعويضات.

أما الكتاب الذي صدر حول أعمال الندوة فهو موجود على موقع مركز دراسات الوحدة العربية، ونُشرت طبعته الأولى العام ٢٠٠٥.

تاسعًا: أن تتم الانتخابات خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، وتحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، والمنظمات الدولية والعربية الأخرى؛ لضمان حريتها ونزاهتها وشفافيتها، وعلى أساس القوائم النسبية، كما هو وارد في مسودة الدستور المشار إليه في الفقرة ٩/ ج من المشروع.

عاشرًا: تلتزم الحكومة الجديدة، خلال الفترة الانتقالية، بالسياسة النفطية التي تم الاتفاق عليها في ندوة بيروت، وتخضع جميع الاتفاقات النفطية التي تمت خلال فترة الاحتلال؛ للتعديل أو الإلغاء، لمخالفتها قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ و١٥٣٦، كما

تعتبر جميع الاتفاقات التي عقدها الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٣، وكذلك كل ما عقداهما من اتفاقات أثناء الاحتلال مع شركات أجنبية للتنقيب أو تطوير الإنتاج النفطي في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك، غير قانونية وملغاة، ويطلب من تلك الشركات إيقاف أي عمليات لها في تلك المحافظات، كما ستكون خاضعة للملاحقة القانونية داخل وخارج العراق على تعاقدها مع جهات عراقية غير شرعية لاستثمار النفط.

حادي عشر: يقوم مجلس الأمن، وبمبادرة من الولايات المتحدة، بإلغاء سائر العقوبات على العراق التي فرضها المجلس بعد اجتياح العراق للكويت، والتي لم تلغَ سابقًا، بما في ذلك إيقاف استقطاعات عن عوائد النفط المصدر ولمدة غير محددة، ويفرج مجلس الأمن عن أي أرصدة للعراق.

ثاني عشر: تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهما الدولتان اللتان ساهمتا في احتلال العراق، مساعدات مالية على شكل منح، لا تقل عن خمسين مليار دولار من الأولى، وعشرين مليار دولار من الثانية، تدفع على شكل منح، وتوضع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ الاتفاق، كحد أقصى، تحت تصرف الحكومة العراقية الجديدة، لإعادة إعمار العراق، والتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت به، دولةً وشعبًا، جراء الاحتلال الأميركي غير المشروع، كما تسعى الحكومتان الأميركية والبريطانية لدى الحكومات العربية التي ما تزال لديها ديون على العراق، لشطب هذه الديون، وكذلك التنازل عن التعويضات المطلوبة من العراق بموجب قرارات مجلس الأمن سابقًا، وأن تعاد إلى العراق التعويضات التي استلمتها تلك الحكومات، عدا الأفراد والمؤسسات، من خلال الأمم المتحدة، من عوائد نفط العراق حسب اتفاقية النفط مقابل الغذاء.

ثالث عشر: يضع البرلمان العراقي المنتخب خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية،

مسودة دستور، مستفيدًا من مسودة دستور ندوة بيروت، ثم يعرض على استفتاء شعبي عام لإقراره. وإلى أن يتم إقرار الدستور، تعتمد الحكومة الجديدة مسودة الدستور التي أعدتها ندوة بيروت كدستور مؤقت ينتهي مفعوله بإقرار الدستور المقبل.

رابع عشر: يقوم البرلمان العراقي المنتخب باختيار رئيس للجمهورية حسب الدستور الذي سيتم إقراره في استفتاء شعبي.

خامس عشر: تتعامل الحكومة الجديدة مع القضية الكردية، حسب ما هو وارد في مسودة الدستور الذي أقرته ندوة بيروت.

سادس عشر: تلتزم الحكومة العراقية المؤقتة كذلك بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى استعمال القوة في أي خلافاتٍ بينها وبين الدول العربية الأخرى والدول المجاورة غير العربية، والتي حرّضت أو ساعدت أو ساهمت في احتلال العراق بشكلٍ أو بآخر، باستثناء حالات الدفاع عن النفس، وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية.

سابع عشر: تشكل الحكومة العراقية الجديدة لجنة قضائية عربية مستقلة من الكفاءات القانونية العراقية والعربية والدولية المحايدة؛ للتحقيق في جميع الشكاوى عن قضايا ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق، والتواطؤ مع الاحتلال ونهب الدولة، وكذلك أعمال الخطف والقتل على الهوية والابتزاز وغيرها من الجرائم منذ ما بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وحتى تشكيل الحكومة العراقية.

وتتولى لجنة التحقيق جمع المعلومات عن هذه الجرائم، فيما يتولى البرلمان المنتخب تحديد طريقة البتّ فيها، في ضوء التجارب العالمية.

ثامن عشر: الاستفادة من المبادئ العامة الواردة في مبادرة اللقاء الوطني العراقي والديمقراطية المشار إليه سابقًا، وحسب اختيار الحكومة الانتقالية؛ للتشاور مع المجلس الاستشاري.

تاسع عشر: يعتبر هذا العرض كله متكاملًا وغير قابل للانتقاء.

وتعرض هذه المبادرة، بعد الاتفاق على صيغتها النهائية، في الاجتماع المقترح المقبل، والذي ستوجّه الدعوة إليه خلال الأسبوع القادم، على مجلس الأمن ومؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في المغرب في الأسبوع الأخير من هذا الشهر، وعلى جميع الجهات والمؤسسات المعنية التي يمكن أن تساعد في تبنيه ودعمه وتسهيله.

صندوق النقد الدولي والبدائل المتاحة

د. أحمد السيد النجار*

أولًا: قراءة نقدية لبرنامج الصندوق لإصلاح الاقتصاديات النامية

تشكل سلة السياسات الاقتصادية/ الاجتماعية التي يوصي صندوق النقد الدولي والدول الدائنة باتباعها في الدول المدينة والمتعثرة، والتي تحتاج لإعادة جدولة ديونها، أو للحصول على قروض لمواجهة الاختلالات المالية التي تعاني منها، برنامجًا يستهدف تحقيق مصالح الدول الدائنة وشركاتها بالأساس، ومعالجة الموازين المختلة للدول المدينة، من دون النظر إلى من يتحمل تكلفة هذه المعالجة، التي يتم تحميلها عادة للفقراء والطبقة الوسطى، طبقًا للبرنامج التقليدي للصندوق. وإضافة إلى نمط معالجة الأزمات

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢٧ أيار ٢٠١٣.

* رئيس الوحدة الاقتصادية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الاقتصادية على حساب الفقراء والطبقة الوسطى؛ فإن تلك المعالجة تقوم على تعويم الاقتصاد والمالية العامة، من خلال الاقتراض الذي يكبّل الأجيال والحكومات التالية. وهذه «المعالجة» قد تؤدي إلى إصلاح الموازين المختلة في الأجل القصير، لكنها تفاقم الاحتقانات الاجتماعية من جهة، وتزيد من عوامل الاختلال مرة أخرى عندما يحلّ أجل سداد الديون التي تم اقتراضها، والتي تحدث أزمات قصور في الطلب الفعال المحرك للاستثمار، بسبب سوء توزيع الدخل الذي تنتجه سلة السياسات الاقتصادية التي يوصي الصندوق باتباعها في العادة.

وتتسم «الوصايا» التقليدية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لأي دولة متعثرة ماليًّا بأنها تنطلق من النموذج النظري للرأسمالية الحرة، وأنها ترى أن الانطلاق الاقتصادي يتحقق من خلال إتاحة المزيد من الأموال للقطاع الخاص كي ينشئ استثمارات جديدة تساعد على خلق فرص العمل وتحريك النمو وزيادة الناتج. ولا تأبه هذه الوصفة لحقيقة أن هذا النموذج وتراكمات عناصر الخلل والظلم الاجتماعي الذي ينطوي عليه، كانت سببا رئيسًا في كبرى الأزمات المالية والاقتصادية في العالم عمومًا وأكثرها تعقيدًا، وفي بعض المناطق من مثل: أزمة الكساد العالمي العظيم التي انفجرت في تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٢٩، واستمرت تضرب الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية لما بعد منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، وأزمة الكساد العظيم الثانية التي انفجرت العام ٢٠٠٨، وما تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن، فضلًا عن أزمة الركود في الدول المتقدمة عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، والإضراب المالي العالمي العام ١٩٨٧، والأزمات الجزئية في المكسيك العام ١٩٩٥، وفي شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وكذلك في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وفي تركيا خلال الفترة من العام ١٩٩٩ حتى العام ٢٠٠٢.

وتتسم برامج أو «وصفات» صندوق النقد الدولي لمعالجة أزمات الدول التي تعاني من اختلال موازينها الداخلية والخارجية بأنها ثابتة تقريبًا، ولا تتغير مهما كانت ظروف الاقتصاد أو مستوى تطوره، ما يجعلها جامدة وأيديولوجية أكثر مما يتحمله الواقع الذي يحتاج للمرونة والحلول العملية، التي تراعي الأبعاد الاجتماعية وتتسم بالكفاءة والعدل في آن.

وتتركز عناصر البرنامج الذي يقدمه صندوق النقد الدولي للدول المتعثرة، في إنهاء الدور المباشر للدولة في الاقتصاد كصانع أو زارع أو تاجر، وقصر دورها على الدفاع والأمن، وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم، والاستثمار في البنية الأساسية الضرورية لتسهيل الحياة والنشاط الاقتصادي، وهو ما يطلق عليه (نموذج الدولة الحارسة).

كما يتضمن البرنامج خصخصة القطاع العام لإنهاء أي دور مباشر للدولة في الاقتصاد، وهو مطلب متكرر، على الرغم مما أثبتته التجارب العملية من أن عمليات الخصخصة تحولت، في بلدان العالم كلها، إلى عمليات عملاقة للفساد، التي أدت إلى نهب ما بنته أجيال وحكومات سابقة في البلدان المدينة، لصالح حفنة من الرأسماليين المحليين أو الأجانب، كما أن هذا المطلب، في مجمله، يتناسى حقيقة أن الدولة في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد قامت بدور محوري مباشر في الاقتصاد كصانع وزارع ومستثمر في قطاع الخدمات، منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى نهاية سبعينياته.

وتمكنت تلك الدول، من خلال تدخلها المباشر والواسع في الاقتصاد، من إخراج بلدانها من أزمة الكساد العظيم الأول، ومن مواجهة تكاليف الحرب العالمية الثانية ومتطلباتها، ومن إعادة إعمار ما خربته تلك الحرب وبناء اقتصاداتها مرة أخرى، وبناء شركات جبارة تمكنت من السيطرة على أسواقها المحلية، ومدت أذرعها لتنتشر في أسواق العالم بأسره،

سواء من خلال صادراتها السلعية والخدمية، أو من خلال استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في مختلف أنحاء العالم.

وبعد ذلك، بدأت بعض البلدان الرأسمالية، تحديدًا بريطانيا في عهد (تاتشر)، والولايات المتحدة في عهد (ريجان)، ومن بعدها الدول الرأسمالية كلها، في التفكير في خصخصة القطاع العام مع التحولات في الفكر الرأسمالي نحو نموذج الاقتصاد الحر، الذي لا يوجد فيه دور مباشر للدولة في الاقتصاد، وهي التحولات التي أدت آثارها التراكمية إلى أزمة الكساد العظيم الثانية، التي انفجرت العام ٢٠٠٨، وتبعتها عمليات تدخل واسعة النطاق من الدولة لإنقاذ الاقتصاديات الرأسمالية المتداعية، شملت برامج إنقاذ حكومية، وعمليات تأميم كلي أو جزئي لبعض المؤسسات المأزومة لمنع انهيارها.

والحقيقة أن ما هو مسموح به في تلك البلدان، منذ الثلاثينيات، وبعد أزمة الكساد العظيم، لا يمكن قبول أن يكون ممنوعًا بالنسبة لبلداننا التي تحتاج إلى دور فاعل للدولة في الاقتصاد، في الوقت الراهن، إلى جانب إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الخاص الصغير والمتوسط والتعاوني والكبير، للعمل في كل المجالات الاقتصادية، لينهض الاقتصاد على ساقين، هما: القطاع الخاص، والقطاع العام، بما يستنهض كل طاقات المجتمع والدولة على المشاركة في النشاط الاقتصادي بفعالية.

كما يتضمن برنامج الصندوق، عادة، إجراءات تقشفية، من مثل: كبح الإنفاق العام بكل عناصره، وبالذات الدعم الذي يقدم للسلع الأساسية الضرورية لحياة الفقراء، والأجور التي تشكل مصدر الدخل لمن يعملون بأجر لدى الدولة وقطاعها العام وهيئتها الاقتصادية، وتنشيط الإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب على الطبقة الوسطى تحديدًا.

ومن الضروري الإشارة إلى أن تحريك الاقتصاد في حالات الركود قد يتطلب سياسة

توسعية وليست تقشفية، على غرار ما فعلته الولايات المتحدة نفسها عندما ضاعفت الإنفاق العام للدولة بعد اجتياز أزمة الكساد العظيم الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

كما يتضمن البرنامج، تحرير التجارة السلعية والخدمية داخل الاقتصاد وفي علاقاته الخارجية، وتحرير سوق رأس المال، وفتح سوق الاستثمار المباشر وغير المباشر بلا قيود أمام رأس المال الأجنبي، وتخفيف إجراءات حماية العمالة عمومًا، وتحديدًا حمايتها من الفصل؛ لإعطاء الرأسماليين المزيد من الحرية في إبقاء العمالة أو الاستغناء عنها من دون تكاليف رادعة.

كذلك؛ فإن برنامج الصندوق يتضمن دائمًا مطلب تحرير سعر صرف العملة المحلية وتعويمها وتخفيضها، تحت دعوى فاعلية هذا الإجراء في رفع القدرة التنافسية للصادرات المحلية، من دون النظر إلى مدى حركية الاقتصاد وقدرته على التصدير أصلًا.

ويفضي هذا الإجراء، عادة، في الدول ذات الاقتصادات بطيئة النمو، والمعتمدة على تصدير المواد الأولية من نفط وغاز وخامات معدنية ومحجرية وسلع زراعية، إلى التأثير أساسًا في أسعار الواردات بالارتفاع عند تعويمها بالعملة المحلية، ما يشعل موجة تضخمية تؤثر سلبًا في أصحاب الدخول شبه الثابتة، ممن يعملون بأجر، وأرباب المعاشات، بينما يؤثر إيجابًا في دخول أصحاب الملكيات التي ترتفع قيمة ملكياتهم وعوائدها في زمن التضخم.

غير أن البرنامج الذي يطرحه صندوق النقد الدولي على الدول المدينة، يتضمن بعض النقاط الإيجابية، بأن يوافق، من جهة المبدأ، على فرض الضرائب على المكاسب الرأسمالية، المتمثلة في أرباح الأسهم وأرباح التعاملات في البورصة، وأرباح الودائع المصرفية، والتداول العقاري، وهي مطالب تتحفظ عليها، أو ترفضها، الحكومات المعبرة عن الرأسمالية الطفيلية، والأشد شراهة في بعض الدول النامية.

كما أن البرنامج الذي يقترحه صندوق النقد الدولي على الدول المدينة والمتعثرة قابل

للتفاوض، ولو قدمت الدولة المدينة برنامجًا قويًّا ومتماسكًا وعمليًّا لاستعادة توازنها المالي الداخلي والخارجي، من خلال آليات تختلف في بعض النقاط عما يطرحه أو يطلبه الصندوق، فإن الأخير يمكن أن يوافق على ذلك البرنامج، وهو ما يعني أن كفاءة ومرونة الانحيازات الاجتماعية للإدارة الاقتصادية في الدولة المتعثرة، التي تلجأ للصندوق، لهما دور كبير في تحديد ملامح البرنامج الذي يتم تطبيقه فعليًّا، والانحيازات الاجتماعية التي يعبر عنها.

ثانيا: النموذج المصري.. الاختلالات وضرورة معالجتها

يعد الخيار الواقعي والأكثر فائدة لمصر هو الاندماج العميق في الاقتصاد الدولي على أسس عادلة ومتكافئة، سواء في ما يتعلق بالعلاقات الثنائية، أم المتعددة الأطراف في مختلف مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية، أو الالتزام بالاتفاقيات الدولية، أو التعاون مع المؤسسات الاقتصادية الحكومية الدولية، مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية.

وينبغي أن يقترن هذا الاندماج بالسعي الدؤوب لجعل تلك المؤسسات أكثر عدالة وديمقراطية ومراعاة لخصوصية الوضع الاقتصادي لكل دولة، وأكثر احترامًا لأولوية البرنامج الوطني لإصلاح اختلالات الاقتصاد، وتوزيع أعباء هذا الإصلاح بصورة عادلة.

ومن هذا المنطلق، ينبثق الموقف من القرض الذي طلبته حكومة رئيس الجمهورية السابق د. محمود مرسي، من صندوق النقد الدولي، وهوس الاقتراض الذي أصاب تلك الحكومة، والتي صدّرت صورة الدولة المتسولة في كل مكان ذهب إليه مرسي، أو رئيس حكومته، طالبًا الاقتراض أو الحصول على المنح. وتتركز ملامح هذا الاختيار الواقعي والعملي، والذي يمكن أن يحقق مصلحة مصر، في إطار من التوازن مع الدول الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، في الآتي:

١. إن إصلاح اختلالات أي اقتصاد يعاني من الأزمة، ينبغي أن يبدأ بإجراءات داخلية واقعية وعملية، قائمة على العلم والعدل، بعضها قد يقدم نتائج إيجابية مباشرة، وبعضها الآخر قد يكون مُرًّا في الأجل القصير، لكن ما يخفف من مرارته توزيع أعبائه بشكل عادل، وأن يكون فعالًا، وأن تكون آثاره الإيجابية، في الأجلين المتوسط والطويل، كبيرة إذا تم التطبيق بشكل سليم. وتكون لتلك الإجراءات، بمرِّها وحلوها، نتائج إيجابية على الفقراء والطبقة الوسطى من العاملين بأجر أو أصحاب المشروعات الصغيرة والتعاونية والرأسمالية الكبيرة، بينما يعطي المجتمع وعدًا لحلول قوية للمشكلات والاختلافات الاقتصادية، ويجعله يتقبل تلك الإجراءات.

٢. إن إيقاف هوس الاقتراض الذي سيطر على د. مرسي وحكومته، أصبح أمرًا ضروريًّا لمصلحة مصر التي يجري دفعها إلى هاوية الإفراط في الاستدانة وتحمل أعباء جسام للأجيال والحكومات المقبلة، لمجرد تعويم الحكومة الراهنة الفاشلة والفاقدة للفاعلية والمرونة. فمنذ تولى د. مرسي منصب الرئاسة وهو في حالة سعي محموم من أجل الاقتراض، من الداخل والخارج، لسد عجز المعاملات الخارجية للدولة، وإجمالًا لسد عجز الموازنة العامة للدولة، الذي قدر عند وضع موازنة العام المالي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ بنحو ١٣٥ مليار جنيه، ثم تم رفع التقدير إلى ١٨٥ مليار جنيه مؤخرًا، من دون أن يفكر هو وحكومته في إصلاح هذا العجز وتقليل الحاجة للاقتراض، بل إن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، يشير إلى أن العجز سيبلغ ١٩٧,٥ مليار جنيه، تضاف إليها مخصصات سداد القروض القديمة البالغة ١١٤,٥ مليار جنيه، ليصبح مجموع ما ستقترضه حكومة د. مرسي نحو ٣١٢ مليار جنيه في العام التالي، وإذا خصمنا من الإيرادات العامة مبلغ ٦ مليارات جنيه، نتيجة وجود حسابات خاطئة في الموازنة العامة للدولة، فإن حجم القروض يرتفع إلى ٣١٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٣ ـ٢٠١٤.

وخلال الستة الأشهر الأولى من حكمه، اقترض د. مرسي نحو ١٤٠ مليار جنيه من الداخل، لترتفع قيمة الديون الداخلية إلى ١٣٧٨ مليار جنيه في نهاية العام الماضي، مقارنة بنحو ١٢٣٨ مليارًا عند استلامه السلطة، ونحو ٩٦٢ مليارًا في أول كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ قبل شهر من خلع مبارك.

كما اقترض د. مرسي من الخارج ٤ مليارات دولار من إمارة خليجية صغيرة، وهناك اتفاق على اقتراض ٣ مليارات أخرى من تلك الإمارة، عبر شرائها سندات وأذون خزانة مصرية بتلك القيمة، و٥ , ٢ مليار دولار من بنك التنمية الإسلامي تم سحب مليار منها بالفعل، وهناك اتفاق على اقتراض ٢ مليار دولار من ليبيا من دون فوائد لمدة خمس سنوات، في صفقة مهينة لقيمة الدولة المصرية الكبيرة، لأنها تمت مقابل قيام السلطات المصرية بتسليم بعض اللاجئين الليبيين في مصر للسلطات الليبية، في وقت يتعرض فيه المصريون في ليبيا لكل صنوف الاستهداف والاضطهاد والمهانة والتعذيب من دون ردع.

باختصار، اقترض د. محمد مرسي نحو ١١ مليار دولار خلال عشرة أشهر، ما رفع الديون الخارجية لمصر من ٤ , ٣٤ مليار دولار عند استلامه السلطة، إلى ٤ , ٤٥ مليار دولار في نيسان/ أبريل ٢٠١٣. وهناك تفاوض مع صندوق النقد على ٨ , ٤ مليار دولار، فضلًا عن الاقتراض عبر ما يسمى بالصكوك، حيث تريد الحكومة اقتراض نحو ١٠ مليارات دولار سنويًّا من خلاله، مع رهن الأصول والموارد العامة على هذه القروض (الصكوك العامة)، والتي لو حلّ أجل سدادها وعجزت الحكومات المقبلة عن السداد؛ لآلت تلك الأصول إلى حملة الصكوك، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، أو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، الذي يمكنه عندها أن يملك مصر حتى لو فشل في الاستمرار في حكمها، ما يعني أنه لو استمر مرسي على هذا العنوان، فستتجاوز قروضه في أربع سنوات ما اقترضه مبارك ومن قبله السادات من الداخل والخارج في أربعين عامًا.

٣ . إن طلب القروض من صندوق النقد الدولي، أو أية دولة أو جهة أجنبية، يجب أن يكون لظروف الضرورة القصوى، وبشروط مالية ميسرة، وأن يقترن باحترام الصندوق والجهات المقرضة للخطة الوطنية لإصلاح الاقتصاد المصري، وإعادة التوازن له ولموازينه الداخلية والخارجية، وأن يكون مشروطًا - أيضاً - باستبعاد تصور فرض أي إجراءات من شأنها إضافة المزيد من الأعباء على الفقراء والطبقة الوسطى، الذين تحملوا معاناة تاريخية هائلة لسنوات طويلة، قبل الثورة وبعدها، تجسدت في الفقر والبطالة، ونظم ظالمة للأجور والضرائب، والدعم الموجه للأثرياء والرأسماليين، وتعليق الأعمال بمدفوعات الفساد، وليس من المنطقي أو الاقتصادي أو الأخلاقي أو الممكن سياسيًّا تحملهم المزيد من الأعباء، وطلب القروض مشروط أيضًا بقبول الجهات المقرضة مبدأ حرية مصر في استخدام القروض، حيث تدخل في جانب الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة؛ لاستخدامها في تمويل بناء مشروعات إنتاجية مباشرة، سواء تم ذلك من خلال تمويل مشروعات صغيرة وتعاونية خاصة للعاطلين لتحويلهم إلى مشتغلين، ولإنتاج جيل جديد من أصحاب الأعمال الشباب الذين تنهض أعمالهم على العمل والعلم والإبداع، أو تمويل بناء مشروعات صناعية أو زراعية عامة أو مشتركة أو خاصة في مجالات يحتاجها المجتمع ويمكنها أن تسدد القرض وفوائده من إيراداتها.

٤. على الرغم من أن المنطق الاقتصادي يتطلب التعامل مع سعر الصرف على أنه وسيلة وآلية لتحقيق أهداف اقتصادية وليس هدفًا في حد ذاته، إلا أن الاستقرار النسبي لسعر الصرف ضرورة لفاعلية الحسابات المستقبلية للمستثمرين، وللسيطرة على معدلات التضخم. وقد قامت حكومة د. مرسي، في إطار الاستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي، بتعويم الجنيه المصري، والسماح بتراجع سعر صرفه مقابل

الدولار والعملات الحرة الرئيسة الأخرى بنسبة ١٥٪ حتى الآن في السوق الرسمية، وأكثر من ٢٥٪ في السوق السوداء التي تمول كل أنواع التجارة غير المشروعة، وعلى رأسها تجارة السلاح والمخدرات. ويعني أي تراجع في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، ارتفاع تكلفة الواردات المصرية، ومن ضمنها الواردات من السلع الأساسية والتموينية، بالنسبة نفسها.

وبما أن قيمة الواردات السلعية المصرية، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، قد بلغت نحو ٣٥٢,٨ مليار جنيه في العام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، فإن الزيادة في تكلفة هذه الواردات التي سيتحملها الشعب، بعد انخفاض الجنيه مقابل الدولار بنسبة ١٥٪ في السوق الرسمية حتى الآن، ستبلغ نحو ٥٢ مليار جنيه، على افتراض ثبات حجم الواردات، وهو مبلغ أكبر من قيمة قرض صندوق النقد الدولي الذي يقل عن ٣٣ مليار جنيه، والحقيقة أن توقيت هذا التعويم للجنيه المصري جانبه التوفيق؛ لأنه يأتي في ظروف تدهور الاحتياطي، الذي وصل إلى وضع حرج حسب توصيف البنك المركزي له، بعد أن أصبح يغطي أقل من ثلاثة أشهر من الواردات، وهو ما يخلق حالة معنوية سيئة تساعد على إنعاش المضاربات والاحتفاظ بالعملات الحرة، وتعطيش السوق من قبل شركات الصرافة المملوكة في غالبيتها الساحقة للتيارات اليمينية المترفة، التي تضع مسميات دينية إسلامية، لغرض تكديس تلك العملات ثم رفع أسعارها وتحقيق أرباح استثنائية بصورة انتهازية، على حساب مصالح الأمة.

كما أنه يأتي في ظل العجز الكبير في الميزان التجاري، الذي وصل إلى ٣١,٧ مليار دولار في العام المالي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، وعجز ميزان الحساب الجاري الذي بلغ نحو ٧,٩ مليار دولار في العام المالي المذكور، والذي كان من الممكن أن يصل إلى أكثر من ٢٥ مليار دولار، لولا تحويلات العاملين في الخارج، التي بلغت نحو ١٨ مليار دولار في العام المالي المذكور، مقارنة بنحو ١٢,٨ مليار دولار العام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، ونحو ٩,٨ مليار دولار العام

٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، وإن كان من الضروري الانتباه إلى أن جزءًا مهمًّا منها كان عبارة عن تحويلات للمجموعات الدينية الإسلامية المتشددة، وبالتالي فإنها ليست قوة بناء للاقتصاد، بقدر ما هي قوة مالية لتمويل زيادة نفوذ تلك التيارات.

كما أن التوقيت غير ملائم أيضاً، في ظل استمرار تيار تهريب الفاسدين لثرواتهم للخارج بعد تحويلها إلى عملات حرة، وفي ظل استمرار البورصة المصرية بلا ضوابط، بما يمكّن المضاربين الأجانب من تحويل أرباحهم الطُفيْلية فيها للخارج، بعد تحويلها لدولارات أو عملات حرة، من دون قيود بما يستنزف احتياطات مصر من العملات الحرة.

والأمر نفسه ينطبق على الشركات الأجنبية التي تحقق أرباحًا احتكارية هائلة بالذات في قطاعي: الأسمدة والإسمنت، والتي تحول كل أرباحها الاحتكارية، بعد تحويلها إلى عملات حرة من دون أي ضوابط.

والتوقيت غير ملائم أيضاً، في ظل تصاعد تيار استيراد الخارجين على القانون والمجموعات الدينية المتطرفة للأسلحة من ليبيا ودول الجوار الأخرى، بصورة غير مشروعة، إضافة إلى الاستيراد غير المشروع للمخدرات، بما يستنزف رصيد مصر من العملات الحرة في تجارة إجرامية، ويسهم في تخفيض سعر صرف الجنيه بلا مبرر منطقي.

ثالثًا: بدائل الاقتراض المتاحة لدى مصر

هناك عدد من البدائل التي يمكن أن تعتمد عليها مصر لإصلاح عجز الموازنة العامة للدولة، وتنمية وتطوير موارد إيرادات محلية كبيرة ذات طابع متجدد، مع إبقاء العلاقة مفتوحة وإيجابية مع الصندوق، وربط الاقتراض واستخدامات القروض منه أو من أي طرف دولي بالشروط التي أوردناها آنفًا.

ويمكن تركيز عناصر الإصلاح المالي والنقدي الذي تحتاجه مصر، بغض النظر عن القروض، بما يأتي:

أ. إصلاح نظام الدعم لإزالة كل الدعم المقدم للأثرياء والمنتجعات السياحية والرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية، التي تبيع إنتاجها بأعلى من الأسعار العالمية في صناعات الإسمنت والأسمدة والحديد والسيراميك والألمنيوم، وتحويل المخابز ومعامل الطوب وسيارات النقل والميكروباص للعمل بالغاز، من خلال قروض ميسرة لتمويل هذا التحويل، ما يوفر كتلة عملاقة من الدعم تصل إلى قرابة ٧٥ مليار جنيه من أصل ١٠٠ مليار جنيه قيمة مخصصات دعم المواد البترولية.

علما بأن دعم الكهرباء بلغ نحو ٥ مليارات جنيه إضافية في العام المالي ٢٠١٢ـ٢٠١٣، ومقدر له أن يرتفع إلى ١٣,٣ مليار جنيه العام المالي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، وتذهب غالبيته للأغنياء والرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية. وحتى يتم ذلك من دون السماح لتلك الشركات برفع أسعار منتجاتها، لا بدّ من قيام السلطة التشريعية بتعديل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار؛ لفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتورط في الممارسات الاحتكارية الضارة، ولا بدّ للدولة من الضغط على الشركات التي ترفع أسعار منتجاتها باستيراد سلع مناظرة لها مماثلة في الجودة وأرخص سعرًا، وإطلاق موجة من الاكتتابات العامة لإنشاء مشروعات خاصة يملكها حملة الأسهم في المجالات التي تعاني مصر فيها من ممارسات احتكارية ضارة بالمستهلكين، بما يزيد حجم الإنتاج المحلي ويضغط على الشركات المحتكرة ويُجْبرها على بيع منتجاتها بأسعار معتدلة.

وفي السياق نفسه، يجب إصلاح دعم الخبز بشراء المنتج النهائي، أي الخبز من السوق بالأسعار الحرة، وبيعه بالأسعار المدعومة لمستحقيه، بدلا من تبديد مخصصاته في دعم سلعة وسيطة وهي الدقيق؛ إذ يتم تهريبه وبيعه لمصانع الحلويات، بأنْ يستولي بعض أصحاب

المخابز بتواطؤ ومشاركة من بعض مسؤولي المراقبة والضبط في وزارة التموين وجهاز الشرطة، على جزء كبير من دعم الخبز الذي من الممكن أنه مخصص للفقراء ومحدودي الدخل من مستهلكي هذا الخبز المدعوم.

ب. تغيير قانون إدارة الثروة المعدنية ورسوم استغلالها التي تقترب من الصفر، وهي على سبيل المثال قرشان على طن الحجر الجيري، وعشرون قرشًا على طن الجرانيت، وتلك الرسوم تم وضعها العام ١٩٥٦، على أساس أن الدولة هي التي تحتكر استغلالها، ثم دخل القطاع الخاص المحلي والأجنبي في استغلالها، واستمرت تلك الرسوم متدنية، ما يشكل نهبًا للموارد الطبيعية العامة.

يمكن لأي قانون جديد رفع رسوم استغلال هذه الثروة بمستويات اقتصادية، بأن يضيف لمصر ما يتراوح بين ٧ مليارات جنيه كحد أدنى، ونحو ٢٥ مليارًا سنويا حسب معدلات استخراج وتجهيز الموارد المعدنية والمحجرية، وكذلك حسب تقديرات الهيئة العامة للثروة المعدنية.

ت . إصلاح أسعار فائدة إقراض الحكومة على أذون وسندات الخزانة الجديدة، وإجراء تسوية للفوائد القديمة المتراكمة، بأن لا يزيد سعر الفائدة بأكثر من نقطة مئوية عن سعر الفائدة الذي يعطى لأصحاب الودائع في الجهاز المصرفي؛ إذ من غير المعقول أن تبلغ الفائدة على سندات الخزانة ما يتراوح بين ١٣٪ و١٧٪، في حين أن الفائدة على الودائع ٩٪. وهذا الإجراء المشابه لتسويات بنوك القطاع العام مع رجال الأعمال المتعثرين، من شأنه أن يخفض نحو ربع المدفوعات العملاقة على الديون الداخلية المتراكمة، أي نحو ٣٣ مليار جنيه من مبلغ الفوائد الذي بلغ نحو ١٣٣ مليار جنيه في الموازنة الجارية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.

ث . إجراء تغيير حقيقي وجوهري في نظام الضرائب نحو نظام متعدد الشرائح وتصاعدي بمعدلات مشابهة لتلك المعمول بها في دول نامية مشجعة للاستثمارات المحلية والأجنبية

مثل: تايلند، والصين، وتركيا، حيث الشريحة العليا على دخل الأفراد ٣٧٪، ٤٥٪، ٣٥٪ في الدول الثلاث بالترتيب، وفرض ضرائب خفيفة على التعاملات في البورصة؛ لتخفيف حدة المضاربات وتحقيق عائد للخزانة العامة، وفرض ضرائب على المكاسب الرأسمالية في البورصة على تحويلات المضاربين والشركات الأجنبية لأرباحهم للخارج، وعلى التداول العقاري، وعلى فائدة الودائع المصرفية، مع الالتزام بإعفاء الفوائد التي تقل عن حد الإعفاء في الضريبة على الدخل. والحصيلة المتجددة سنويًّا لهذا التغيير لنظام الضرائب، يمكن أن تتجاوز في العام الواحد قيمة القرض الذي يتم التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي.

ج. إجراء تغييرات حاسمة لأسعار تصدير الغاز المصري لكل من تركيا وإسبانيا والأردن، بأن تتساوى مع الأسعار العالمية وتتغير تبعًا لها، على أساس أن العقود الفاسدة التي تقدم الغاز المصري لتلك الدول بأسعار بالغة التدني وثابتة، هي عقود فاسدة أبرمها نظام فاسد لم يكن يعبر عن مصالح الشعب المصري.

وهذا الإجراء له سابقة دولية حديثة، وهي إلغاء الولايات المتحدة بعد احتلالها الإجرامي للعراق، لكل العقود النفطية التي أبرمها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بدعوى أنه لم يكن يمثل الشعب العراقي. ولو حدث هذا التغيير لأسعار الغاز فإن مصر يمكن أن تضيف ما يقرب من ١٥ مليار جنيه كإيرادات عامة سنويًّا.

ح. فرض ضريبة ثروة ناضبة على كل الشركات المصرية والأجنبية التي تعمل في قطاع النفط والغاز لاسترداد حقوق الشعب منها؛ لأن غالبية عقود المشاركة في الإنتاج أبرمت عندما كان سعر النفط حوالي ١٧ دولارًا للبرميل في تسعينيات القرن الماضي، وما تزال كما هي بعدما تجاوز سعر البرميل ١٠٠ دولار، ما جعل الشركات الأجنبية التي تعمل في قطاع النفط والغاز تحقق جبالًا من الأرباح، ولا بدّ من استرداد حق مصر من هذه الزيادة، من خلال هذه الضريبة على غرار ما فعلته دول أخرى مثل الجزائر.

وبما أن الناتج في قطاع استخراج البترول الخام والغاز بلغ ٤ , ٢٢٢ مليار جنيه في العام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، فإن فرض ضريبة ثروة ناضبة بمعدل ١٥٪ فقط يحقق للدولة عائدًا يبلغ ٤ , ٣٣ مليار جنيه، منها ١٥ مليارًا من الشركات النفطية الأجنبية، وهو عائد ينبغي أن يوضع في صندوق الأجيال القادمة؛ لتعويضها عن استنزاف الجيل الحالي لاحتياطي مصر من النفط والغاز. ويمكن أن تستخدم أموال هذا الصندوق في تمويل إنشاء مشروعات عامة منتجة ومربحة يستفيد منها الجيل الراهن، ويتم تطويرها بشكل دائم لتوريثها للجيل القادم كأصول إنتاجية عالية الكفاءة والإنتاجية.

خ. إعادة النظر في دعم الصادرات المقدر بـ١ , ٣ مليار جنيه في الموازنة الأخيرة، نظرًا لما تكشف من سوء وفساد في توزيعه خلال السنوات الماضية، وتوجيه مخصصاته لدعم الصحة والتعليم وإصلاح نظام الأجور، أو تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة؛ للاستغناء عن الاقتراض من الخارج، أو توجيه القروض إلى إنشاء مشروعات إنتاجية، بدلًا من سد عجز الموازنة.

د. إنعاش قطاع السياحة، واستنهاض السياحة الداخلية والإقليمية والدولية في مصر، بما يستعيد مستويات الإيرادات السياحية قبل الثورة على الأقل، ويسهم في زيادة الرصيد المصري المتجدد سنويًّا من النقد الأجنبي، ويسهم في توازن ميزان الحساب الجاري، وينهي أو يقلل الحاجة للاقتراض من الخارج. ويتحقق هذه الإنعاش لقطاع السياحة من خلال إزالة المعوقات التي أدت إلى تراجع أعداد السياح وإيرادات مصر السياحية، من نحو ٦ , ١١ مليار دولار العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، إلى ٦ , ١٠ مليار دولار العام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، إلى ٤ , ٩ مليار دولار العام ٢٠١١ – ٢٠١٢، وفقًا للبيانات الرسمية.

وتتطلب هذه الإزالة للمعوقات التي تعرقل استعادة عافية قطاع السياحة، قيام الشرطة بدورها في حماية الأمن بصورة فعالة، واستعادة احترام سيادة القانون في الشارع المصري،

من دون تجاوز على حقوق الإنسان، أو إجراء عمليات إصلاح جوهرية وفورية في الجهاز الشرطي؛ لتحقيق هذا الهدف إذا تقاعس عن تحقيقه، والحماية الصارمة للحريات الشخصية وفرض احترام القانون، وإنهاء الفوضى الهمجية والغوغائية التي أشاعتها الاتجاهات الدينية المتطرفة، بأخذ القانون بيدها وتوقيع عقوبات مروعة بالغة التخلف والدناءة بمواطنين آخرين تحت مسمى (حدّ الحرابة)، أو تحت مسمى (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، تحت حماية أو تغاضي د. محمد مرسي.

والمطلوب إنهاء الإضراب السياسي المنفر للسياحة والاستثمارات، والذي تفاقم منذ «عدوان» الرئيس على الدولة والسلطة القضائية، وتعيينه نائبًا عامًّا على خلاف القانون، وإصراره على إبقائه في منصبه على الرغم من حكم محكمة الاستئناف ببطلان قرار تعيينه نائبًا عامًّا، واغتصابه سلطة التشريع التي لم ينتخب لها، ثم (منحها) لمجلس الشورى الذي لم ينتخب للتشريع، وارتكابه جرائم قتل المتظاهرين المسلمين في أحداث (الاتحادية الأولى/ ديسمبر ٢٠١٢)، بما جعله ديكتاتورًا لا يختلف عن مبارك.

د. فرض رسم للمغادرة لكل السياح بقيمة ٥٠ دولارًا، بما يضيف للإيرادات العامة نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويًّا.

ر . تحريك الرسوم الجمركية على سلع منتقاة، من دون الإخلال بالتزامات مصر إزاء منظمة التجارة العالمية واتفاقيات (جات)، بما يرفع الإيرادات العامة من الجمارك، ويسهم في حماية المنتجات الحلية، وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق المحلية.

ز. تقييد الواردات الكمالية بصورة مؤقتة (عامان اثنان)، سواء بالاتفاق مع اتحاد الغرف التجارية بشكل ودي وملزم في آن، أم من خلال قرارات إدارية، بما يوفر للدولة في العام الواحد، ما يقرب من قيمة القرض الذي تتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول عليه، ويسهم في تقليص العجز التجاري والتضخم واستعادة التوازن في ميزان الحساب الجاري.

وهذه الإجراءات ممكنة تمامًا، شرط أن تتم في بيئة اجتماعية يتوافر فيها الأمن واحترام الحريات الشخصية، وهي شروط تدهورت كثيرًا، في ظل استمرار الأمن عند مستويات أدنى كثيرًا من تلك التي اعتاد عليها المجتمع المصري، وفي ظل تنامي الاعتداءات على الحريات الشخصية من الاتجاهات اليمينية المتشددة التي تنشط خلف مسميات دينية.

كما ينبغي تطبيق هذه الإجراءات بفاعلية وفي بيئة سياسية تتسم بالاستقرار، وهي غائبة عن مصر منذ إعلانات د. محمد مرسي اللادستورية، التي استولى من خلالها بنفسه على السلطة التشريعية التي لم ينتخب لها، ثم منحها بعد ذلك لمجلس الشورى الذي تم انتخابه بـ٧٪ فقط من الناخبين، كمجلس استشاري وليس كمجلس للتشريع، فأصبح الأمر أن من لا يملك أعطى لمن لا يستحق، في عملية سحق للدولة وقواعد عملها القائمة على الفصل والتوازن بين السلطات.

كما أن تلك الإجراءات ينبغي أن يتم تطبيقها بصورة عالية الكفاءة والمرونة، ضمن حزمة شاملة للإصلاح بكل الإجراءات المباشرة والاحترازية، التي تضمن فاعلية ونجاح التطبيق، وتضمن تحقيق تنمية حقيقية بالاعتماد على الذات، وبإعطاء الأولوية للخيارات الوطنية المستقلة في التنمية، وتضمن رفع معدلات النمو الاقتصادي، بالتركيز على قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة والصيد والخدمات، وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية والعلمية والسياحية، وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الناتج، من خلال تمكين البشر من كسب عيشهم بكرامة، عبر توفير فرص العمل الحقيقية لهم؛ لتمكينهم من المشاركة الاقتصادية إنتاجًا وتوزيعًا، من خلال نظم عادلة للأجور والدعم والتحويلات الاجتماعية، ودعم الخدمات العامة وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية.

الإســـــــلام وتحديـــــات العصـــــر

د. عبد الفتّاح مورو *

في أواسط القرن التاسع عشر، كان يحكـــم مصر إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا الذي كان له ابنان، ولمّا توفي تنازعا الحكم بينهما، واستقر أكبرهما سنًا وهو الخديوي إسماعيل في القاهرة، في حين غادر شقيقة إلى الأستانة واستقر بها بصحبة أسرته، وهذا المغادر اسمه فاضل باشا، ولد في بيته ستٌّ من البنات أكبرهنّ تسمى الأميرة نازلي، تعلّمت اللغة التركية إلى جانب العربيّة، وأتقنت، إلى جانب ذلك، الفرنسيّة والإيطاليّة والإنجليزيّة والألمانيّة، وتزوجت دبلوماسيًّا تنقلت معه ما بين روما وباريس؛ لتشهد صالوناتٍ تشرف عليها سيدات المجتمع الأوروبي فـــي تلـك الفترة، ومن بينهن مدام دبلوغاري، والتقـــت بعدد مـــن مفكري الغرب،

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ١١ نيسان ٢٠١٦.

* داعية تونسي متنوّر ونائب في مجلس النوّاب.

وتزوجت إحدى شقيقاتها رجلًا تونسيًّا، واضطرت في نطاق وصلها لشقيقتها، أن تتنقل لزيارتها في تونس، خاصةً وقد توفيّ زوجها الدبلوماسي، واضطرت للانتقال إلى السكن بالقاهرة، حيث حوّلت بيت والدها إلى صالونٍ مشرقيّ يأوي إليه ثلةٌ من مفكري المشرق، وهذا الصالون هو مقر دار الكتب الوطنية في القاهرة الآن، ومن بين الأشخاص الذين التقتهم في هذا الصالون، أفرادٌ كانوا وراء نهضة الفكر العربي في أوائل القرن العشرين، أحدهم شيخ كان كتومًا، وقضى جزءًا من مدة نفيه في بيروت، ولما انتهى نفيه، رجع إلى القاهرة، وكان قليل الكلام، قليل الحديث، إلى أن انتدبته هذه السيدة إلى صالونها، فانسجم مع الصالون وأصبح حيًا متحركًا، كثير الكلام والمشاركة، وهو الذي تحوّل بعد ذلك ليصبح مفتي مصر الشيخ محمد عبده.

وفي هذا الصالون، قرأت هذه السيدة كتابًا عن المرأة، كتبه شابٌ مصريٌ، أخذ إجازةً في فرنسا ورجع إلى القاهرة، ولما رأى وضع المرأة العربية في تلك الفترة متأخرًا، كتب كتابًا يندد فيه بالمرأة، فدعته إلى صالونها، ولما جلس في الصالون شهرين اثنين، طلب منها أن يعيد كتابة كتابٍ ثانٍ عن المرأة، وهو قاسم أمين الذي كتب عن تحرير المرأة.

شابٌ ثالثٌ دخل هذا الصالون وبيده محفظة محام، جاء من الصعيد المصريّ، وكان يتردد على صالونها ليقضي أوقاتًا فيه، فاستقدمته ورأت أن فيه بذرة زعامةٍ، وأحست أن هذا الصعيديّ لا يمكن أن يصبح زعيمًا في مصر إلا إذا ارتقى إلى مستوى «البهاوات»، لذلك طلبت من عمّها أن يعطيه لقب الباشا، وزوجته من بنت رئيس حكومة مصر في تلك الفترة، وأصبح هذا الرجل سعد زغلول باشا قائد مصر.

الرابع هو أديبٌ كان منسيًّا، لكن هذا الأديب، وبحبّ ما أفاضت عليه هذه السيدة الكريمة، أصبح إبراهيم المويّلحي المشهور في عالم الأدب.

وهذه السيدة بعد أن توفيّ زوجها، وانتقلت إلى تونس لزيارة شقيقتها، تعرفت في إحدى

الأمسيات إلى شيخ متقدم في السن تجاوز الخامسة والسبعين، استقدمته وأعجبها كلامه الذي كان يصبّ في الواد نفسه الذي يصب فيه اهتمامها، فسمعت منه حديثًا عن نهضة العرب والمسلمين، فأفصحت له عن رغبتها في أن تتزوج به، وهي ابنة الخامسة والأربعين وهو يفوقها ثلاثين سنة سنًا، هذا اسمه سالم بوحاجب زعيم نهضة تونس الفكرية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عمّر قرنًا كاملًا، ولكنه اعتذر.

في الصباح لمّا جلسوا للفطور، تعرّفت على ابن له عمره ثلاث وعشرون سنة، فاختارت الابن لرغبتها في الوصال مع فكر الوالد، وصادف أن اسم الابن هو خليل الذي ذكّرها بزوجها الأول الذي يسمى كذلك خليل، فاستقرت معه في تونس.

أنشأت صالونًا، وكان أول ما قدّمته للمجتمع في تونس، أن أحدثت أولى مدارس تعليم البنات في ١٩٠٠، وأنشأت الهلال الأحمر التونسيّ بمالها، وساهمت في تغذية الجمعية الخلدونيّة التي كانت نظير المدرسة الزيتونيّة، وكانت تدرس الخلدونيّة العلوم العصرية، في حين تدرس الزيتونيّة العلوم الشرعية.

وكان لحلول هذه المرأة في تونس، أثر كبير في تغيير عقليّة النخبة، وانطلقت في مصر من جهةٍ وفي تونس من جهةٍ أخرى، نهضةٌ فكريّةٌ تنحو نحو نحت عقلٍ جديد.

ماذا تريدون أن أقول بعد قرنٍ من هذه المحاولة الثانية لنهضة لم تفضِ إلى نهضة؟ حاولنا الانتفاضة الأولى في أوائل القرن التاسع عشر، وبنينا في تونس مدرسةً حربيةً، تدرس العلوم العصرية من فيزياء وعلوم تتعلق بالأرض والكون، وتدرس اللغات الإيطالية والفرنسية والإسبانية، في حين كان محمد علي باشا نظير أميرنا في تونس، وبنى مدرسةً موازيةً لتقوم بالفعل نفسه، لكن الركود بقي جاثمًا على عقولنا وقلوبنا، وجاءنا المستعمر في بلدنا ليحرمنا من هذه الانتفاضة التي أردنا أن تكون تمزيقًا للباسٍ عطّل حركتنا، لا علاقة له بالدين، ولا علاقة له بالهويّة، وإنما علاقته بشغاف العقل التي تعطّلت عن العطاء والأداء.

صحيحٌ أننا في تونس أردنا أن نبرز أن القرن التاسع عشر هو قرن نهضتنا، وأعلنا لأول مرةٍ في بلاد العرب والمسلمين، عتق العبيد سنة ١٨٤٦، بعد أن ترددت فرنسا وبدأت قبلنا ثم تراجعت، فكنّا البلد الثاني في العالم الذي أعلن عتق العبيد، والإنجليز الذين سبقونا منعوا بيع العبيد، بينما نحن منعنا أصل استرقاق الإنسان للإنسان، وقلنا لا يجوز للإنسان أن يملك أخاه، وأصدرنا في ذلك فتوى شرعية، قلنا «الشارع يتوق إلى الحرية،» وهناك نظر كبير في حق الإنسان في استرقاق أخية الإنسان.

في عام ١٨٦١، أصدرنا أول دستورٍ في العالم الإسلامي، وعام ١٨٦٢ أقمنا أول مجلسٍ شموليّ، وبنينا مدارس لتفتيح العقول؛ لنعرف ما الذي يصنعه العالم، لكن هذه المحاولة فشلت؛ لأنها كانت محاولاتٍ نخبويّةً لم يصحبها عمقٌ في تغيير فكر الشعب وفكر الأمة.

أعدنا ذلك في القرن العشرين، ومحمد عبده الذي كان متعلقًا بالسيدة الأميرة نازلي، غادر مصر مرتين ليزورها في تونس؛ لشوقه إلى فكرها ورأيها، وسعى لأنْ يبذر هذا البذر الجديد، لكن بقيت محاولةً قاصرةً على فئةٍ قليلةٍ من أمتّنا لم تتجاوز الصالونات، ولم يتأثر لها طلبتنا ولا شبابنا، وبقينا في الجهالة، ننعم بجهالتنا ونلعب بفقرنا وننعم بفرقتنا.

ولّما جاءنا الاستقلال تصوّرّنا نحن، كما تصوّرتم أنتم، وتصوّر الذين كانوا تحت ربقة مستعمرٍ، أن اليوم أتى لنستعيد كياننا ووجودنا، خاصةً وأنّنا كنا نحسّ بأنّنا عالة على الناس.

نحن بين تاريخٍ عظيم، يقول: «إننا خير أمةٍ أُخرجت للناس»، وإننا نحمل القيم العليا والعظيمة التي تكرم الإنسان وتحترمه، ونعتبر أن آباءنا وأجدادنا أنجزوا إنجازًا حضاريًّا عظيمًا، لكن بعد هذا الإنجاز نجد أنفسنا متخلفين عن آبائنا وأجدادنا، ومتخلفين عن نظرائنا مِن الذين يعيشون معنا، فلا مكان لنا، لا في تاريخٍ ولا في جغرافيا، ليس لنا مكان بين الناس، فالناس كلهم يأخذون ويعطون، ويشاركون، ويقدّمون ويأخذون، ويعتبرون أن الفكر الإنساني هو إرثٌ مشتركٌ بين البشر، كلٌّ يثريه من جانبه، فوجدنا أنفسنا، حتى في

حاجاتنا المادية، عالةً على غيرنا، نحن لا نطعم مما ننتج، ولا نلبس مما ننتج، ولا مما نصنع، نحن رهينو ما يقدمه لنا غيرنا، ونبرر ذلك بأنّ الله سخّرهم لنا، وننسى أنّ وجودنا وكياننا ليس بكثرةٍ ولا بتعدادٍ، وإنما بأثرٍ ماديٍّ يجعل منا مساهمين في بناءٍ تفاخر على إقامته الإنسان منذ وجوده، وسيكون هذا البناء صانعًا لوحدةٍ بشريّةٍ طالما تقنا إليها وآن الأوان أن نحققها.

ما الذي يحصل عندنا؟

نحن من حيث كثرتنا، ثاني مجموعةٍ في العالم، ومن حيث خيراتنا نمتلك أكثر من ثلثيّ خيرات العالم تحت أرجلنا، خامات جاهزة لأن تستغل، ومن حيث انتشارنا في المنطقة الأعزّ في العالم، الحضارة التي تكالبت كل الحضارات لتستولي عليها، بل العالم اليوم بكباره يثير الشغب فيها؛ ليبقي على موتها قدمًا فيها، حتى لا يُقال بأن نفوذه قد تقلّص.

لكن هل نحسّ بأنّنا على جانب التأثير، أم بدأ يدخلنا شكٌّ في أنّنا على الطريق الصحيح أم لا؟

كان الإسلام يحمي مجموعاتنا المختلفة في هذه الأرض، ويحقق لنا وحدةً إنسانيةً، وفي ظلّه عشّنا متجاورين، مسلمين ومسيحيين ويهودًا، ولم يكن وجودنا يثير إشكالًا أبدًا، بل أنتم تعلمون أنّ طوائف متعددةً من كنائس مندثرةٍ في العالم الغربي، تعداد المنتسبين إليها لا يتجاوز المئات في بعض الأحيان، اضمحلت في الغرب تحت وطأة الخصومة بين الكاثوليك والبروتستانت، لكن منطقتنا العربية أبقت على هذه الكيانات الصغيرة عددًا، التي قد تفتش عنها وعن تعريفها في كتب التاريخ فلا تكاد تظفر بطائلٍ، فإذا بك تجدها قائمةً في بعض قرى الأردن أو سورية أو لبنان أو العراق، في هذه المنطقة التي تتطاحن عليها قوى العالم، تجد هذه الكيانات قائمةً؛ لأن الإسلام أراد أن يكون مظهرًا من مظاهر التنوع، وقَبِل أن يكون حاضنًا ومحضونًا، ولم يرغب، في يومٍ من الأيام، أن يؤثر على إرادة الناس، فإذا بنا

نجدنا اليوم، أمام شبابٍ غرباء من جلدتنا، هم نتاج مجتمعاتنا ولم ينتجهم مستعمرٌ أبدًا، وإنما أنتجناهم نحن في فترة تفتحنا ونحن في الصالونات، وأمام التلفزيونات ووسائل الاتصالات الاجتماعية المختلفة، نفرح بأنّ لنا علاقةً متفوقةً على علاقات أجدادنا وآبائنا، فإذا بهذا المجتمع الذي نعيش، يفرز منا ومن داخلنا، فئات لم نستطع أن نصنّفها؛ لأنّنا لم نستطع أن نقول هل هم مسلمون أو غير مسلمين، ولم نستطع أن نصنفهم بشرًا أو غير بشرٍ؛ لأنّ ما يأتي منهم، على قلة عددهم، هو من الشكل الذي يقضّ مضجعنا في قدرتنا على أن نعيش مطمئنين.

ما الذي يحصل لدينا اليوم؟

قيل إنه مستعمر أخذ بعقولنا فعطّلها، وأخذ خيراتنا فوظّفها، وأراد أن يبقي الاستعمار فينا بواسطة أذنابه، وقالوا لنا إنّه التطاحن في العالم، الذي أراد أن نكون نحن أولى ضحاياه.

ولكن الذي أشهده كما تشهدون، هو أن القضية أعمق من كونها أثرًا لمستعمرٍ كان قدومه إلى أرضنا، نتيجة ما ظهر منا من تخلفٍ في واقعنا، فالاستعمار ليس سببًا دائمًا، بل هو نتيجة البلاء الذي أصبنا به، نحن لم نُستعمر إلا لكوننا مددنا ظهورنا وقدّمناها مطيّة لأولئك الذين جاءوا وقالوا لنا نحن جئنا لنعلّمكم ونثقفكم.

أنا أعلم أنه ليس بيدي، إقامة صرحٍ جديدٍ وتغيير واقعٍ جائمٍ علينا، لكن دوري ودوركم أن نثير هذه القضايا، عسانا نظفر بحركةٍ في أبناء جلدتنا، وفي شبابنا، قادرةٍ على أن تبعث أملًا جديدًا في أن نقيم صرحًا، يكون إنسانيًا مكسوًا بتاريخنا وثقافتنا وحضارتنا وكياننا، لا نغيّر من كياننا شيئًا، ولكن يكون لباسنا هو لباس القيم التي جاء الإسلام من أجلها.

وحين جاءت الثورة في تونس عام ٢٠١١، فوجئت كما فوجئتم أنتم، بمجموعاتٍ كبيرةٍ من شبابنا، وبمشايخ من جلّة علمائنا ينزلون إلى الشوارع ليعبّروا، بعد كبتٍ طالهم عشرات

السنين، وتوقفتُ عند نداءاتهم، فكثيرٌ منهم كان يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، ولا أفهم ما الذي دفعهم للمطالبة بذلك؟ أيتصورون أننا لسنا مسلمين حتى نطالب بتطبيق شريعة الإسلام التي نعتزّ بها، وحدّثت كثيرين منهم، وذهبت إلى مصر في تلك الفترة، كما تحدّثت إلى أبنائي في تونس، ولم يكن لي دور سياسي أبدًا، إلا أني مهتمٌ بواقع أمةٍ أعتبر نفسي أحد أفرادها، وعليّ أن أنهي حياتي في خدمتها، ولا أستطيع أن أقدّم لها إلا تنقلًا وحديثًا مع الذين يصغون ويفهمون، والذين يرفضون لهم حقٌ أن يرفضوا، والفضل لله تعالى أن هيّأ لنا أسباب إثارة هذه القضايا.

الشباب يتحدثون عن تطبيق شريعة، ويريد علماؤنا أن يطبقوا هذه الشريعة، ولمّا سألناهم قالوا: «الآن رجع الأمر إلينا، نحن نريد إقامة الشريعة لنرجع إلى قوتّنا وعزتنا».

وفهمت أن الجميع لم يدركوا ما هو الداء الذي أصابنا، هل نحن أمةٌ تخلّفت عن الإسلام لنقصٍ في نصوصٍ قانونيةٍ، فنغتنم فرصة ثورةٍ لكي نكمّلها؟!

هل نحن رهينو نصوصٍ قانونيةٍ نمنع بها ونقهر بها ونظلم بها، ونريد أن نفرض على غيرنا ما نتصوره أنّه شرّنا؟ أم أن ما حصل في أيام الثورة العربية الجديدة، في الربيع العربي، هي مناسبةٌ لنراجع أنفسنا عن سبب كبوتنا؟

في تصوري أن القضية ليست إشكالًا أيديولوجيًا يفرض علينا أن نعادي المسيحي، والعلماني، وكل مَنْ ينطلق من منطلقاتٍ أيديولوجية غير أيديولوجيتنا.

مشكلتنا هي أن كياننا تعطلّت فيه حريتنا منذ عشرة قرونٍ تقريبًا، ومواطننا يعيش بعيدًا عن كيانه وعن ذاته، ففي حالة الازدهار التي عاشها الإسلام في أولى فتراته، وقد جاء في مجتمعٍ بدويٍّ عربيٍّ متخلفٍ، بعيدٍ عن الإنجاز والعمل، ولم تكن الحضارة تمرّ به، فعل الإسلامٍ فعلًا جديدًا في الإنسان؛ إذ علّق عليه مهمةً عظيمةً هي أنه سيّد الكون، بحكم خلافته لله تعالى، الذي لمّا قارن بينه وبين الملائكة، اعتبر أن دور الملائكة ثانويّ: ﴿أتجعل

فيها منْ يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبّح بحمدك ونقدس لك، قال إني أعلم مالا تعلمون﴾، أي لا حاجة لي في التقديس ولا في التحميد، أنتم تقومون بذلك، هذا لم أخلقه لأن يسبّح ويحمّد فقط، خلقته ليقوم بمهمة إقامة كيان، إقامة وجود، بعث حياة، وهذه الحياة أنا أشرف على تأثيثها بالقيم التي أقدمها:

القيمة الأولى، أنّ هذا الإنسان لا يضاهيه كائنٌ في الكون، هو سيّد الأكوان.

القيمة الثانية، أنّ حرية هذا الإنسان تسمح له بأن يختار خلاف ما أراده منه ربّه، من دون أن يبعده ربّه عنه؛ لأن الله يثق في أن حريته تضاهي مسؤوليته، وبقدر ما أوتي من حرية بقدر ما أوتي من حقٍّ في أن يتراجع عن أخطائه ويقرّ بها، وعقَله الله تعالى على أن يكون خطّاءً توّابًا.

القيمة الثالثة، أنّ الله خلق الشر مجسّمًا في شخص عدو الله تعالى، الذي جاء لتحطيم مشروع الله في إقامة الكون، وفي خلافة الإنسان في الأرض، فقال في شأنه: ﴿لأقعدن لهم صراطك المستقيم، ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين﴾، أي «أنا سأعقّد مشروعك يا رب»، لكن صاحب الجلالة لم يقطع عنه الكلمة بل نقلها لنا وسأله ماذا تطلب، قال: ﴿رب فانظرني إلى يوم يبعثون، قال فإنّك من المنظرين﴾، أي أن الله خلق خصمة وعدوه، وأعطى لعدوه حقّ الوجود والحياة والتعبير عن نفسه متى شاء، وهذا المعنى هو الذي جعل للإنسان كيانًا قائمًا يسترد فيه ثقته بنفسه، وبقدرته على أن يجابه المصائب من خلال مسؤوليته، لا من خلال قهره.

هذه المعاني غابت عن الأمة، وبعد ألف سنةٍ أصبحنا نتحدث عن الشورى، نحن المسلمين، وفي القرآن سورةٌ سميت «الشورى»، بل الله أمر نبيه، وقد وقع ضحية شورى كانت نتيجتها خطأً فادحًا في الإشارة، وتحمّل المسلمون ثقلها بموت ثلاثة وسبعين من قياداتهم، من بينهم حمزة أسد الله الذي بُقرت صدره ولاكت هند كبده، بسبب إشارةٍ من

شبابٍ لم يحسبوا حساب المقابلة العسكرية ولم يفهموها ولم يدركوها، ولمّا كاد الرسول أن يغلق باب المشورة لأن نتيجة المشورة كانت سيئةً، أدركه الله بالقول: ﴿فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر﴾، فالشورى ليست بطيخةً نشتريها ونأكلها إذا كانت حلوة، ونردّها إذا لم تكن كذلك. الشورى هي مبدأٌ ثابتٌ، أن يُكرّم الإنسان في مجتمعه فيستشار في أمره، وإذا أعطى قياده لمن هو حاكم عليه، فلا يعني ذلك أنه تنازل عن حقه في أن يقرر لنفسه، فأصبحنا نتحدث في تاريخنا عن الشورى هل هي ملزمة أم مخطرة؟

وبذلك، شيئًا فشيئًا، حوّلنا عبادتنا وديننا إلى طقوسٍ خارجية كجلباب نلبسه، متناسين أن عبادتنا الكبرى هي التفكّر، والعقل، والفهم.

والقرآن هو كتاب رياضة العقول، الذي جاء ليروّض العقل على الفهم والإدراك، وجعل من نصّه المفتوح المتحمل لمعانٍ كثيرة، سببًا لأن نتتبع المعاني المختلفة، ولذلك نحن نقرأه ونفسّره، وما زلنا إلى اليوم نجد فيه معاني لم يكتشفها أحد من قبلنا، وأراد الله تعالى أن يكون نصًّا مفتوحًا فيه عباراتٌ عامةٌ توحي بمعانٍ متعددة؛ ليجعل من مزاولتنا له سببًا لرياضة عقولنا، لكننا حوّلناه إلى كتابٍ نلقّنه لأبنائنا جهلًا دون فهمٍ، ونتلوه على موتانا.

هذا العقل المعطّل هو القضية الأساس التي قال الرسول في شأنها «إنّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة مَنْ يجدد لها دينها»، والحديث في سنن الترمذي وصححه كثيرون من العلماء، وهذا الحديث يفتح أمامنا باب النظر، لأنه يتحدث عن تجديدٍ، لكن الكثير من علمائنا الذين يتحدثون اليوم عن التجديد، لا يدركون معناه، ولا أي تجديدٍ يريدون.

معنى التجديد أن هذا النصّ العظيم لا يمكن أن يفهم إلا بآليات المعرفة التي نعيش بها في عصرنا، المسلمون الأوائل قرأوا القرآن ففسّروه في ضوء علومهم، والذين بدأوا بتفسير القرآن هم أهل الرواية، فجاءنا التفسير بالمأثور مدة قرنٍ ونصف القرن، والطبري على رأس

المجموعة التي علّمتنا القرآن عن طريق تفسيره بالأثر، لكن بعد ذلك فُتحت مدرسة تفسير القرآن بمعاني اللغة العربية لمّا استفحل فهم اللغة العربية عند المسلمين، وعشنا قرنًا كاملًا والقرآن بين يد أهل العربية، هم الذين يقدّمون لنا تفسيره.

بعد ذلك، جاء فوجٌ جديدٌ من العلماء، على رأسهم الإمام الزمخشري، هؤلاء بلغاء الأمة الذين تعلّموا علوم البلاغة ودقائق التركيب العربي، واستخرجوا من تلك الدقائق الخفيّة معاني جديدةً للقرآن، أسفرت عن فهمٍ لم يكن يصل إليه الأوائل من المسلمين، مِنْ الذين فسّروه بالمأثور أو باللغة العربية.

ثم انفتح العالم الإسلاميّ على علومٍ حكميّة وردت إلينا من اللاتين واليونان، وأصبح لدينا حساب وفلسفةٌ وعلم منطق، وبرز في هذه المرحلة شيخ المفسّرين الإمام الرازي، الذي كتب «التفسير الكبير»، وهو كتابٌ تأثر فيه بعلوم عصره، بالعلوم الحكميّة، فقدم لنا من معاني القرآن ما لم يستطع أن يقدّمه السابقون.

لكن بعد الإمام الرازي، الذي توفي في أوائل القرن السابع في ٦٠٦هـ، جمدنا على تلك العلوم، ولم نواكب تقدم العلم في العالم، على الرغم من أننا قدمنا للعالم نتاجًا عظيمًا أنجزناه في القرن الثامن بشخصٍ توفي سنة ٨٠٨ هـ يدعى عبدالله بن خلدون، هذا الرجل الذي طوّف في أرض المسلمين مشرقًا ومغربًا، وعمل سفيرًا ووزيرًا وقاضيا، تفتّح ذهنه عن استنتاج قوانين مستخرجة من كتاب الله تعالى، سُميت علم «العمران البشريّ»، لذا قرر كيف يمكن لحضارةٍ أن تنمو، وكيف لحضارة أن تسقط؟ وكتب في ذلك مقدمته المشهورة، لكن بسوء فهمنا، لم نعر هذا الكتاب ما يستحقه من أهمية؛ لأنه ليس فيه حلال وحرام، وليس فيه كيف تتوضأ، وكيف تدخل الحمام وتخرج منه، فتركنا الكتاب إلى أن جاء أحد المستشرقين في القرن التاسع عشر، ووجد هذا الكتاب مرميًّا في خزانةٍ من خزائن تطوان بالمغرب، فتعرّف على الكتاب ونشره، وبنى علمًا جديدًا للإنسانية، حيث أصبح أكبر رواده،

وهو أوغست كونت؛ وليصبح رئيس مدرسة علم الاجتماع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتطوّر هذا العلم ليرعى نواميس الكيان البشري والحياة البشرية.

لقد هجرنا علوم النفس والاجتماع والتربية والعلاقات الدولية، وعلى رأسها الفلسفة وعلوم المنطق، على الرغم من أنها العلوم التي تصنع العقول، وعندما أردنا أن نفيق من كبوتنا، اخترنا أن نعلم أبناءنا علوم الطب والهندسة، وهي علومٌ جليلةٌ تجلّ من يزاولها ويتابعها، ولعل منكم خريجي طبٍ وهندسةٍ وزراعةٍ، لكن هذه العلوم لا تصنع عقولًا، بل هي علوم للخدمة، واخترنا في القرن الحادي والعشرين أن نكون خدمًا للشعوب الأخرى، إذا أرادوا مزرعةً جاءوا إلينا، وإذا أرادوا تقريب طريقٍ بنينا لهم كوبري ليمرّوا عليه، وأعطيناهم حقهم في أن يصنعوا عقولنا.

قلت إن العلوم التي نسمّيها علومًا إنسانية، والتي على رأسها الفلسفة وعلوم القوانين جميعًا، وعلوم الاقتصاد، والنفس، والاجتماع والعمران البشري، وعلوم الاتصال والعلاقات الدولية وما إليها، هذه العلوم هي التي تصنع العقل، وهي التي تبني المنهج، وهي التي تجعل لك بوصلة تهديك عند غياب النص أو ضخامة العلم في حياتك، فهي تفسح لك المجال في ضوء النص الذي يقـــودك، والذي لا ينبغي أن تتخلى عنه، وسيبقى دائمًا قائدك ومربيك، كتاب الله وسنة رسوله، في قلبك وعلى رأسك، لكنك لا تستطيع أن تفهم حياتك إلا إذا نهلت من علوم عصرك.

كيف تنتظرون من أم تريد أن تربي أبناءها؟ هي تحفظ القرآن والحديث، لكنها في التربية تمارس طريقة أمها، ولم تتعلم من علوم التربية الحديثة ما يمنعها من قهر طفلها لأنه صفحةٌ بيضاء، وفي سن الثالثة هو مؤهلٌ لأن يتحوّل دكتاتورًا أو يتحول إنسانًا نافعًا، ونسيت هذه السيدة، لأنها لم تتعلم علوم التربية ولم تفهم نص القرآن كذلك، بأنّ قهر الأطفال هو في الحقيقة إعدادٌ للاستبداد، فالطفل المقهور مشروع ديكتاتور.

والقرآن قال لمحمدٍ وهو يبني بناءه، بعد أن امتنّ عليه، بأنه كان يتيمًا فآواه، وأنه كان فقيرًا فساعده وأعانه، فلم يحتج إلى أحدٍ، وأنه كان حائرًا يفتش عن طريق فأعطاه عقلًا يختار، ﴿فوجدك ضالًا فهدى﴾، وبعقلك اهتديت.

عندما امتن عليه بذلك، قال أقابل هذه النعم بنعم ثلاث أولها، ﴿وأما اليتيم فلا تقهر﴾، فأرشد إلى عدم قهر اليتيم لماذا؟! لأن الطفل المقهور هو الذي يستبطن الظلم والديكتاتورية، ويرد فعلًا عندما يصبح رجلًا ليكون قاهرًا لزوجته، لا يعبأ بها، فيتركها جزءًا من البيت، وكرسيًا أو طاولةً، ولا يتحدث إليها ولا يسمع منها رأيًا ولا يستنير بهداها، ولا يعلم أنها موجودةٌ معه في قرارٍ أبدًا.

وإذا تحوّل إلى مدير إدارة أصبح ظالمًا لمنظّريه، معتديًا على قدرهم وقيمتهم. وإذا تحول إلى مسؤولية كبرى، جعل الناس خدمًا لأصابع رجله يمسحونها لأنه ربّي مقهورًا.

لولا هذه العلوم ما استطعنا أن ندرك كيفية أخذنا لحياتنا، فاليوم تحتاج الحياة إلى معرفة لا إلى ادّعاء، ولا نستطيع أن نأخذ العالم بأيدينا ونحوّله إلى جزءٍ نؤثّر فيه إلا بمعرفة نكتسبها، ولن نستطيع أن نبدع في هذه المعرفة إلا إذا شعرنا بأننا ذوو همة عالية في أن نتحول إلى مرشدين في العالم، لا نريد أن نعلّم الناس، لكن نريد أن نُشعرهم بأننا أصحاب عطاءٍ مثلهم، وأن العالم لن يعيش بعينٍ واحدةٍ، بل يحتاج إلى أعينٍ مختلفةٍ، وأمامنا دولٌ عاشت في تاريخها حضارةً مجيدةً ثم كبَت، واسترجعت قدراتها بالتركيز على حقها في أن تكون مساهمةً في بناء الكون.

إذن فالربيع العربي فسح لنا مجالًا، لكن أخشى أن يكون قد انغلق بابه؛ بسبب الحركات الإسلامية، وأنا جزءٌ منها، وهي التي أعنيها بالتقييم ولست أقسو عليها، ولا أريد أن أبدي شماتةً، لأني مكلومٌ، ولأني أصبت فيها، ولأنها جزءٌ من كياني؛ لأنها تحمل هدفي نفسه.

جزءٌ من هذه الحركات لم يدرك بأننا ينبغي أن لا ننزل إلى الساحة إلاّ بشعارات، من

قبيل «الإسلام هو الحل»، فقد تبينا أنه عنوانٌ فقط، إذ ما معنى أن يكون الإسلام هو الحل؟ فالأمر كمن يكتب لافتةً على مستشفىً يقول فيها «الدواء هو الحل»، أو «الطب هو الحل».

الواقع أن المجتمع لا ينتظر منا أن ندّعي أننا مربّون ومعلمون، وأذكر أني في زيارتي الأسبوع الماضي، إلى فيينا، وكان هناك جمعٌ من الشباب، في نادٍ، وكان يقدمني رجلٌ صدمني بقوله، وتبين أنه طبيبٌ مطرود من بلده لتوجهه الفكري، فوجد مأوى في فيينا، وأصبح رئيس قسمٍ في الجامعة يدرّس طلبة الطب.

كان أول ما قاله، وقد فوجئت به: «إن هذا الغرب ساقطٌ، سيسقط بعد حين وسينتهي، انتهى الغرب» ثم ختم كلمته برفع يده قائلًا: «أيها الغرب إنّا قادمون فاستعد».

وكدّت أن أبكي، وعندما أخذت الكلمة سألته: «قادمون لتفعلوا ماذا؟ تأتون الغرب بفقركم! بجهلكم الذي هو جهلنا، بفرقتنا، بعدم فهمنا للحياة؟ يا أيها السيد الكريم، أنت جئت للغرب ولا علاقة لك به، وجدت المأوى الذي فقدته في بلدك، والطعام الذي حُرمت منه في بلدك، والحماية التي حرمت منها في أهلك وذويك، وأولئك قالوا أنتَ إنسان، نحن نفخر بأنك إنسان، ونريد منك أن تكون ضمننا ومعنا. أأنتَ تفكر اليوم بأنك فاتحٌ للغرب؟»

ثم قلت للشباب، وهم أبناء فيينا من الجيل الثاني أو الثالث: «يا أبنائي نحن معاشر المسلمين، جئنا إلى الغرب، وطرقنا أبواب الغرب، وبقينا اثني عشر قرنًا واقفين عند غواتيه، لم نستطع أن نتقدم، احتللنا الأندلس سبعة قرون، ثم قالوا لنا اخرجوا وارجعوا إلى أوطانكم، لا حاجة لنا بكم، واحتللنا صقلية خمسة قرون، وبعدها قال لنا الملك روجيه: ارجعوا لا حاجة لنا بكم».

وذهب قائدنا سليمان القانوني إلى فيينا ووقف عند أسوارها مرتين اثنتين، وفي كل مرة ستة أشهر، وطرق أبوابها فلم تفتح، فرجع ثم لحقونا بعد أيامٍ قليلة وقالوا: «أنتم أتيتمونا

لتحتلونا، سنحتلكم، فدخلوا دمشق وبغداد والقيروان وفارس، وجلسوا عندنا مدة من الزمن».

متى دخلنا أوروبا؟ دخلناها بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أقام كونراد أديناور الاقتصاد الألماني، واحتاج إلى يدٍ عاملةٍ، فتوجه إلى تركيا واستجلب مئة وخمسين ألفًا من المسلمين، وقام الاقتصاد في تسع سنوات، ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٤، وقامت البداية الأولى للمجموعة الأوروبية المشتركة بين الأعداء الثلاثة، فرنسا وألمانيا وإيطاليا، في تسعة أعوام بعد الحرب فقط.

وفي الخمسينات، لّما استقلت تونس والمغرب، دعت فرنسا يدًا عاملةً من الشمال الإفريقي وتحوّلنا هناك، وتعدادنا اليوم في الغرب عشرون مليون مسلم، فهل دخلنا أوروبا بالنزال والنضال، رافعين الأسلحة، وقائلين الله أكبر؟

لقد دخلنا معاهدين بالعقود الدولية، وقلت للشباب: «أنتم هنا بعهدٍ وميثاقٍ، أنتم أبناء هذا البلد، تحملون جنسيته، وهذا وطنكم، فلا تصغوا لمن يقول لكم هذه بلاد كفر وهذه بلاد حرب، بل هذه بلاد إسلام بتعريف الإمام الشافعي، الذي لّما سُئل عن تعريف أرض الإسلام؟ قال: هي الأرض التي يمكنك أن تقيم فيها شعائرك ولا تمنع من ذلك، فأنت في فيينا تصلي كما تشاء، وتصوم كما تشاء، وتختار إمامك، وزوجتك تلبس اللباس الذي تريد، وتأكل حلالًا، ولا تشتغل إلا في المواقع التي تريد فيها حلالًا، ولا تكسب مالًا حرامًا، ثم تأتي لتقول أنا فاتح، ماذا تفتح؟! الأحرى أن تفتح عقلك لتدرك أنك إنسانٌ متخلفٌ عن دينك، وعن أخيك الإنسان».

نحن نعاني من لوثة عقلٍ، أردنا أن نلبس الحق بالباطل، وأن نلصق بالإسلام ما ليس فيه، أجدادكم لم يكونوا قاتلين، بل عمّروا الدنيا وبنوا وشادوا، ويعتبرون فتح طريق وبناء بئرٍ ومؤسسةٍ ومستشفى أمرًا دينيًا مفروضًا على الإنسان من الله ليعمر الكون.

ما أنتظره منكم أن ترحموا شيخوختنا، نحن عشنا ردحًا من الزمن نتوق إلى تغيير، ولم نتمكن منه، فأنا قضيت جزءًا من شبابي بين سجنٍ وإقصاء، وحرمت من أن أخرج على الناس عشرين سنةً، وأنا أقيم في بيتي معزولًا عن واقع مجتمعي، في إقامةٍ جبرية، وتقدّمت بي السنّ، واليوم أنا أتعب عندما أتكلم، وعندما أخطب، ولا أستطيع أن أفكر كما تفكرون، أنتم تعلمون من الحياة أحسن مما أعلم، وإدراككم وفهمكم للحياة قائمان على معرفةٍ ثابتةٍ، وأنا ذو هموم ثقيلة.

جئتكم لأقول لكم: هبّوا.. تحركوا لا تتركوا عقولكم معطلةً، اختاروا لأنفسكم سبيلًا، لا تغادروا قيم دينكم؛ لأنها قيم الإنسانية، اعتزوا بها وارفعوها على هاماتكم لتحوّلوها إلى واقعٍ تعيشونه.

المطلوب منكم، هو بناء عقلٍ، وأنا أقول إن بناء العقل يبدأ بالتربية والتعليم، فالله قال لنبيه الخاتم: ﴿اقرأ﴾، أي أن التغيير لا يبدأ إلا بالمعرفة، والإنسان في عرفنا نحن مشروع معرفةٍ.. ﴿وعلّم آدم الأسماء كلها﴾، والمقصود بالأسماء ليس الملعقة، بل القدرة على اكتشاف الواقع وفهمه، وترتيبه.. أعطاكم الله عقلًا ثاقبًا لا عقلًا ميّتًا، فلا تتركوا عقولكم تعيش الخرافة.

ولو تحدثت عن حال المسلمين اليوم، لحزنت، فقد كنت في بلدٍ عربي شقيق، ودعيت إلى التلفزيون لألقي كلمةً، لكنهم قالوا لي أنت الرابع في الترتيب، ففي الساعة الأولى تفسير أحلام، وفي الثانية رقيّة لإخراج الجنّ، وفي الثالثة: فتاوى تتعلق بالحمام وما وراؤه، وأعطوني الساعة الرابعة، فسألت: «وماذا بقي لي؟»

نحن الأمة التي تعتبر أنها تنظم حياتها في المنام، فالمنام هو الذي يملي علينا تصرفاتنا، وفي حرب العراق كلّنا اشترى مصحفًا وفتحه؛ لأنهم قالوا لنا بأنهم وجدوا أثرًا يقول إنّ رجلًا اسمه صادم سيقهر بني الأصفر، وعلامة قهره لهم، أنك إذا فتحت مصحفك ستجد في

سورة البقرة شعرةً، فكلنا اشترى مصحفًا وبدأنا نفتش، ووكّلنا أنفسنا لأوهام.

ما نبحث عنه هو العقل النقدي، الذي يجعل الغيب قائمًا في حدودٍ لا نزيد عليها، فنبيّكم علّمكم أن الغيب هو قضيةٌ سمعيّةٌ، لا يجوز لنا فيها أن نزيد أو ننقص، فليس في ديننا أن امرأة يتزوجها جنّ، ربما لأننا توّاقون إلى واقعٍ جديد، لكننا لا نستطيع أن نخالف الواقع الحاضر لنغيّره، بل أصبحنا نحلم ونتحدث عن قدرةٍ غيبيةٍ تعيننا، لكن لن تعيننا أي قدرةٌ غيبية؛ لأن الله جزم بأنه لن يعيننا إلا إذا غيّرنا ما بأنفسنا ﴿إن الله لا يغيّر ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

أنتظر منكم أن تفعلوا شيئًا، ففيكم نخبةٌ من أهل الفكر والرأي والعلم، وهي التي أدعوها أن تنظر في مستقبل الأمة، لكن الأمة لن تتغير بمجرد النظر إلى موقع أرجلها، كما تعودنا أن نفعل.

نحن نحتاج لكي نخطط لمستقبلنا، أن نعي الخط البياني الذي نسير فيه، فالذي يمشي في وسط مجموعةٍ، لا يدرك أنه انحرف يميناً أو شمالًا، لكن الذي يراقبه من عمارةٍ شاهقةٍ من فوق هو الذي يعلم كيف انحرف المسار عن طريقه، ولذا نحتاج إلى مراقبين مِنْ أبناء جلدتنا، مِنْ مثقفينا، مِنْ أصحاب الفكر لدينا، مِنْ الذين ليسوا مأجورين لأحدٍ، ولا يخدمون ركاب أحدٍ إلا ركاب أمتهم ومستقبلها، هؤلاء نرجو منهم أن يجلسوا ليخططوا لهذه الأمة.

أما التغيير فقادمٌ لا محالة.. لماذا؟!

ليس لأن الله وعدنا بذلك فقط، وإنما لأن واقع الأشياء يريد ذلك، العالم اليوم يتغيّر، وعدد الذين يخرجون من الجامعات بالملايين، والعلم بدأ يملك العقول، صحيح أنه علمٌ ناقصٌ لكنه سيكتمل، فنحن اليوم أوعى من الأجيال التي قبلنا، ونملك أكبر عدد من المتضامنين في العالم، فأنتَ تستطيع أن تخاطب شخصًا من منغوليا، وامرأةً من أورغواي، وآخر من جنوب الهند، جالسًا في غرفتك، ومكتبك، أو في سيارتك.

والعالم، اليوم، يفرض علينا، أن نفكر في أن الإسلام له فرصة في أن يكون أداة تغيير، فلا تفوّتوا هذه الفرصة.

أما الذين يبقون على الحافة، لينتقدوا فعل زيدٍ أو عمرو، وليسبّوني ويسبّوا أمثالي، فليسبّوا كما يشاءون، لكن أقول لهم: «تفضّلوا اعملوا، لا تبقوا في بيوتكم أو في مكاتبكم تسبّون العاملين»، أنا لستُ نبيًا ولست مرسلًا، ولا أحظى بعنايةٍ ربانيّةٍ خاصة تجعلني مفوّضًا عن الذات الإلهية، أنا إنسانٌ خطّاءٌ مذنبٌ عاصٍ أجتهد وأخطئ، لكن أريد أن أعمل، والذين لا يعجبهم رأينا ولا فكرنا، أدعوهم للتقدم أمامنا، فليتحرّكوا وليفعلوا، وسنكون جنودًا بين أيديهم.

ثـــــورة الاقتصـــــــاد المعرفـــــي

د. باسل البستاني *

يجتاز المجتمع البشري، في الوقت الراهن، مرحلة حضارية جديدة، ما يؤذن ببداية ثورة تفوق في تأثيرها وآفاقها ما فعلته الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وما بعده، ذلك أن الثورة الجديدة تشي ببداية تحول المجتمع الإنساني من عصره الصناعي إلى عتبة المجتمع المعرفي، أي أن محور هذا التحول هو انبثاق المعرفة عمومًا، والمعرفة التقنية خصوصًا، التي تشكل العامل الحاسم في الإنتاج والنمو، وبالتالي تحقيق التطور والتقدم.

ويشير التطور التاريخي للاقتصاد، إلى أن موضوع تعظيم الإنتاج المادي وتحقيق نمو اقتصادي، كان دومًا هاجس المجتمع البشري منذ بداية مرحلته الزراعية. ففي هذه المرحلة، كانت الأرض هي

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ١٠ آذار ٢٠١٤.

* مستشار التنمية الدولية وخبير اقتصادي بارز.

العنصر الأساسي في عملية الإنتاج، بمساعدة العمل ورأس المال. ومع مجيء الثورة الصناعية، لم تتغير الأهداف المركزية للتطور، كثيرًا، إلا أن رأس المال المنتج هو الذي احتل مركز الصدارة؛ ليبدأ عصر الاقتصاد الحديث.

وفي كلا المرحلتين، الزراعية والصناعية، كان مصدر القلق والخوف ينبثق من قصور الإنتاج، وكان العجز عن تحقيق النمو المنشود، مرجعه عاملان مركزيان هما: ندرة الموارد المادية، وتأثير عامل تناقص الغلة بسبب زيادة التوسع في الإنتاج.

وهكذا، وعلى الرغم من حصول تقدم واضح في المكننة بفعل التقدم الصناعي، إلا أن دور التقنية كان هامشيًّا، بحكم القناعة بأنها عامل عرضي ومؤقت وخارجي، وقد دفع هذا الظرف إلى القناعة بأن استمرار زيادة رأس المال لمواجهة التوسع في الإنتاج سيؤدي إلى زيادة تكلفة الاستثمار، ما يسبب تجاوزها للعوائد المتوقعة من هذا الاستثمار.

وظلت القناعة بمحدودية دور التقنية في الإنتاج والنمو البشري، سائدة حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي، حين أبرز التحليل الاقتصادي المتقدم أن التقنية هي عامل ذاتي وحاسم في عملية الإنتاج. غير أن هذا الإنجاز، وعلى الرغم من نوعيته المتميزة، لكنه بقي يراوح في حدود ضيقة حتى بلوغ عقد التسعينيات، ففي أواسطها، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تهيأت الظروف لبروز أهمية المعرفة التقنية، حين حصل توافق فريد لعوامل كبرى. أولها العولمة، حيث أدى تصاعد زخمها إلى تعظيم حركة رؤوس الأموال والعمالة والسلع، بفعل تقليص القيود والمعوقات أمامها. فضلًا عن تزايد الاهتمام بحيوية رأس المال البشري في نطاق الإنتاج والنمو، وكذلك تبلور ونضوج أبعاد وتأثير مجتمع المعلومات.

ولعل التأكيد هنا يركز على تميز اقتصاد المعرفة، بحكم أن الآثار الكبرى التي أحدثها التقدم المعرفي جاءت على الصعيد الاقتصادي. ولهذا يرد تعريف الاقتصاد المعرفي بكونه «استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية».

ويشمل هذا التأكيد نوعي المعرفة الأساسيين، وهما المعرفة الضمنية القائمة في عقل الإنسان ولم تنطلق منه. والمعرفة المصنفة وهي التي يمكن إنتاجها وخزنها ونشرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا بدوره عزز موقع المعرفة الثنائي بوصفها عنصر إنتاج (مدخلات) وكذلك مادة منتجة(مخرجات) إنتاجية.

وتنطلق حيوية المعرفة، بصورة أساسية، من تميز خصائصها، والتي يتمثل أهمها في كون الإبداع العقلي وليس الموارد هو منبعها، علمًا أن تكلفة إنتاجها الهامشية غير مرتبطة بقيمتها، وهي غير محدودة ما دام الإبداع مستمرًا، كما أنها تتعاظم بالاستخدام والانتشار، وكذلك يكون إنتاجها وخزنها سريعًا وسهلًا.

أما على الصعيد التطبيقي، فيأتي مضمون هذه المزايا وأبعادها عميقًا وواسعًا. فالإبداع المعرفي يشكل «منصة» لانطلاق وتراكم حلقات متتابعة من الاستثمار ورأس المال الجديد، ما يجعل إمكانية النمو الاقتصادي عملية متواصلة.

وقد أدى هذا العامل إلى كسر طوق الندرة في الموارد الطبيعية، وفي الوقت ذاته حيّد تأثير عامل تناقص الغلة. كما أن التحول الجذري من الموارد إلى الفكر الإبداعي، عزز من استقرار الاستدامة التي تعمقت جذورها، بفعل ما تؤديه المعرفة الإبداعية من تقليص الحاجة إلى الموارد، وفي الوقت ذاته تحقيق النمو المستدام، فيما يحتضن هذا كله ما تولده المعرفة من قيمة مضافة ضخمة وغير مسبوقة، ممثلة بالعوائد والأرباح، ما يوثق استمرارية تدفق رأس المال لدعم عملية الإنتاج وتدفق الإنتاجية.

ولم تقتصر الآثار الواسعة والعميقة التي أحدثها التقدم المعرفي على ضمان استمرارية النمو الاقتصادي والاستدامة فحسب، بل تجاوزته إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية حيوية، أهمها زيادة المنتجات التقنية المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات إلى الدول الصناعية بخاصة، وزيادة الأجور للعمال في هذه القطاعات التقنية المتقدمة، ما أدى إلى

ارتفاع الدخول وتحسين نمط توزيع الدخل وتحسين ظروف العمل، إضافة إلى تعظيم فرص العمل. من ناحية ثانية، أدى تعاظم التوظيف في القطاع الإنتاجي المعرفي إلى تعزيز أهمية الطبقة الوسطى في المجتمع، باعتبارها حاضنة الفكر والإبداع فيه.

وقد فرضت «ثورة الاقتصاد المعرفي» الحاجة إلى خلق مفاهيم اقتصادية جديدة تتماشى وطبيعة الانفلاق المعرفي ومضمونه وآثاره، بما في ذلك تعميم ثقافته على أفراد المجتمع.

أما عربياً، فإن الوضع القائم في الاقتصاد والمجتمع كله، يشكل مصدرًا عميقًا للقلق في جوانب حيوية، فهو مجتمع بعيد كليًّا عن كونه معرفيًّا، بحكم اختلال مرتكزات وجوده كما تظهرها أهم مؤشراته. فالمنطقة العربية تمثل إقليماً هو الأكثر ريعية في الإنتاج، والأكثر اعتمادًا على الخارج في تنميته وغذائه، فضلًا عن أنه الأكثر استيرادًا للعمالة الخارجية، والأكثر محدودية في أراضيه الزراعية، والأكثر حاجة إلى الموارد المائية، والأكثر معاناة من انتشار البطالة.

إن تصنيف الدول اليوم، بين متقدمة ونامية، ما عاد فاعلًا؛ لأنه تصنيف تقليدي يعتمد أساسًا على مدى توفر الموارد وفاعلية استخدامها، أما الثورة المعرفية فقد رضيت تصنيفًا مغايرًا هو الدول الرائدة، والدول الجاهلة، بحكم معيار درجة الإبداع التي ينتجها كل طرف، فيما تثبت الحالة العربية القائمة فشل استراتيجية التنمية، في العديد من مرتكزاتها. ذلك أن القصور فيها صارخ، وتخلفها واضح. أما المطلوب فهو إحداث تغيير نوعي باتجاه تحقيق ثورة حقيقية في النظام التعليمي، وتعميق ركائز الإنتاج الصناعي المتقدم، وتعزيز التعاون بين المرتكزات المعرفية من جامعات ومراكز بحوث وغيرها ودمجها في مجتمعات إبداعية، إضافة إلى تطويع اللغة العربية معرفيًّا وتقنيًّا.

خلاصة القول، إنه ما عاد ممكنًا للإنسان العربي أن يبقى في تخلفه وجهله، ويشقى وهو يشهد نظيره الرائد يتقدم ويرقى.

تقديم

د.أحمد عتيقة *

كانت لجنة تقييم التخاصيّة في الأردن اتبعت، خلال عملها، منهجية وآلية وأدوات خاصة، من المفيد تقديم إضاءة حولها، حتى نتمكن من الوصول إلى فهم دقيق وعميق لطبيعة عمل اللجنة بداية، ومن ثمّ للنتائج والتوصيات التي خلصت إليها تاليًا.

بدأت اللجنة عملها في شهر آذار (مارس) ٢٠١٣، وذلك عقب توجيه جلالة الملك عبد الله الثاني، ومن خلال كتاب التكليف السامي، بتاريخ ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٢ لحكومة دولة الدكتور عبد الله النسور، بتشكيل لجنة من الخبراء المحليين والدوليين في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية من ذوي الخبرة والنزاهة والحياد، وتكليفهم بمراجعة سياسات وعمليات الخصخصة؛ للوقوف على أثرها الاقتصادي والاجتماعي على أساس الحقائق وليس الانطباعات أو الإشاعات، ولمعرفة نقاط الضعف والقوة، وإطلاع المواطنين على نتائجها بكل شفافية، والاستفادة من الدروس المستقاة، وتضمينها في عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

كان الأردن البلد العربي الوحيد الذي أجرى، طواعية، مراجعة دقيقة وعلمية حول

* عضو لجنة تقييم التخاصيّة في الأردن، المدير الإقليمي رئيس بعثة مؤسسة التمويل الدولي في الأردن.

التخاصيّة، من أجل الوصول إلى تقييم مستقل وشامل حيالها، وكما هو معروف فإن التخاصيّة، بوصفها منهجًا سياسيًا، هي من أكثر المناهج إثارة للجدل، في دول العالم المختلفة، الغربية والشرقية، على حدٍّ سواء.

في كتاب التكليف لهذه اللجنة، طُلِبَ إليها تحليل ثمانية محاور أساسية وتقييمها، وبالنظر إلى شمولية هذه المحاور، فإنه يمكن استنتاج شمولية التقييم الذي قامت به اللجنة. ولقد سعت اللجنة، في سياق المهام الموكلة إليها، إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما هي المبررات التي دعت الحكومات الأردنية إلى تبني برنامج التخاصيّة كخيار اقتصادي؟

٢. ما مدى سلامة الإجراءات المتبعة في عمليات التخاصيّة من الناحية القانونية والمالية والإدارية؟

٣. ما مدى كفاءة وشفافية ونزاهة تقدير الأسعار من بدل الأسهم والحصص في المنشآت التي خضعت لعملية التخاصيّة؟

٤. ما مدى تحسن المستويات الإدارية والمالية وكفاءة وأداء المنشآت التي خضعت لعملية التخاصيّة؟

٥. هل رافقت عمليات التخاصيّة برامج توعية عامة، وما مدى مراعاتها لأسس الشفافية والمكاشفة؟

٦. ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التخاصيّة على النمو الاقتصادي، وعلى الإيرادات، والدين العام، ونوعية الخدمات العامة المقدمة؟

٧. ما هي الآثار التي رتبتها عملية التخاصيّة على العاملين من جهة مستويات دخولهم الحالية، والنمو في معدل الأجور، والمعايير التي اعتمدت في تعويض من ترك عمله؟

٨. ما مدى وجاهة استخدام عوائد التخاصيّة وقانونيتها ؟

عمل حيادي وشامل

قامت اللجنة بعملها على مدار عام كامل، من دون أن تتعرض لأي ضغط، أو تهديد، من أي طرف أو جهة، ما مـكَّـنها من العمل بحيادية تامة، وقد حصلت اللجنة على كل البيانات والوثائق التي احتاجتها من غير إبطاء من أي جهة طلبت منها تلك البيانات والوثائق، على الرغم من عددها الذي تجاوز عدة آلاف، كما التقت اللجنة ـ خلال عملها ـ بالعديد من ممثلي القطاعات العامة والخاصة، إضافة إلى نخبة من السياسيين؛ إذ استنارت بآرائهم، ومن ثم استعانت بفرق عمل قانونية ومحاسبية متخصصة.

وقامت اللجنة بدراسة تسع عشرة منشأة خضعت للخصخصة، حسب قانون التخاصيّة للعام ٢٠٠٠، إضافة إلى عمليات الخصخصة التي حصلت قبل ذلك القانون، وقد قامت اللجنة بدراسة تلك المنشآت دراسة مستقلة وفق أسلوب عملي.

وخلصت اللجنة، من خلال عملها بداية، ومن خلال تقريرها تاليًا، إلى تسمية الأمور بمسمياتها، من دون مواربة، أو تبسيط، أو تهويل، أو تضخيم، ما يمثل واحدًا من أهم معايير التقييم المستقل، وقد أبرزت اللجنة النجاحات والإخفاقات من دون تردد، كما أبرزت الدروس والعِبر التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل، وطلبت من الجهات المختصة، نشر تقريرها، بتفاصيله كافة، وهو ما كان لها، ليكون ذلك التقرير قاعدة للحوار المفتوح أمام المواطنين جميعًا حول التخاصيّة.

التخاصيّـــــــة فـــــــي الأردن.. تقييـــم الماضـي مـن أجـــل المستقبل

د. عمر الرزّاز *

يمثل تقرير لجنة تقييم التخاصيّة في الأردن جهدًا جماعيًا، لفريق يتكوّن من ستة أفراد، هم أعضاء اللجنة، وقد قمنا بتسليم التقرير إلى الجهات المعنية، من دون أن نغلق الباب في ما يتعلق بالحوار حول التخاصيّة، وعلاقة القطاعين: العام والخاص، من جهة الطريقة التي يمكن أن يحققا عبرها نوعًا من التكامل، ولعل التقرير يمثل نوعًا من مأسسة الحوار حول التخاصيّة، بطريقة عقلانية، تستند إلى الحقائق والأرقام.

في مستهل التقرير، كان ثمة فصل تعرض لعلاقة القطاعين: العام والخاص، ويمكن الإشارة هنا إلى أن القطاع العام لم يعد مالكًا لأدوات الإنتاج وحده، بشكل مطلق، وكذلك القطاع الخاص،

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٥ أيّار ٢٠١٤.

* رئيس لجنة تقييم التخاصيّة في الأردن، وزير التربية والتعليم.

في دول العالم أجمع، غير أن تدخل القطاع العام في تنظيم السوق يختلف من دولة لأخرى؛ إذ ثمّة نوع من الحوار بداية، ومن ثم يكون الاتفاق تاليًا، بين القطاعين، في ما يتعلق بطبيعة تلك العلاقة.

الخصخصة كخيار اقتصادي

تضمن التقرير، أيضاً، إضاءة حول تلك الظروف التي وضعت الأردن في طريق الخصخصة، والتي أثرت على خيارات البلد والبدائل المتاحة أمامه، وهنا يمكن القول، باختصار، إن توجهًا عالميًا نحو الخصخصة راح يسود دول العالم أجمع، حتى الاتحاد السوفييتي، منذ العقد الثامن من القرن الماضي، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت عصفت بالأردن، مع نهاية العقد نفسه، جعلتنا في حاجة لبرنامج تصحيح اقتصادي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الذي كان أحد شروطه، وقتها، التوجه نحو الخصخصة.

إضافة إلى ما سلف، كان ثمة نوع من الضعف، والتباين، في قيادة العديد من المؤسسات والمنشآت التي كانت مملوكة من قِبل القطاع العام، من دون أن يعني ذلك أن تلك المؤسسات والمنشآت كلّها كانت تخسر بشكل أو بآخر، فالطيران، مثلًا، كان يخسر، بينما كانت هناك مؤسسات تحقق أرباحًا معقولة، وبعضها كان يحقق أرباحًا احتكارية، ترتبط بنوع الخدمة التي كانت تقدمها تلك المؤسسات، على غرار شركة الاتصالات في ذلك الوقت، التي كانت من دون منافسين، ومن دون مقاييس محددة للخدمة التي تقدمها للجمهور.

تلك العوامل كلها، وقد تضمنها التقرير، كانت دفعت الأردن باتجاه الخصخصة، وهي عوامل ناتجة عن سياسات متعاقبة، وثمة مسؤولية وطنية مشتركة في ما يتعلق بوجود تلك السياسات بداية، وفي ما تطلبته من إجراءات، ومن ضمنها الخصخصة بطبيعة الحال، تاليًا.

التقييم والأثر ومعاييرهما

على صعيد النتائج، كنا عملنا، بمعية فريق يشتمل على تخصصات عديدة، قانونية ومحاسبية، على محورين، وقد اشتمل الأول ستة معايير تتعلق بالتقييم، والثاني اشتمل ستة معايير تتعلق بالأثر الاقتصادي والاجتماعي، وقد فصلنا بين المحورين.

وفي ما يتعلق بالتقييم، وقفنا بداية عند معيار مرتبط بمنظومة التنفيذ، وكان هناك سؤال مهم يراودنا دائمًا: هل كانت الحكومة تمتلك استراتيجية واضحة لعملية الخصخصة، بأن تعرف ما تريد تحقيقه من خلالها، في القطاعات كافة؟ في الحقيقة؛ وصلنا إلى إجابات متباينة من قطاع لآخر، ففي قطاع الاتصالات، مثلًا، كانت هناك رؤية استراتيجية واضحة لما يمكن تحقيقه من خلال الخصخصة، على صعيد تطوير هذا القطاع، خلافًا لقطاع التعدين؛ إذ لم نجد تلك الرؤية مطلقًا، ولم نصل إلى الهدف الذي كانت الحكومة تتأمل الوصول إليه من خلال خصخصة هذا القطاع.

المعيار الثاني الذي وقفنا عنده، هو معيار التنافس، فالتجارب العالمية تؤكد أن المردود والأثر من شأنهما أن يكونا أفضل في ظل وجود تنافس شفاف بين عدد من الشركات، التي تقدم الخدمة ذاتها، مقابل التفاوض المباشر مع شريك محدد فقط.

أما المعيار الثالث، فكان مرتبطًا بالإجراءات التنفيذية، ومدى مراعاتها للأنظمة والقوانين والتعليمات القائمة، في حين كان المعيار الرابع تقدير القيمة والآلية التي تمت من خلالها، أما دستورية قرار الخصخصة، في ما يتعلق بهذه المؤسسة أو تلك، فكان المعيار الخامس، أما المعيار السادس فكان يتعلق بقانونية الاتفاقيات التي تمت الخصخصة من خلالها.

على الجانب الآخر، كنا عملنا على محور الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتلك الخصخصة، من جهة أثره على أداء الشركة التي تمت خصخصتها، ومن جهة عائدات تلك الشركة على خزينة الدولة، قبل الخصخصة وبعدها، إضافة إلى تتبع أثر عملية الخصخصة الاجتماعي،

على المستهلك من جهة، وعلى العاملين من جهة أخرى، والمسؤولية الاجتماعية للشركة، إضافة إلى الفضاء التنافسي الذي تتحرك الشركة عبره.

تلك المعايير مجتمعة طبقت على الشركات التي تمت خصخصتها كافة، كل واحدة على حدة. ومن باب مقارنة جدوى الخصخصة على تلك الشركات، وضعنا مقياسًا محددًا، يأخذ بعين الاعتبار: مدى وضوح التوجه الاستراتيجي، طرح العطاء بشكل تنافسي، الالتزام بالإجراءات الناظمة، منهجية تقدير قيمة الشركة، دستورية القرار، قانونية الاتفاقيات، ومن ثم قمنا بالتقييم، وكانت شركة الفوسفات حصلت على درجة متدنية، على ذلك المقياس، كما وجدنا تجاوزات حقيقية في ما يتعلق بإعطاء رخصة التشغيل الثالثة للهواتف النقالة لشركة أمنية، من جهة شروط العطاء أو اختيار أحد المتنافسين على الرخصة؛ إذ شعرت اللجنة بوجود محاباة واضحة في ما يتعلق باختيار الشركة التي حصلت على الرخصة.

في حين كانت شركة الكهرباء حصلت على درجة متقدمة من ذلك المقياس، أما شركة الإسمنت فثمّة مشكلة حيالها، وهي احتكار الإنتاج لمدة تسع سنوات، ومع الخصخصة تحوّل الاحتكار العام إلى احتكار خاص، وقد دفع المواطن ثمنًا باهظًا نتيجة ذلك.

أما الشركات الأخرى التي انبثقت عن خصخصة «الملكية»، بخاصة في ما يتعلق بالصيانة، وتوريد الطعام للطائرات، والأسواق الحرة، فقد كانت درجتها متوسطة بشكل عام، في حين نجد على الجانب الآخر شركة «مياهنا»، وميناء الحاويات في العقبة، وشركة البوتاس، ومجموعة المطار، كانت حصلت على درجات ممتازة على ذلك المقياس.

وهكذا نستطيع، في ما يتعلق بمحور التنفيذ، أن نتأمل ملفات الشركات التي خضعت للخصخصة كافة، ونستطيع أن نعرف كذلك أسباب نجاح التجربة هنا أو إخفاقها هناك.

وعلى غرار المقياس الأول، وضعنا مقياسًا آخر لقياس أثر التجربة، ووضعنا علامة خاصة، استنادًا إلى معطيات خاصة، لكل شركة، وكانت النتائج متفاوتة بطبيعة الحال.

النجاح وإمكانياته

ولكن ما علاقة محور التنفيذ بمحور الأثر؟ هل نستطيع القول، إننا إذا قمنا بتنفيذ جيد فإننا سنحصل بالضرورة على أثر جيد؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، بطريقة عملية تستند إلى الحقائق والأرقام، قمنا بوضع نتائج المقياسين ضمن رسم بياني واحد، فكانت النتيجة طردية، فإذا كنا نقوم بعملية التنفيذ بشكل جيد؛ فإننا كنا نحصل على نتائج جيدة، وإذا لم يكن التنفيذ جيدًا فإن النتائج كذلك لم تكن جيدة.

وعندما كنا نضع خطة استراتيجية واضحة، ومن ثم إذا كان لدينا عطاء مفتوح، وإمكانية الاستفادة من شريك استراتيجي قادر على فتح أسواق جديدة أو استقدام تكنولوجيا متطورة، فإن إمكانات النجاح تكون كبيرة في ظل هذه المعطيات.

ونلاحظ كذلك، أن الشركات التي حققت نجاحات بعد الخصخصة هي تلك التي لم تخضع لعملية بيع في أصولها، وإنما تلك التي ارتبطت بعقود إدارة أو تشغيل، على غرار شركة «مياهنا»، التي كانت جزءًا من وزارة المياه، ومن ثم أعيدت هيكلتها كشركة مملوكة بالكامل من قبل الحكومة، قبل أن يصار تاليًا إلى استقدام مستثمر أجنبي أسهم في تدريب الموظفين وتأهيلهم، ووضع برمجيات جديدة لآلية عمل الشركة، التي بقيت تدار من قبل ذلك المستثمر لأجل معلوم، وقد بقيت مملوكة من قبل الحكومة، وكذلك نجد نجاحًا مشابهًا في ميناء الحاويات والمطار.

في المقابل، فإننا لم نجد في قطاع الكهرباء أثرًا إيجابيًّا حقيقيًّا في ما يتعلق بتطوير نوع الخدمة أو تكلفتها بالنسبة للمواطن، على الرغم من الأرباح التي يحققها القطاع.

وثمة سؤال آخر لم نهمله، من خلال عملنا في اللجنة، وهو: ما القيمة المالية لعملية الخصخصة من جهة، ومن ثم إلى أين ذهبت تلك القيمة من جهة أخرى؟

كانت عوائد التخاصيّة بلغت ١,٧ مليار دينار، وقد تم شراء ديون للمملكة الأردنية من الخارج بقيمة ١,٥ مليار دينار، أما المبلغ المتبقي فذهب، في جلّه، في مشاريع استثمارية، أو في برنامج التحول الاقتصادي الذي اعتمدته المملكة.

وقد يتساءل البعض عن جدوى تقييم عملية التخاصيّة، بل والخروج منها بتوصيات واقتراحات، بعد أن تمت خصخصة معظم ممتلكات الدولة الإنتاجية؟ وقد يكون هذا التساؤل في مكانه لو نظرنا حصريًا إلى الشركات التي كانت الحكومة تملكها وتم بيعها، إلا أن الواقع يشير إلى أن ما تملكه الدولة من حقوق تعدينية وامتيازات ورخص إنتاج وحصص في الشركات الاستراتيجية وثروات وطنية أخرى، تفوق قيمتها عشرات أضعاف قيمة ما تم خصخصته حتى الآن. فمجموع ما تم بيعه، من خلال عمليات التخاصيّة المختلفة على مدى العقدين الماضيين، بلغ نحو ١,٧مليار دينار، في حين تقدر قيمة المشاريع الوطنية المستقبلية، والتي تشمل المشاريع التعدينية وإنتاج الطاقة والنقل العام والاتصالات، أكثر من عشرة مليارات دينار على مدى العقد المقبل.

أهم التوصيات:

وكانت اللجنة خرجت بمجموعة من التوصيات، في الجوانب: الاستراتيجية، والتنفيذية، والتشريعية، ولعل أهم تلك التوصيات، والتي يمكن أن تختزل التوصيات جميعها، هي أن لا بديل عن المصداقية، التي تُفقد الثقة في غيابها، وهي التي من شأنها أن تجعل المواطن غير متيقن مما يجري من حوله، ومن جوانب تلك المصداقية: التوعية المسبقة نحو أهداف عملية الخصخصة بمجملها، إضافة إلى شفافية الإجراءات التي تتم من خلالها

عملية الخصخصة، ومن ثم المكاشفة في ما يتعلق بالنتائج، من أجل تفادي الأخطاء، إذا وجدت، قبل استفحالها.

وثمة توصية أخرى متعلقة بالجانب الاستراتيجي، وهي أن الخصخصة يفترض أن تكون وسيلة إلى غاية واضحة المعالم، وليست غاية في حد ذاتها.

وعلى صعيد الجانب التشريعي، فقد كانت التوصية الأولى هي الالتزام بأحكام القانون نصًا وروحًا، ومن ثمّ ضرورة التوازن بين السلطة المقيدة والسلطة التقديرية للحكومات، فلا إسراف في اللين ولا غلو في الشدة.

وعلى صعيد مكافحة الفساد، علينا الانتباه إلى أنها ليست محصورة في ملاحقة الفاسدين فقط، بل هي نتاج فجوات موجودة في الأنظمة والتشريعات والقوانين تسمح بالفساد، وتوجهنا إلى المستقبل يبدأ من سد تلك الفجوات، إضافة إلى محاسبة المفسدين بطبيعة الحال.

نحن بحاجة إلى قانون ينظم مشاريع الشراكة بين القطاعين: العام والخاص، في المشاريع الاستثمارية المتعلقة بتطوير البنية التحتية والمرافق والخدمات العامة. وكذلك نحن بحاجة إلى إنشاء صندوق وطني للمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة؛ بهدف تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، تشارك فيه الحكومة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والبنوك التجارية الأردنية، والجهات المانحة والمواطنون، وذلك من خلال صكوك أو سندات؛ للمساهمة في تقديم التمويل المباشر أو تقديم ضمانات تسهل تأمين التمويل من مصادر أخرى للمشاريع الكبرى.

ومن التوصيات المتعلقة بالجانب التنفيذي: ضرورة طرح العطاءات على أساس التنافس العادل وبشروط واضحة، وضرورة متابعة مدى تنفيذ الشركات لالتزاماتها ما بعد الخصخصة، وأهمية وضع معايير لتشكيل اللجان الفنية والمالية والقانونية المنوط بها دراسة العطاءات وإحالتها، وأهمية وضع معايير لاختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارات

الشركات المملوكة بالكامل أو جزئيًّا من قبل الحكومة ومراقبة أدائهم، فضلًا عن ضبط إجراءات وآليات عمل صندوق عوائد التخاصيّة والتدقيق عليه.

بعض الرسوم التوضيحية

التي تبيّـن جوانب مهمة حول عملية التخاصيّة في الأردن:

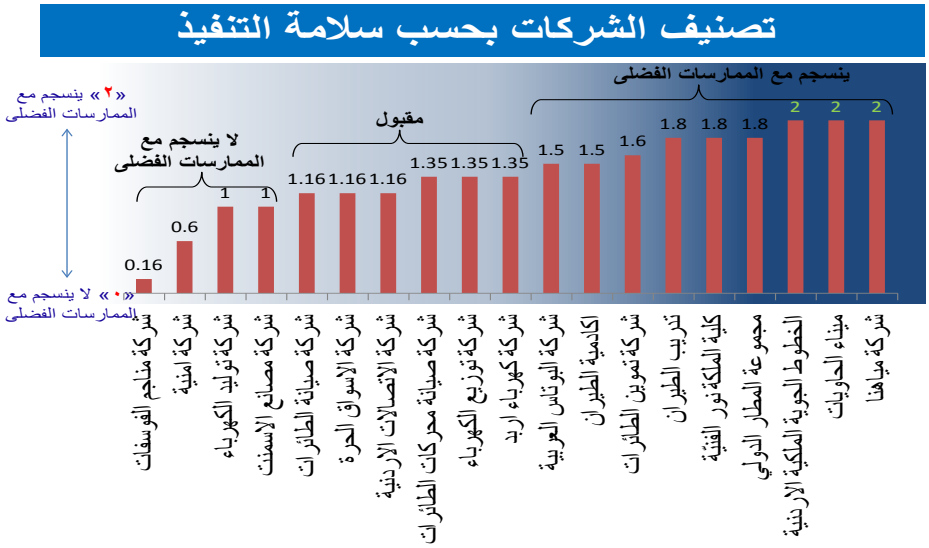

تصنيف الشركات بحسب الأثر

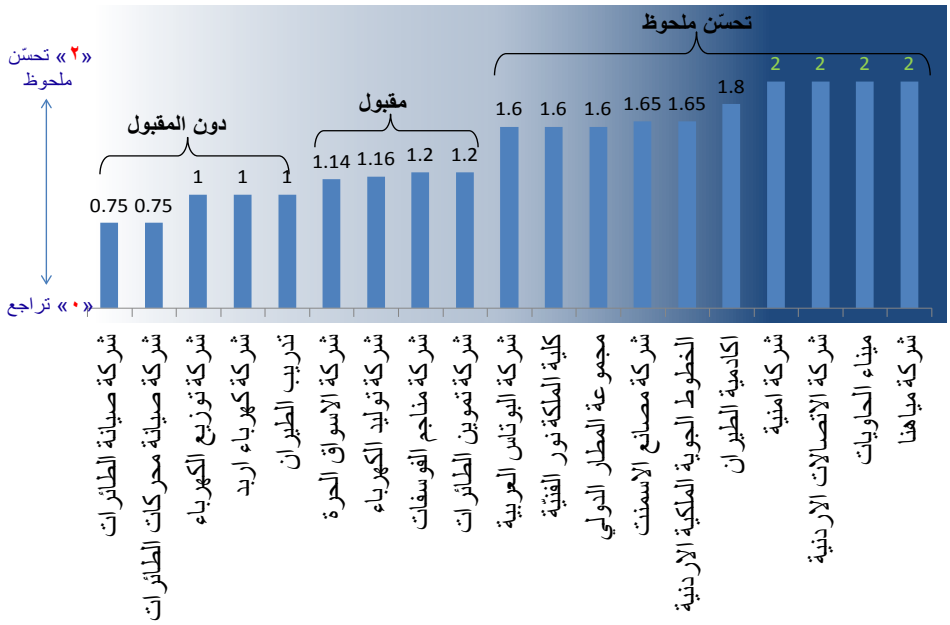

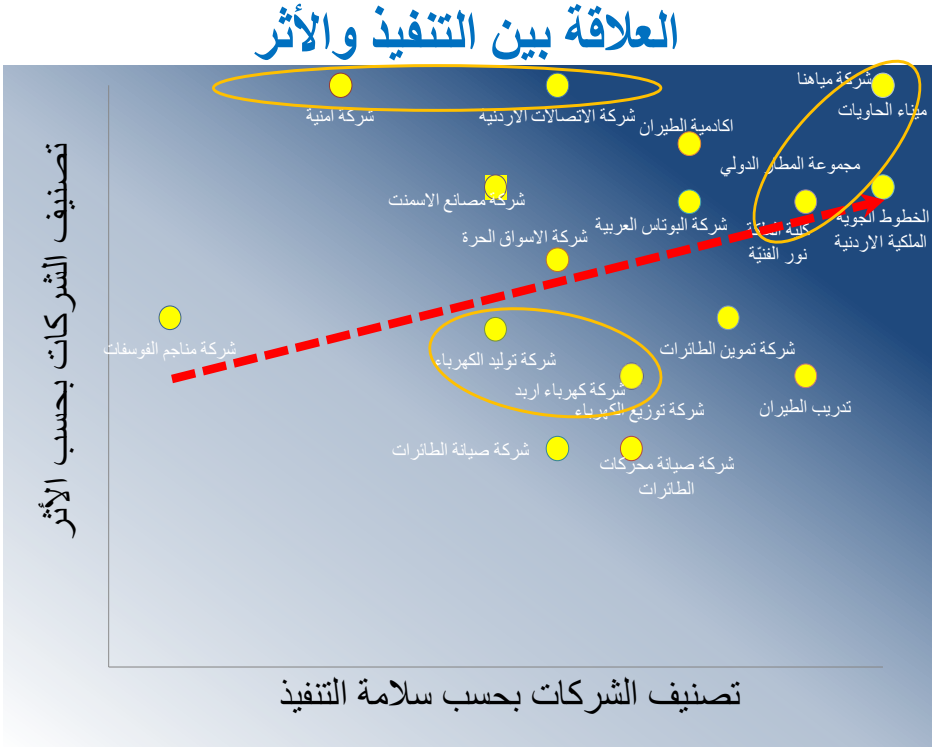
العلاقة بين التنفيذ والأثر
تصنيف الشركات بحسب الأثر
تصنيف الشركات بحسب سلامة التنفيذ
شركة امنية
شركة الاتصالات الاردنيه
اكاديمية الطيران
شركة مياهنا
ميناء الحاويات
مجموعة المطار الدولي
شركة مصانع الاسمنت
شركة البوتاس العربية
الخطوط الجوية الملكية الاردنية
كلية الشرق نور الفنية
شركة الاسواق الحرة
شركة مناجم الفوسفات
شركة توليد الكهرباء
شركة تموين الطائرات
شركة كهرباء اربد
شركة توزيع الكهرباء
تدريب الطيران
شركة صيانة الطائرات
شركة صيانة محركات الطائرات

التوزيع النسبي لعوائد التخاصية

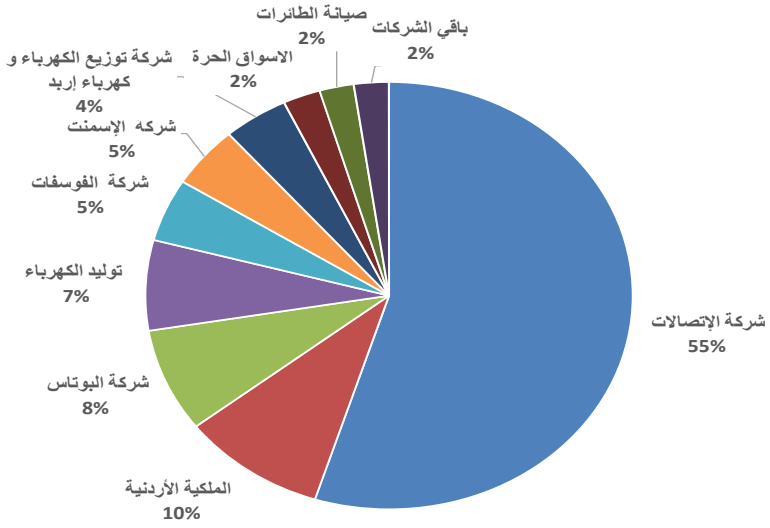

مقارنة السعر بإيرادات الخزينة، بأرباح المستثمر

عوائد خصخصة الشركات من الضرائب والرسوم منذ خصخصتها

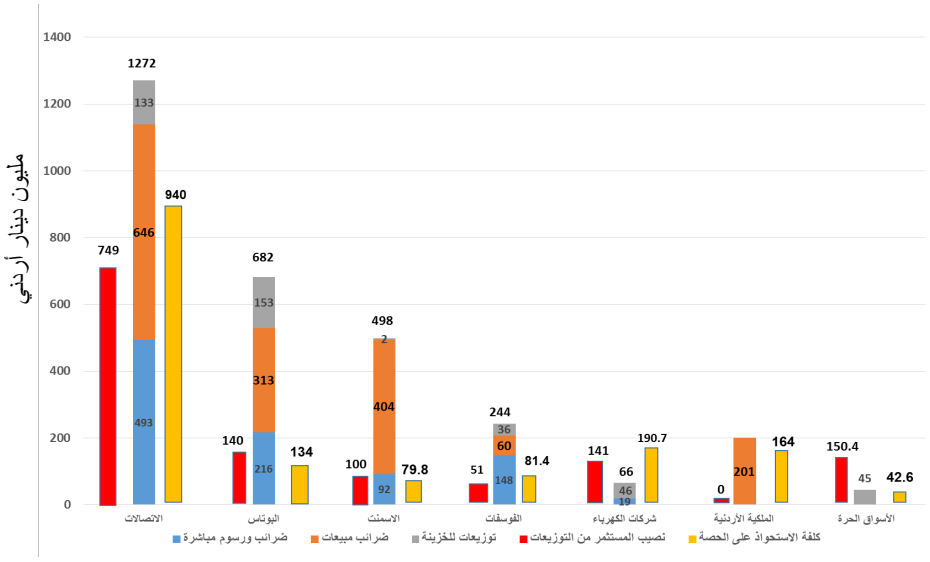

المتوسط السنوي للتوزيعات كنسبة من كلفة الاستحواذ

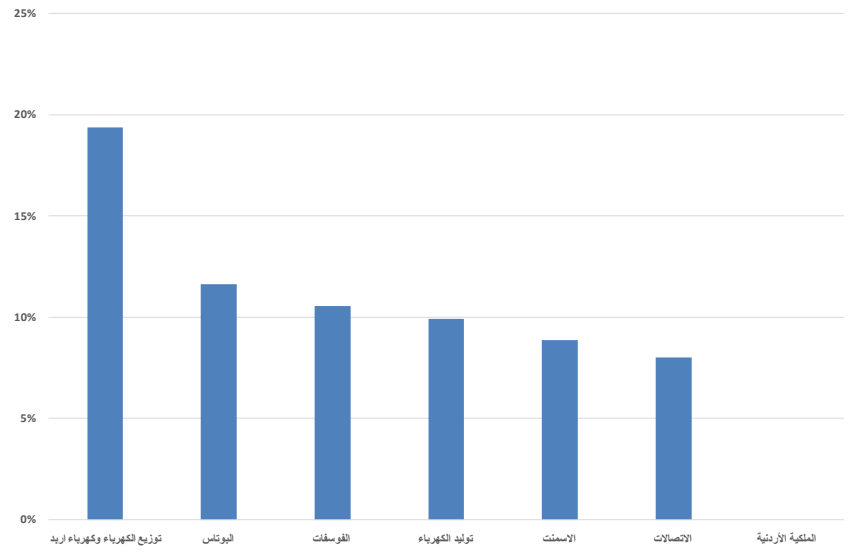

أثر الخصخصة على العاملين

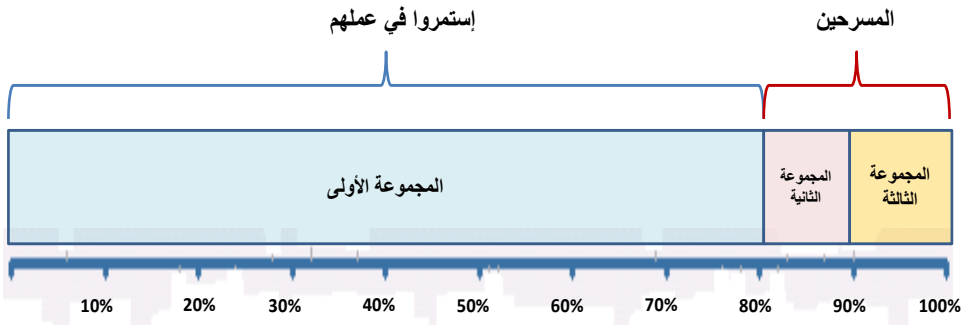

80.6% الذين إستمروا في عملهم

9% المسرحين المتقاعدين على نظام الحوافز

10.4% المسرحين على نظام الحوافز بدون تقاعد

7

أثر الخصخصة على العاملين

مجموع العاملين في الشركات التي تمت خصخصتها للفترة (2000-2012)

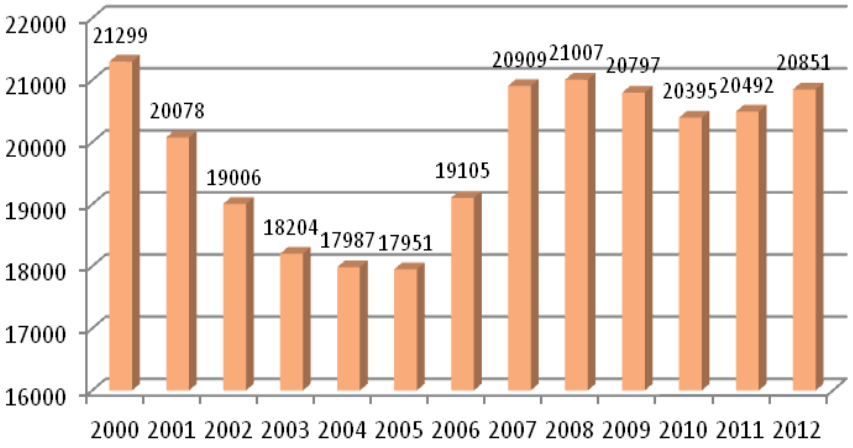

أثر الخصخصة على العاملين

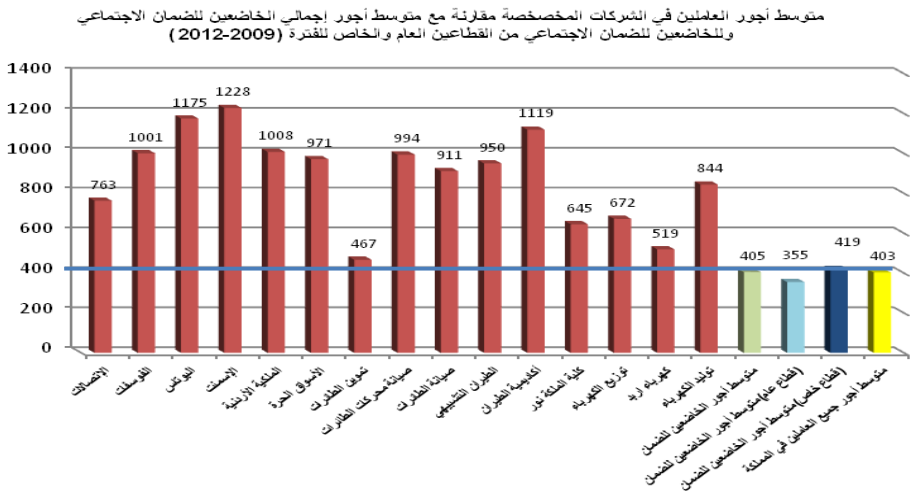

التوافـــــق الاقتصـــــادي الأردنـــي

د. يوسف منصور *

الدولة الريعيـــة

يستخدم مصطلح الريعية في الاقتصاد لوصف تصرف جهة للحصول على ريع أو أجر، نتيجة تأثير المنتفع منه على البيئة الاجتماعية أو السياسية، وليس من خلال إنتاج الثروة أو القيمة المضافة لذاته أو للآخرين.

ولا يلزم للدولة لكي تكون ريعية، أن تتحقق لها الموارد الطبيعية الوفيرة؛ بل يمكن أن يطلق لقب الريعية على دولة تقوم بمقايضة موقفها السياسي أو موقعها الجغرافي أو حقوقها الموقعية، من أجل الحصول على ريع من دول ومؤسسات أخرى؛ لذا فإن الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي هي، في الحقيقة، دول ريعية.

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٣.

* باحث اقتصادي ومدير تنفيذي لشركة الرؤية للاستشارات الاقتصادية والإدارية في الأردن.

شباب الأردن

يوصف الشعب الأردني، حسب آخر الإحصاءات، بأنه شاب، ذلك أن نحو ٦٨٪ من الشعب دون سن ٣٠ عامًا، و٤٨٪ تقل أعمارهم عن ٢٠ عامًا. كما أن أكبر فئة عمرية هي تلك التي تتراوح أعمارها بين حديثي الولادة وأربع سنوات، حيث تمثل ١٢,٧٥٪ من المواطنين، تليها فئة ٥-٩ سنوات، التي تبلغ نسبتها من المواطنين ١٢,٦٪، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

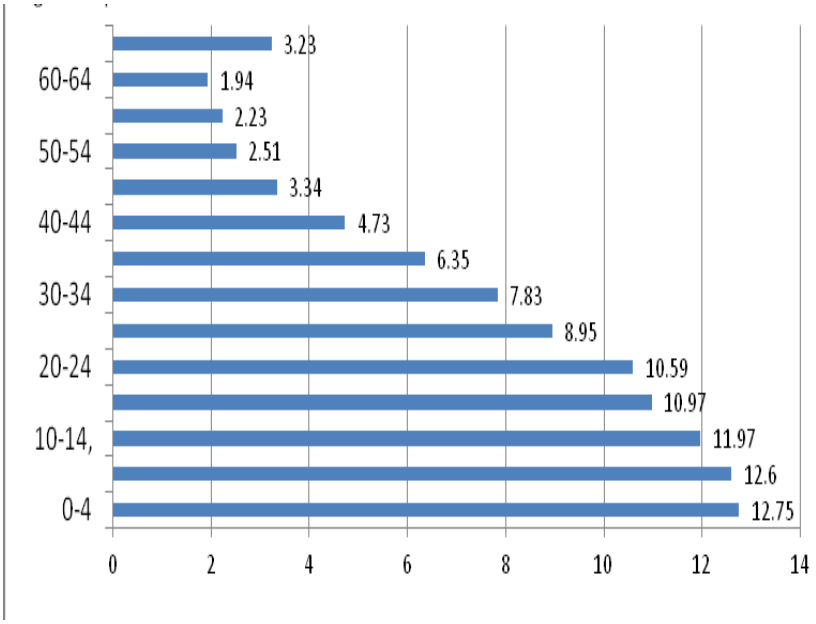

التوزيع السكاني، الفقر، البطالة

توضح الجداول والرسوم البيانية التالية نسب التوزيع السكاني، وحصة تلك النسب من الفقر والبطالة، ويمكننا استنتاج علاقة غريبة بين البطالة والنمو، والبطالة الهيكلية.

المحافظة	العدد	النسبة المئوية	عدد المقاعد	مقعد لكل 1%	نسبة الفقر	البطالة
عمان	2,367,000	38.7	25	0.6	11.4	11.7
البلقاء	409,500	6.7	10	1.5	20.9	14.4
الزرقاء	910,800	14.9	11	0.7	14.1	12.1
مادبا	152,900	2.5	4	1.6	15.1	18.5
إربد	1,088,100	17.8	17	1.0	15.0	12.7
المفرق	287,300	4.7	4	0.9	19.2	11.8
جرش	183,400	3	4	1.3	20.3	13.5
عجلون	140,600	2.3	4	1.7	25.6	14.6
الكرك	238,400	3.9	10	2.6	13.4	17.3
الطفيلة	85,600	1.4	4	2.9	17.2	17.5
معان	116,200	1.9	4	2.1	26.6	15.2
العقبة	133,200	2.2	2	0.9	19.2	14.6

نسب البطالة ٢٠٠٠-٢٠١٢

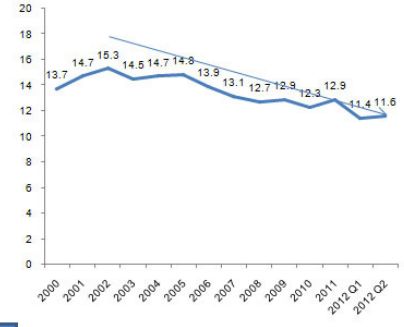

نسب نمو الناتج المحلي الحقيقي
٢٠٠٥_٢٠١١

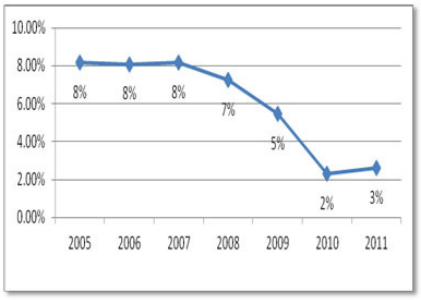

علاقة غريبة بين البطالة والنمو، والبطالة هيكلية

حول سوق العمل

وفق دائرة الإحصاءات العامة، يمكننا استخلاص الحقائق الآتية:

- ٥٢,٦٪ من الموظفين الأردنيين تقل أجورهم الشهرية عن ٣٠٠ دينار.
- يعيل العامل بالمتوسط ٣ أفراد آخرين إضافة إلى ذاته، أي أربعة أشخاص.
- معدل المشاركة الاقتصادية لا يزال متدنيًا، ويبلغ ٢٥ ٪ في ٢٠١١ مقابل ٢٥,١ ٪ العام ٢٠١٠.
- ١,٦٪ من الموظفين تقل أجورهم الشهرية عن ١٠٠ دينار.
- ١٥٪ من الأردنيين تقل رواتبهم الشهرية عن ٢٠٠ دينار، وغالبيتهم أجورهم أقل من الحد الأدنى للأجور، البالغ ١٨٠ دينارًا.
- تتركز غالبية العمالة الأردنية في محافظة العاصمة بنسبة ٤٠,٥ ٪ من إجمالي العاملين.
- يتوجه غالبية الأردنيين إلى الوظائف، نظرًا لعدم تمكنهم من الحصول على التمويل الكافي الذي يؤهلهم لفتح مشاريع خاصة.
- أقل نسبة للمشاريع الخاصة تكمن في محافظتي الطفيلة ومعان الغنيتين بالموارد الطبيعية، والمتميزتين بنسب فقر وبطالة مرتفعة على مستوى المملكة.

البطالة

- العوامل الرئيسية التي تؤثر في معدل البطالة في الأردن:
- يمكن تلخيص تلك العوامل بالبنود التالية:

١. العمالة الأجنبية.

٢. البطالة الطوعية، ومن أسبابها:

- توقعات عالية بالحصول على وظائف ذات أجر مرتفع.
- التوقعات العالية بالعمل في القطاع العام.
- الدعم المالي من قبل الأسرة.
- الحوالات المرسلة من قبل الأردنيين العاملين في الخارج.
- عدم اقتران الأجور والمزايا الممنوحة بالصعوبات المرتبطة بالمهن الصعبة أو الأقل مكانة اجتماعيًّا .
- عدم توفر شبكات كافية لوسائل النقل، ما يحد من تنقال العمالة.

٣. عدم توافق المهارات مع سوق العمل.

الإيرادات والنفقات الحكومية ٢٠٠٦ـ٢٠١١

يوضح الجدول التالي جانبًا من تلك النفقات والإيرادات:

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات الحكومية	3164.6	3628.1	4375.4	4187.8	4261.1	4198.9
المنح	304.6	343.4	718.3	333.4	401.7	1215
المؤسسات المستقلة	876.8	676	516	595.8	1233	530
مجموع الإيرادات	**4346**	**4648**	**5610**	**5117**	**5896**	**5944**
نسبة النمو		7%	21%	-9%	15%	1%
النفقات الحكومية	3912.2	4586.5	5431.9	6030.5	5708	6801.8
نفقات المؤسسات الحكومية	575	611	384	423	1746	1477
مجموع النفقات	**4487**	**5198**	**5816**	**6454**	**7454**	**8279**
نسبة النمو		16%	12%	11%	16%	11%
فائض/عجز المؤسسات المستقلة	302	65	132	173	-513	-947
العجز الحكومي قبل المساعدات	-747.6	-958.4	-1056.5	-1842.7	-1446.9	-2602.9
إجمالي العجز قبل المساعدات	**-446**	**-893**	**-925**	**-1670**	**-1960**	**-3550**
نسبة النمو		100%	3%	81%	17%	81%

المالية العامة والاقتصاد الكلي

الدين العام : يتوضح من خلال الأشكال التالية:

الدين العام

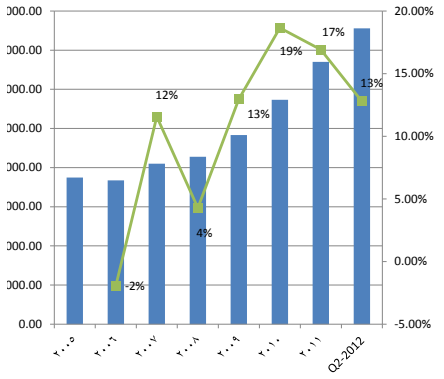

قيمة المنح ٢٠٠٥-٢٠١١
(مليون دينار)

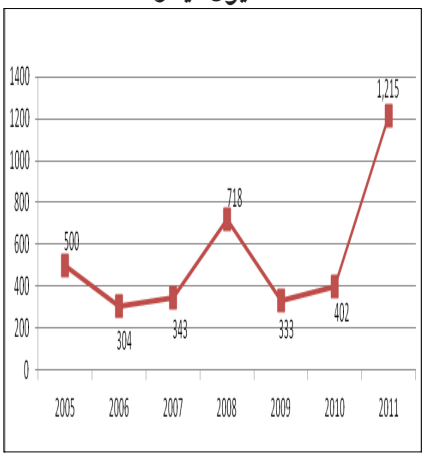

الميزان التجاري (مليون دينار)
٢٠٠٥_٢٠١١

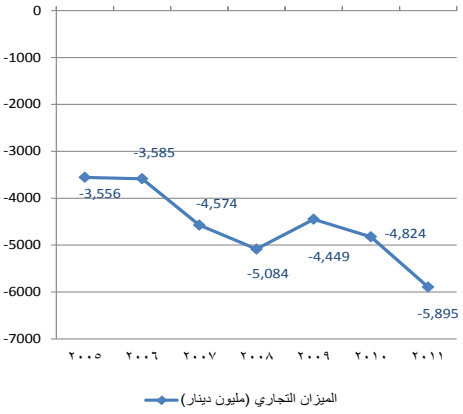

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
٢٠٠٥_٢٠١١

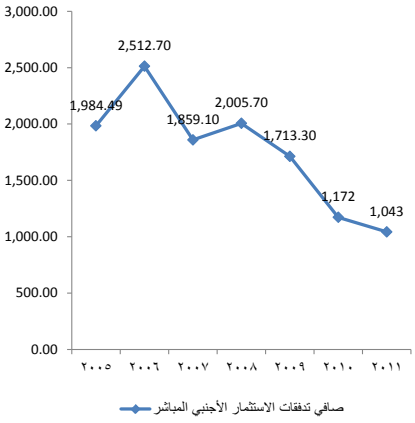

تصنيف الأردن في التقارير الدولية الرئيسة

المؤشر	التصنيف
تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٢/ ٢٠١١	احتل الأردن المرتبة ٧١ بين ١٤٢ دولة، متراجعاً من المرتبة ٦٥ في ٢٠١١/ ٢٠١٠
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١١	احتل الأردن المرتبة ١١١ بين ١٨٣ دولة، متراجعاً من المرتبة ١٠٧ في ٢٠١٠
تقرير الحرية الاقتصادية العالمي،٢٠١٢	احتل الأردن المرتبة ٢٩ بين ١٤٤دولة، بعد أن كانت مرتبته ٢٦ في ٢٠٠٩

المصدر: تقرير التنافسية العالمية، ٢٠١١-٢٠١٢، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١١، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، ٢٠١١، بيانات الحرية الاقتصادية العالمي، ٢٠١٢.

مقترحات التوافق الاقتصادي الأردني:

١. بداية لا يختلف اثنان على ضرورة تحفيز النشاط الاقتصادي فورًا، وهو مطلب قديم جديد، ويمكن تحقيق ذلك على المدى القصير من خلال:

- التصريحات الإيجابية المتفائلة التي تتحدث عما ستقوم به الحكومة لتحسين الاقتصاد.
- البدء بوضع وتنفيذ مشاريع اقتصادية رائدة توفر الطاقة، وتحقق التنافسية، وتوزع الاستثمار على المحافظات، من خلال استخدام الأموال التي التزمت دول الخليج بتقديمها.

٢. لا بد من تقوية مؤسسات البلد (الرسمية وغير الرسمية) كلها، وليس مؤسسات الدولة فقط أو موظفيها.

٣. هنالك توافق حول الإصلاحات على المدى المتوسط، قوامه أن النظام الضريبي بحاجة للإصلاح، بحيث تكون ضريبة الدخل تصاعدية، وتخفيض ضريبة المبيعات (وهي ضريبة غير دستورية حسب المادة ١١١ من الدستور)، وإصلاح النظام الضريبي،

على أن يتم إصلاح شؤون المؤسسات التي تقوم على تحصيل هذه الضرائب، وربط شبكات الضرائب معًا (جمارك، دخل، مبيعات، رسوم أراض، وغيرها) للوقوف على دخل المواطن الحقيقي ومعرفة مصادره.

٤. ممارسة التقشف الحقيقي في الإنفاق الحكومي:

هنالك مجال واسع للتقشف في النفقات الجارية يحصل عنه وفر يوجه نحو الإنفاق الرأسمالي الحقيقي (مشاريع تنموية لإكمال البنية التحتية اللازمة، كشبكة المواصلات وتحسينها، وتحديث الجامعات والمستشفيات، ودعم مؤسسات لازمة لتحفيز تنوع مصادر الطاقة، وتوفير الطاقة لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة وتقليل الطلب الكلي عليها، ورفع كفاءة إنتاجها واستخداماتها).

ويتم التقشف على المدى القصير، من خلال تقليل مكاسب المؤسسات المستقلة ودمج بعضها وإلغاء بعضها الآخر، أما في المدى المتوسط والبعيد، فيتمثل التقشف في تقليل النفقات الجارية للحكومة المركزية على الرواتب، من خلال خفض الترهل فيها، ومن ضمنه التوظيف غير المخطط له.

٥. إخضاع جميع أجهزة الحكومة للرقابة المالية، دون استثناء.

٦. العودة عن السماح لبعض الأجهزة الرسمية بممارسة أعمال القطاع الخاص ومزاحمته.

٧. تحقيق شفافية الموازنة، من خلال طريقة الإعداد، وشكل إخراجها:

- تتحقق شفافية الإعداد بأن يتم جمع كل ما هو مؤكد، وتبويب كل ما هو غير مؤكد في فصل خاص يتم التباحث فيه مع عامة الناس قبل إدخاله، كما يتحمل مسؤوليته من أعده ولو بعد رحيله من المنصب العام.
- يتم إعداد الأرقام المتوقعة للسنين المقبلة وليس لسنة واحدة.

- يجب أن تتناسب المخصصات مع الإنجازات والرؤى، وأن تتبع عملية تخصيص الموازنة استراتيجية محددة نابعة من سياسة مالية مبنية على سياسة اقتصادية شمولية لتحفيز عمل الشباب، ومشاركة المرأة خاصة في المحافظات.
- ينبغي أن تستخدم عملية الإعداد أرقى أدوات الحساب الكمي الاقتصادي، وحسب أفضل الممارسات العالمية في وضع التنبؤات.

أما بالنسبة للشفافية في إخراج الموازنة، فتتحقق من خلال:

- الابتعاد عن الملاحق بأي شكل من الأشكال، وأن يمنع الجهاز التنفيذي من استخدامها بعد الموافقة على الموازنة.
- الابتعاد عن تحشية موازنات الوزارات والمؤسسات ببند «متفرقات».

٨. إصلاح بيئة الأعمال وسوق العمل، والتركيز على الصناعة.

٩. توجيه الدعم والحماية للصناعة خاصة التمويل، ومراجعة السياسة الصناعية وتفعيلها.

١٠. يجب أن يصبح تحرير التجارة استراتيجيًّا ولصالح البلد.

١١. توسيع الضخ والإنفاق على المؤسسات الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وتمكين المنح وترسيخ انتشار قاعدتها، وإيجاد صناديق للإقراض الصناعي، وإعادة بنك الإنماء الصناعي، والمساهمة في إيجاد مصادر تمويل من خارج النظام المصرفي المعهود، ويمكن تمويل جميع هذه المبادرات من خلال أموال المساعدات.

١٢. مراعاة أفضل الممارسات العالمية في القرارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣. يجب، وعلى وجه السرعة، تحويل النظام المصرفي نحو اعتماد التاريخ الائتماني للمقترض، بدلًا من رهن العقار.

١٤. على الحكومة أن تقدم الخدمات للمستثمرين؛ لتقليل التكلفة الإنتاجية عليهم، كالبنية التحتية المميزة للمحافظات، ومنح الأراضي الاستثمارية الصناعية مجانًا لمستثمري المحافظات؛ لتساعدهم على توظيف العاملين هناك، مقابل وفورات حقيقية في تكلفة الإنتاج، وتشجيع إقامة مراكز تميز متخصصة؛ لتحفيز التدريب المتخصص بدلًا من مراكز التدريب المهني الحالية، التي اهترأت معداتها منذ سنين.

الاقتصاد الأردني بين يدي مجلس النواب: رؤية اجتهادية

د. خالد واصف الوزني *

أولًا: حقائق ثابتة في مسيرة الاقتصاد الأردني

ينبغي الإقرار، بداية، أن الاقتصاد الأردني، هو اقتصاد صغير منفتح على إطاره الإقليمي والدولي، وكانت المراحل التنموية التي مر بها، مرآة للوضع الإقليمي والدولي منذ تأسيس الدولة.

ويحسب لهذا الاقتصاد صموده أمام الصدمات الإقليمية والدولية كافة، وحسن إدارة تلك الصدمات، واستدامة الاستقرار النقدي والمالي، كما لعب القطاع الخاص الوطني والخارجي، دورًا محوريًّا في مسيرة التنمية منذ تأسيس المملكة، مثلما استمر دور الدولة المحوري في التنظيم والتشريع والرقابة، وفوق هذا وذاك، حبا الله الأردن بإرادة سياسية داعمة لتطوير هيكل الاقتصاد.

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ١١ شباط ٢٠١٣.

* باحث اقتصادي ومدير مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية سابقًا.

ثانياً: حقائق متغيرة في مسيرة الاقتصاد الأردني

على الجانب الآخر، كانت هناك حقائق متغيرة في مسيرة الاقتصاد الأردني، في مقدمتها:

- الفجوة الداخلية، أو ما يطلق عليها «عجز الموازنة».
- الفجوة الخارجية، أو «عجز ميزان المدفوعات».
- البطالة الهيكلية، وتتمثل بتشوه سوق العمل.
- المديونية غير الآمنة في الهيكل الوظيفي أو المصدر التمويلي.
- التركيبة الشابة للسكان (٨٢٪ أقل من ٤٠ سنة)، وانتشار المعرفة التكنولوجية.
- ضعف دور المرأة في الاقتصاد الوطني.
- فقر السياسات وليس فقر الاقتصاد (سوء إدارة الموارد المتوفرة).
- غياب المساءلة التشريعية النوعية على الأداء العام.

ثالثاً: التشوهات الأساسية في الاقتصاد الأردني

يمكن إجمال تلك التشوهات، على النحو الآتي:

- تشوهات مرتبطة بالمالية العامة (عجز ـ مديونية ـ تمويل).
- تشوهات مرتبطة بميزان المدفوعات (عجز تجاري ـ عجز جار ـ احتياطيات أجنبية).
- تشوهات مرتبطة بالمناخ الاستثماري (تنافسية ـ توحيد مرجعيات ـ خريطة استثمارية مركزية وغير مركزية).
- تشوهات مرتبطة بشبكة الأمان الاجتماعي (الدعم ـ الفئات المهمشة ـ الجهود المبعثرة).

عرض لبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني

مؤشرات النمو الحقيقي ٢٠٠٥ـ٢٠١٢

الفترة/ السنة	معدل النمو الحقيقي (%)
٢٠٠٥ـ٢٠٠٧	٨,٢٤
٢٠٠٨ـ٢٠١٠	٤,٩٦
٢٠١١	٢,٦٠
٢٠١٢	٣ (أولية)

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأردن

المؤشر	التقديرات ٢٠١٢
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	٢٠٩١٢ (نسبة نمو ٣٪)
عدد السكان	٦,٤ مليون نسمة
توقع الحياة وقت الولادة للذكور للإناث	 ٧١,٦ سنة ٧٤,٤ سنة
نسبة الأمية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ للذكور للإناث	 ٣,٧٪ ١٠,٣٪
معدل البطالة ٢٠١٢ للذكور للإناث	١٣٪ ١٠,٥٪ ٢٤٪ تقريبي
مؤشرات المالية العامة:ـ نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪ نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية حجم المديونة العامة نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	 ١٦٪ ٧٣٪ ١٦,٤ مليار دينار أردني ٧٨٪

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأردن

المؤشر	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢*
عجز الموازنة بدون المساعدات	٧٤٧,٦	٩٥٨,٤	١٠٥٦,٥	١٨٤٢,٧	١٤٤٦,٩	٢٦٠,٩	٣٥٠٠
عجز الموازنة بدون المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٧,٠	٧,٩	٦,٨	١٠,٩	٧,٧	١٢,٧	١٧
عجز الموازنة بعد المساعدات	٤٤٣,٢	٦١٥,٠	٣٣٨,٢	١٥٠٩,٣	١٠٤٥,٢	١٣٨٣,٨	٢٥٠٠
عجز الموازنة بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٤,٢	٥,١	٢,٢	٨,٩	٥,٦	٦,٨	١٢
الدين العام الإجمالي قيمة (مليار دينار)	٧,٣	٨,٢	٨,٥	٩,٧	١١,٤	١٣,١	١٦,٥
نسبة إلى الناتج (%)	٦٩	٦٧	٥٤	٥٧	٦١	٦٥	٨٠
نسبة البطالة (%)	١٤	١٣,١	١٢,٧	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٩	١٣
نسبة العجز التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٣,٦	٣٧,٧	٣٢,٦	٢٦,٣	٢٥,٧	٢٨,٨	٣٣

* مؤشرات أولية

ملخص الموازنة العامة للدولة (مليون دينار)

البند/ مليون دينار	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢*
إجمالي الإيرادات							
حكومي	٣٤٦٩	٣٩٧٢	٥٠٩٤	٤٥٢١	٤٦٦٣	٥٢٠٩	٥٨١٠
مستقلة	٨٧٦,٨	٦٧٦	٥١٦	٥٩٥,٨	١٢٣٣	٥٣٠	٨٨٢
المجموع	٤٣٤٥,٨	٤٦٤٨	٥٦١٠	٥١١٦,٨	٥٨٩٦	٥٧٣٩	٦٦٩٢
إجمالي الإنفاق							
حكومي	٣٩١٢	٤٥٨٧٦	٥٤٣٢	٦١٣١	٥٧٠٨	٦٣٦٩	٦٨٣٧
مستقلة	٥٧٥	٦١١	٣٨٤	٤٢٣	١٧٤٦	١٤٧٧	١٨١٩
المجموع	٤٤٨٧	٥١٩٨	٥٨١٦	٦٤٥٤	٧٤٥٤	٧٨٤٦	٨٦٥٦
العجز/ الوفر قبل المنح							
حكومي	٧٤٨-	٩٥٨-	١٠٥٧-	١٨٤٣-	١٤٤٧-	١٦٠٠-	١٨٩٧-
مستقلة	٣٠٢	٦٥	١٣٢	١٧٣	٥١٣-	٩٤٧-	٨٣٠-
المجموع	٤٤٦-	٨٩٣-	٩٢٥-	١٦٧٠-	١٩٦٠-	٢٥٤٧-	٢٧٢٧-

ملخص مؤشرات الموازنة العامة للدولة

بنود تذكيرية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي النفقات	٨٩	٨٧	٩٣	٧٥	٨٢	٨٠
نسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات التجارية	١٠٢	٩٧	٩٨	٩١	٩٠	٧٣
نسبة الإيرادات المحلية إلى إجمالي الإنفاق	٨١	٧٩	٨١	٦٩	٧٥	٦٢
نسبة تغطية إيرادات المؤسسات المستقلة إلى نفقاتها	١٥٢	١١١	١٣٤	١٤١	٧١	٣٦
نسبة المنح إلى النفقات الرأسمالية	٣٨	٤١	٧٥	٢٣	٤٢	٤٣
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي						
بعد المنح	٤-	٥	٢-	٩-	٦-	٧-
قبل المنح	٧-	٨-	٧-	١١-	٨-	١٣-

مؤشرات الاختلالات الأساسية في الاقتصاد الأردني

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ *
عجز الموازنة بدون المساعدات	٧,٧	١٠,٤	١٦,٦
الدين العام الإجمالي :ـ			
قيمة (مليار دينار أردني)	١١,٤	١٣,١	١٦,٤
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٥٩	٦٣	٧٨
نسبة البطالة ٪	١٢	١٣	١٣,٤
نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	٢٦	٣٠	٣٣
ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالم	١٢٩/٦٥	١٤٢/٧١	غ.م
سهولة ممارسة الأعمال، الترتيب بين ١٨٣ دولة	١٠٧	١١١	غ.م

* أرقام أولية

مشاركة المرأة في القوى العاملة

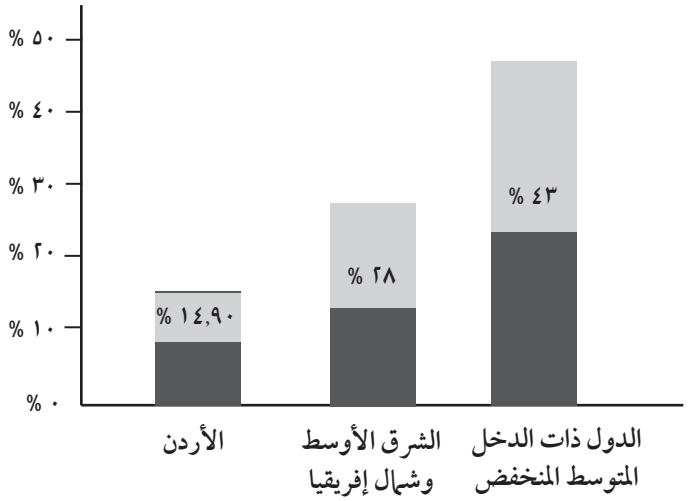

أولويات في إدارة دفة الاقتصاد

تحديات الأولويات الاقتصادية

تتمثل تلك التحديات بالآتي:

- تحديد أولويات الاقتصاد الوطني، وكذلك تحديد البوصلة الاقتصادية.
- خلق مناخ لتكافؤ الفرص وتوزيع مكتسبات التنمية.
- حسن استغلال الموارد الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد.
- تحديد التنافسية المناسبة للاقتصاد الوطني، من خلال:
  - الاستثمار رأسيًّا في قطاع الخدمات.
  - الاستثمار أفقيًّا في باقي القطاعات.

- المشاركة الفاعلة للشركاء الأساسيين في الاقتصاد (قطاع خاص، وحكومة، ومجتمع مدني).
- الخروج الآمن من إرهاصات التطورات الآنية المحلية والإقليمية.

الإطار العام لأولويات إدارة دفة الاقتصاد الوطني

يتمحور هذا الإطار المنشود حول النقاط الآتية:

- إصلاح المالية العامة للدولة.
- التغلب على عجز الحكومة المركزية.
- تجاوز عجز المؤسسات المستقلة.
- معالجة المديونية.

ولتحريك عجلة الاقتصاد، ينبغي تحقيق الأهداف الآتية:

- تحسين مستوى البيئة الاستثمارية.
- الإفراج عن أموال الصناديق التنموية (الخليج والمحافظات).
- التوجه الفعلي نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التوجه الحقيقي نحو الإصلاح الاقتصادي الوطني.

وقبل تحديد مقومات الإصلاح الاقتصادي المطلوب، ينبغي معرفة بعض الحقائق منها:

- الإصلاح عملية تطورية مستمرة Evolutionary Process.

- الإصلاح قضية توافقية تشاورية غير إقصائية.
- الإصلاح عملية تدرجية مرحلية.
- الإصلاح ذو شقين؛ آني ومستقبلي، أي تثبيتي وهيكلي.
- الإصلاح هدفه إزالة التشوهات وتصحيح الاختلالات، ويُختتم بترشيد الدعم ولا يبدأ به.
- الإصلاح ضروري لجانبي السوق، الطلب والعرض.
- الإصلاح يحتم وجود شبكة أمان اجتماعي فاعلة قبل ترشيد الدعم.
- الإصلاح يحتاج اليوم إلى خلية إنقاذ.
- الإصلاح يبدأ بالنفس، على صعيد الحكومة والمواطن معًا.

متطلبات إصلاح جانب الطلب: المالية العامة

تعاني المالية العامة من عدة مثالب منها:

- عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بشقيها.
- عجز الإيرادات المحلية عن تغطية النفقات الجارية (العيش خارج الإمكانات)، فيما يمول ربع النفقات الجارية من المديونية، وهذا ما يشكل خطرًا داهمًا.
- تراجع مستمر في تغطية الإيرادات الكلية عن تغطية النفقات الكلية (استدانة دائمة لاستمرار دورة حياة الحكومة).
- الاعتماد المستمر على المساعدات الخارجية واعتبارها إيرادات دائمة.
- اعتماد النفقات الرأسمالية على المساعدات والقروض الخارجية، ومن دونهما لا يوجد إنفاق رأسمالي.

تشخيص الداء في جانب الطلب

يمكن تلمس الداء في الجوانب التالية:

- تشوهات كفاءة هيكل النظام المالي، ويعني ذلك:
- عدم كفاءة تحصيل الضرائب (٨٠٠ مليون تهرب ضريبي).
- عدم كفاءة القاعدة الضريبة (مليار و٧٠٠ مليون متأخرات تحصيل).
- عدم عدالة العبء الضريبي (دخل ومبيعات)، وعدم تصاعدية الضريبة.
- خلق المؤسسات المستقلة على نسق حكومة موازية.

أما متطلبات إصلاح جانب الطلب في المالية العامة، فتعتمد على إجراءات آنية، منها:

- ترشيد حقيقي للنفقات العامة (طاقة، مركبات، مصاريف إدارية وغيرها).
- التعامل بشفافية مع اختلالات المؤسسات المستقلة.
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي والقاعدة الضريبية.
- وقف التقاعد المبكر في الحكومة وجميع أجهزة الدولة.
- الربط بين إقرار النفقة وصرفها (ربط الصرف بالمخصصات).
- رفع مستوى كفاءة الرقابة على الإنفاق العام، ووضع سبل الحاكمية الرشيدة والشفافية والمساءلة في الإنفاق.
- ترشيد الدعم وإيصاله الى المستحقين.

أما الإجراءات الهيكلية المستقبلية، فتتطلب:

- إعداد موازنة موحدة للدولة وهيكلتها ضمن النفقات الممولة والنفقات المتوقع تمويلها (أعلى الخط وأسفل الخط)، لكي لا يصبح إقرار النفقة حقًّا مكتسبًا.
- فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والمبيعات (المادة ١١١ من الدستور).

- إعادة هيكلة حقيقية للجهاز الحكومي، بإلغاء ودمج وتخفيض حجم الحكومة الموازية.
- رفع كفاءة رقابة السلطة التشريعية على الإنفاق الحكومي.
- التحول نحو الحوافز الاستثمارية المرتبطة بأهداف الدولة (توظيف وغيرها).

متطلبات إصلاح جانب العرض: وتعتمد على تحفيز الاقتصاد، عبر الخطوات الآتية:

السياسات الاستثمارية

- توحيد المرجعيات ومعالجة هيكل تشتت الجهات المسؤولة عن الاستثمار.
- وضع خريطة تنافسية غير مركزية للأردن، ضمن إطار موحد وإدارة واحدة.
- وضع حوافز الاستثمار لتصبح أكثر ارتباطًا بأهداف أردنية حقيقية (خلق الوظائف، التصدير وتوفير العملة الأجنبية، تمكين المرأة، البعد البيئي، CSR).
- تشجيع قيام صندوق سيادي أردني بين البنوك وكبار الشركات، والضمان الاجتماعي، والمنحة الخليجية للاستثمار في شتى محافظات المملكة والسوق المالي، وتحريك عجلة الاقتصاد.
- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قوانين اقتصادية ذات أولوية

يقف قانون الموازنة العامة في مقدمة القوانين التي ينبغي إقرارها من مجلس النواب، سريعًا، وكذلك قانون الاستثمار، وقانون الضريبة على الدخل والمبيعات، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون المالكين والمستأجرين، إضافة إلى قانون حماية المستهلك.

ملاحظات محددة حول بعض القوانين الاقتصادية

١. قانون الاستثمار، ويحتاج إلى استحضار التجارب المثلى في المرجعية الموحدة، وفي إدارة تلك المرجعية.

٢. قانون الضريبة على الدخل والمبيعات، ويتطلب فرض التصاعدية على شرائح الدخل والمبيعات.

٣. قانون الموازنة العامة، ويتطلب:

- ضرورة فهم الدور الدستوري في مناقشة قانون الموازنة.
- الخروج عن الخطاب المهرجاني الدوري المراثوني في مناقشة الموازنة.
- التذكير بالدور الرقابي المسبق عبر قانون الموازنة.
- التذكير بالدور الرقابي اللاحق عبر الحساب الختامي وتقرير ديوان المحاسبة.
- استحضار التجارب العالمية المناسبة.

٤. قانون الضمان الاجتماعي، ويتطلب إقرار هذا القانون، الاهتمام بالآتي:

- إنصاف المشتركين والمؤسسة (التقاعد المبكر، وسقف الراتب، والحسبة).
- إنصاف المؤمن عليهم والمتقاعدين (معامل المنفعة والجباية والحقوق).
- عدم إغفال دور استثمار أموال الضمان وطريقة إدارتها.
- منح مؤسسة الضمان استقلالية حقيقية لا تقل عن استقلالية البنك المركزي.

٥. قانون المالكين والمستأجرين، ويتطلب إنصاف كل من المالك والمستأجر في عقود الإيجار، واعتبار العقود سوقًا مفتوحة.

٦. قانون حماية المستهلك، ويتطلب استحضار تجارب التطبيق المثلى.

رسائل نصية في الاقتصاد الوطني

- الإرادة السياسية العليا في الإصلاح موجودة، لكن المشكلة تكمن في ضعف التنفيذ.
- التركيز على أسس الشفافية والمساءلة والنزاهة، للتغلب على وصم الاقتصاد الأردني بالفساد، وذلك بجعل محاكمات مرتكبي الفساد علنية.
- الاقتصاد الأردني واجه الكثير من التحديات منذ نشأته، وأثبت قدرة كبرى على حسن إدارة الأزمات وقيادة التغيير.
- قوانين المواطنين تحتوي على عقوبات، وقوانين السلطات لا تضع أي مسؤولية على من يخالفها (قانون الدين العام، الموازنة، قانون السير والترخيص، لوحات السيارة).
- المرحلة الحالية تتطلب تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وشركاء الإنتاج (حكومة، أصحاب عمل، عمال).
- الإصلاح بحاجة إلى خلية إنقاذ وطني يشارك فيها الجميع من دون إقصاء أو تحيز.
- هل ينبغي عرض اتفاقية صندوق النقد الدولي على البرلمان، وفق المادة ٣٣ من الدستور؟
- ضرورة اعتماد النواب على مختصين للمساندة في فهم القوانين التي تخرج عن اختصاصهم.
- ضرورة تأسيس مفهوم مكتب مساندة رسمي للنائب، ضمن إطارين عام وخاص.

كيـــف يُصنـــع القـــرار فـــي الأردن؟

د. جواد العناني *

داهمني هذا السؤال قبل عقود طويلة، حين حدثت أزمة سكّر في الأردن، واستمرت ثلاث سنوات دون أن تجد حلًّا، وأطاحت وزيرين من وزراء الأردن ذهبا ضحيتها، وفي النهاية تقرر أن تقام وزارة اسمها وزارة التموين ردًّا على ذلك. وللمفارقة، كان دافع الإطاحة بهما أمنيًّا، فالجيش كان يستهلك مادة السكر صباحًا مع الشاي، وكان من الصعب أن يقدم له شاي من دون سكر، فعمد إلى الانضمام إلى سلسلة الاحتجاجات الأخرى، والتي كان أهمها ظاهرة التضخم التي بدأت تندلع عام ١٩٧٤، ووصلت إلى أكثر من ١٠٪، وحين وصلت الاحتجاجات إلى صفـــوف الجيـــش،

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٤.

* خبير اقتصادي، نائب رئيس الوزراء الأردني وزير الشؤون الاقتصادية، وزير الصناعة والتجارة والتموين سابقًا.

استجابت الدولة بسرعة؛ لأن الدبابات خرجت من منطقة خو في الزرقاء، على الرغم من أن فوهاتها كانت باتجاه الأرض، ولم تكن مذخّرة، لكن هذه الحادثة كانت كافية لجعل صانع القرار يقرر إنشاء وزارة تقوم على توفير المواد الأساسية للناس، ووضع لها شعارًا قوامه «كميات كافية ونوعية جيدة بأسعار معقولة»، وكأننا في الجنة.

على هذا الأساس أنشئت وزارة التموين، وحين توليتها تبينت أنه لا يوجد لها أي مبرر اقتصادي على الإطلاق، لا من قريب ولا من بعيد، فهي وزارة أنشئت من أجل الإبقاء على احتكار ستة تجار في استيراد سائر المواد الغذائية من دون منافسة.

ولذلك يحضرني السؤال: هل كان القرار في ذلك الوقت صائبًا بإنشاء هذه الوزارة؟ فيما الناس الآن يطالبون بعودتها، هذا السؤال يجب أن نطرحه.

أما الأمر الثاني الذي يستدعي النظر فيتعلق بالقوانين الاقتصادية، ولا أخص القوانين الاقتصادية الأساسية وحدها، بل كل القوانين التي تفرعت عنها، ففي إحدى السنوات، مثلًا، قدمنا في إحدى الوزارات حوالي ٢٤٠ قانونًا مؤقتًا صدر معظمها، فلو كنت قاضيًا في محكمة، وأتاني كل هذا العدد من القوانين الجديدة في سنة واحدة، فمن أين آتي بالحكمة والمعرفة لأطبقها وأقارن إذا كانت متناقضة مع قوانين سابقة؟ وماذا سأصنع بالحقوق التي تبدّلت وتغيرت بفعل القانون؟

والأهم، أن ننظر إلى الأسباب الموجبة لإصدار القوانين، فمجلس وزرائنا، وبرلماننا يتحدثان في لغة القوانين، بعض الأحيان، أكثر مما يتحدثان في مبرراتها وأسبابها، والكل يزعم أنه يتحرى خدمة الصالح العام والمصلحة الأردنية العليا، فما هي المعايير التي قدمناها لنقول بأن مشروع هذا القانون متطابقٌ مع مصلحة الوطن أكثر من مشروع قانون آخر؟

في تقديري أن مجلس الوزراء وكذلك النواب والأعيان في مجالسهم، يجب أن لا يدرسوا ويركزوا كثيرًا على صيغة القانون؛ لأن الصياغة القانونية تأتي استجابة للأفكار والفلسفة

والمنهجية التي تتبناها الحكومة، ويقرّها بعد ذلك أو يخالفها المجلس التشريعي، وكلاهما يجب أن يكون لديه منطقٌ وتبرير لهذا الموقف، إن القضية ليست قضية رأي أو أن هذا القانون جربناه وظهر به خطأ.

أرى أنه، ولكي تكون القوانين عاكسةً لحال المجتمع، يجب أن تجرى دراسات، وتمحيص لهذه القوانين، وأن لا تقوم فقط على «الأسباب الموجبة»، بوصفها قافية إنشائية نبرر بها كل مشروع قانون ندفع به إلى الإقرار.

أما الأمر الآخر، فيتمثل بما يُسمى «السياسات الكبرى»، فنحن الآن بصدد وضع قوانين جديدة في الأردن تحكم سياسات ومواقف، منها على سبيل المثال قانون ضريبة الدخل، ومنها قانون تشجيع الاستثمار، وقانون حماية المستهلك، فما الذي سينفذ من كل هذه القوانين؟ هل هو ما سأعطيه للمستثمر في قانون تشجيع الاستثمار وأعود لأسترده منه في قانون ضريبة الدخل؟ أم سأقول إن حماية المستهلك يجب أن تصل إلى مراحل متقدمة؟ هل من مصلحة الأردن أن يشجع الاستهلاك المالي في الوقت الحاضر؟

وأي مستقبلٍ هذا الذي نتوقعه لبلدٍ لا يدخر أبناؤه إلا ما يُلزمون بادخاره؛ إذ لا يوجد عندنا في الوقت الحاضر ما يسمى بـ«الادخار الطوعي».

وفي حديثنا عن الربيع العربي، الذي تتباين الآراء حوله، نعتبر أن ما هو مؤكد فيه، أن الناس أثبتوا أن لهم صوتًا اقتصاديًّا، على أقل تقدير، بمعنى أن أول ما هُرعت الحكومات العربية المختلفة لتلبيته هو البعد الاقتصادي الاجتماعي وليس البعد السياسي بالضرورة، ومن هنا فإن البعد الاقتصادي الذي يسمى الاقتصاد السياسي في الوقت الحاضر، أصبح ذا أهمية خطرة في الوضع العربي، والأردن ليس استثناء، وعلى الرغم من أننا في هذا البلد، أدرنا الأزمة بمهارة وبعد نظر يفوق بكثير ما صنعته الدول العربية الأخرى، لكن تبقى هناك مشكلة في صنع القرار الاقتصادي.

حين عينت رئيسًا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصحبة فريق ذي تجربة وخبرة، تساءلت آنذاك: إذا كنت أريد أن أساعد الحكومة في صنع القرار فكيف يتأتى لي ذلك؟ وكان الجواب، في تقديري، موجوداً ومنصوصاً عليه أصلًا في النظام الداخلي للمجلس، وأول خطوة اقتبسناها من التجربة الأوروبية، ووجدت ضرورة البحث، فليس هناك قـــــــرار من دون تفاعلات، فالقرار الاقتصادي قد يكون مصيبًا، ولكنه ينتج تفاعلات كثيرة جدًّا في أماكن أخرى لا نعرفها ولا نعلم كيف حدث التأثير، فلا يوجد قرار اقتصادي من دون تأثير، وإذا أرادت الحكومة أن ترفع ضريبة معينة، فإن أثر هذا القرار لا يبقى منصبًّا فقط على دخل الحكومة من حيث الزيادة، بل تكون له أبعاد استهلاكية وإنتاجية، إضافة إلى البعد الفردي للحكومة، فالقرار يعمل على إغناء بعض الناس، وإفقار آخرين، ولذلك نحن مطالبون في هذا العصر العولمي، أن نبحث سلفًا عن توقعاتنا، وماذا سيحدث لاحقًا، وعندما تكون المعلومة صحيحة والمنهجية دقيقة، وتقدّم للناس على نحو مدروس، فإن الذين سيأخذون القرار سيكونون على علم بمدى الآثار التي ستحدث نتيجة لهذا القرار، بمعنى أنك في كل مرة تأخذ قرارًا صائبًا فأنت تحدث shock هزة لهذا النظام، ولذلك تصبح هناك ردود فعل، وهذه الردود يجب أن ترصدها، ومتى رصدتها ستعرف سلفًا، على الأقل، أنك ستكون على قدرٍ معقول من الصوابية بدلًا من الارتجال.

وبعد معرفة الآثار، نصل إلى النقطة المهمة، وهي التباين في مصالح الناس ونظرتهم إلى أي قرار، فليس عيبًا أن يدافع الشخص عن مصالحه في البعد الاقتصادي أبدًا؛ لأن أصل علم الاقتصاد، حسب مارشال في كتابه «مبادىء الاقتصاد»، يقوم على العرض والطلب، أي كالمقص الذي لا يكتمل إلا إذا عمل جناحاه معًا، فجانب واحد لا يقطع، وكذلك البائع والمشتري في أي سوق، مصالحهما متناقضة، ولك أن تسأل في سوق الخضار، مثلًا، كيف سعر البندورة اليوم؟ فقد يجيب البائع: والله الأسعار جيدة يا أستاذ، فيما يشكو المشتري

من ارتفاع السعر، وما دام التقى الطرفان واتفقا، تصبح هناك صفقة، وإن لم يتفقا لا توجد صفقة.

وعليه، كيف سنصل إلى توافق بين البائع والمشتري، أي بين المتأثرين بالقرار وهم يقفون على جانبيّ السوق، ولهما مصالح متناقضة أحيانًا؟ وكيف نحل الخلاف بينهما؟ يحدث ذلك بالوصول الى حلٍ توافقي، علينا أن نتعلم التفاوض، حيث يكون السعر أعلى من السعر المعقول، فنحاول التفاوض حتى نصل إلى تخفيض السعر، ويبقى السوق عاملًا، وصولًا إلى السعر المتوازن.

حتى نصل إلى هذا الأمر، أمامنا خياران، إما الشتم على شبكات التواصل والإنترنت، أو يجلس بعضنا مع بعض، ونجد طريقة عادلة للتفاوض حول مصالحنا، خاصة في ما يتعلق بالسياسات العامة للدولة.

ومن هنا، كان لا بد من إنشاء مراكز علمية، التي من وظائفها الأساسية، وضع الحقائق أمام الناس، وإبلاغهم بأننا إذا أخذنا هذا القرار فنتائجه ستكون كذا وكذا على مختلف القطاعات، وبعد ذلك يدلي كل بدلوه لتحقيق مصلحته، ولكن بهدف الوصول إلى حلٍ توافقي، فنجمع بين الحقيقة والموضوعية من ناحية، وبين المصالح من ناحية أخرى، هكذا تصل المجتمعات المتقدمة إلى حلول لمشكلاتها، فالعامل وصاحب العمل لهما مصالح متناقضة، وأنا هنا لا أتحدث عن الصراع الطبقي بل عن مصلحة طرفين متناقضين كي يصلا إلى حل، وحتى يقطع ويأخذ كل واحدٍ ما يريده، ولذلك نحن بحاجة إلى ما يسمى الإدارة العلمية للدولة؛ لأننا لم نعد جاهلين بمصالحنا.

من هنا، وحتى نصل إلى ما يسمى الوئام الاجتماعي، أو التوافق الاجتماعي، فقد آن الأوان أن تُبنى قراراتنا على دراسات، حتى يكون هنالك إقناع.

لكن على ماذا يتفق الناس؟ لو طرحت غدًا عطاء لتنفيذ مشروع ما، وتساءلت، مثلًا:

لماذا نقول إن مشروعًا مهماً في الدولة الأردنية مثل الطاقة المتجددة أو مشروع الديسي مطلوبان؟ ولا يمكن الاستغناء عنهما، وستحدث كارثة إذا لم ينفذ هذان المشروعان بأقصى سرعة ممكنة، لكن مع هذا يتأخر القرار سنوات ولا يؤخذ، فلماذا؟

الواقع أنني أشرفت على رسالة دكتوراة في جامعة هارفارد، أجاب فيها الباحث عن هذا السؤال بثلاثة أسباب:

الأول: ما يثار هو الخلاف النظري الفلسفي حول طبيعة المشروع، فمثلًا إذا كنت تعتزم مد مشروع مياه من الديسي، فكيف ستجلب هذه المياه العميقة؟ وكيف سيكون المشروع؟ وكيف سينقل الماء من الجنوب إلى عمان؟ وأين مصالحنا نحن في هذا الموضوع؟ وهذا مكلف. وهناك من يقول إنه من دون الماء لا نستطيع أن نعيش، ويجب أن نوفر المياه، وفي الأصل إذا لم نحصل عليها سيأخذها جيران لنا.. الخ.

الثاني: كيف سننفذ المشروع؟ بأنبوب أم بقناة؟ وهل سنستخدم حديدًا أم إسمنتًا؟ وهكذا تكون الجوانب الفنية الهندسية في المشروع موضع خلاف تؤخر القرار.

الثالث: ويتمثل بتناقض المصالح، لأن مشروعًا كبيرًا مثل هذا، يطمع الجميع فيه وخصوصًا «الكبار».

ومن هنا، وهذه النقطة هي بيت القصيد، نحن نستخدم النظرية، ونستخدم الأسباب الفنية، من أجل تبرير لماذا يجب أن نأخذ نحن هذا المشروع وليس غيرنا، والكل، في نهاية الأمر، يستخدم النظرية والبعد الفني حتى يصل إلى تحقيق مصلحته، ولذلك، وفي غياب جهة مرجعية تحدد لنا ما هو الصواب نبقى نحن، عامة الناس غير المختصين، ضائعين في متاهة هذه النظريات المختلفة، وسيقول لنا فلان شيئًا فنصدقه، وإذا لم يكن على وفاق مع الحكومة نصدقه أكثر، والثاني يعرض الرأي الآخر فنصدقه أيضاً؛ لأننا لا نملك كل جواب على كل سؤال في العالم.

إن هذا العلم المتزايد المتنامي، الذي تبرز فيه يوميًّا اكتشافات واختراعات جديدة، لن نستطيع اللحاق به من دون جهات مرجعية، ومن هنا يصبح المنهج العلمي في إدارة القرار الاقتصادي هو المرجع الأساسي الذي يحكم بيننا، ونحتاج الى أناس نثق بهم، موضوعيين، يقدمون لنا الحكمة والقرار الصائب، واليوم نحن أيضاً بحاجة إلى مرجعية إضافية، إلى خطة، ومعرفة أين نذهب، وهذه القرارات التي نتخذها إلى أين تأخذنا؟ وماذا سيكون الوضع في سنة ١٩٢٠ إذا بقيت الأحوال على حالها كما هي الآن؟ كم سيكون عجز الموازنة؟ وكمْ ستكون تكلفة المياه؟ وكم سيكون حجـــم المديونية في موازنة الحكومة؟ أسئلة كثيرة، كيف سنواجهها؟ وماذا سيحدث للفقر والبطالة؟ ولذلك نحن بحاجة أيضاً إلى مرجعية جامعة نتفق عليها جميعًا.

وعليه، نحتاج إلى خطة واستراتيجية وهدف واضح نسعى إليه، وتكون فيه الأولويات واضحة، كما نحتاج إلى مرجعيات اقتصادية وفردية نحتكم إليها لتقول لنا ما هو الصواب، وقوانيننا يجب أن تدرس بعناية وتحلل نتائجها قبل أن نتورط فيها.

إذا أتقنا هذه الأمور، سيصبح قرارنا الاقتصادي والسياسي، معقولًا ومفهومًا أكثر، وسيصدقه الناس، وستتقلص فجوة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الناس وصانع القرار.

النظام المصرفي والمالي في الإسلام ودور البنوك المركزية

د. فؤاد بسيسو *

تمهيد

تعود فكرة هذه الورقة إلى مؤتمر دولي، كان عقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي، خلال العام ٢٠١٣، تمحور حول راهن المصرفية الإسلامية وفضاءاتها المستقبلية، بدعوة من شركة النشر العالمية (إيمرالد)؛ إذ طلب مني تحرير الأبحاث المشاركة في ذلك المؤتمر، الذي يعدّ من المناسبات المهمة على صعيد الصيرفة الإسلامية، من جهة معالجته لموضوعات محوره الرئيس.

وقسمت موضوع الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسة: واقع الصيرفة والمالية الإسلامية، البنوك المركزية والمالية الإسلامية، ومن ثمّ وقفة مع السؤال الآتي: هل يشكل النظام المصرفي الإسلامي بديلًا

ـ ألقيت هذه المحاضرة في ٢١ نيسان ٢٠١٤.

* مدير مركز المستقبل للدراسات الاقتصادية، رئيس سلطة النقد الفلسطيني سابقًا.

للنظام المالي والنقدي والدولي، في ضوء الأزمة العالمية التي ضربت العالم أجمع، ومن ضمنه الدول العربية، أم يشكل خيارًا مناسبًا للتكامل مع ذلك النظام؟

واقع الصيرفة والمالية الإسلامية

ثمّة تطور سريع كانت تعرضت له الصيرفة والمالية الإسلامية، وانعكس ذلك التطور في انتشار واسع للبنوك الإسلامية، ليس في العالم العربي فقط، بل في العالم أجمع؛ إذ أثبتت تلك البنوك قدرة وكفاءة على التعامل مع الأزمات العالمية، وهو ما برهنته الدراسات التي أجريت حول انعكاسات الأزمة العالمية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

كما أن تسارع نمو تلك البنوك، الذي بلغ معدلًا نسبته ١٥ ٪ سنويا، خلال السنوات الأخيرة، تعزز بسبب تصاعد الطلب العام على الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، في النطاق العالمي، فاتسعت مظلة تلك البنوك، وشملت أنشطتها قارات العالم كلها، وشاركت البنوك العملاقة في العالم بإقامة مؤسسات صيرفة إسلامية تابعة لها، أو نوافذ إسلامية تابعة لمصارفها، كما حصل تسابق بين العديد من الدول على استقطاب الأنشطة المالية والصيرفة الإسلامية، كدولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في دبي والبحرين، بل حتى سعت بريطانيا حديثًا وأعلنت عن اهتمامها، على لسان رئيس وزرائها ديفيد كاميرن، لتكون مركزًا عالميًا للصيرفة الإسلامية.

البنوك المركزية والمالية الإسلامية

تعدّ البنوك المركزية بوابة لنهوض أو لتراجع النشاط المصرفي في أية دولة من دول العالم، وإذا كانت هذه البنوك اهتمت بمراقبة البنوك التقليدية وتنظيمها، عبر سنوات طويلة، فإنها

لم تستطع أن تتعامل مع ظاهرة البنوك الإسلامية؛ إذ لم تكن مهيّأة لذلك؛ ما يمثّل واحدة من الثغرات التي تحول دون انتشار فعّال للبنوك الإسلامية في الفضاءات المالية العالمية، ففي تلك البنوك المركزية، ليست ثمة كفاءات وظيفية تستطيع التعامل مع البنوك الإسلامية.

سؤال حول النظام المصرفي الإسلامي

تبدأ فاعليّة النظام المصرفي الإسلامي في النظام المالي والنقدي والدولي، من خلال تعزيز القاعدة الأساس في البنوك المركزية، في ما يتعلق بمتطلبات النظام المصرفي الإسلامي، بأن تتوافر القناعة والإرادة لدى قيادات البنوك المركزية، في الدول الإسلامية، بضرورة الأخذ بيد المصارف الإسلامية، أسوة بالبنوك التقليدية الأخرى.

وثمّة تحديات كبيرة وإشكاليات متعددة تواجه البنوك الإسلامية على مستوى العالم، فعلى الرغم من تسارع النشاط المصرفي الإسلامي على المستوى العالمي، هناك تحديات لمّا تزل تقف في وجهه، وفي سبيل تحقيقه لانتشار أكثر اتساعًا على الصعيد العالمي، يتطلب الأمر تعبئة السياسة العامة والبنوك المركزية لتعزيز قدراتها البشرية، بما يتوافق ومتطلبات البنوك الإسلامية، ومعالجة بعض الثغرات القانونية التي تعمل في ظلها تلك البنوك.

إن المهمة تضامنية ومشتركة بين أطراف عائلة النظام المصرفي والمالي كافة (البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المصرفية والمالية الإقليمية والدولية)، ومن محددات النجاح في ذلك، التوجه الاستراتيجي ضمن إطار نظام سياسي اقتصادي واجتماعي عادل وفعّال.

أما سلامة الأسس التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي الإسلامي، بفروعه المالية والمصرفية، فتشكل البذرة الصالحة للإثمار على مستوى النظام الاقتصادي الدولي بشكل تدريجي، وذلك استنادًا إلى نتائج الدراسات السابقة التي أجريت حول حصاد النظام

الرأسمالي، في ضوء الأزمات الاقتصادية الدورية التي ضربت عالمنا المعاصر، إضافة إلى التحليلات المتعلقة بأداء النظام الاقتصادي الإسلامي التطبيقي، خاصة في ما يتعلق بقطاعه المصرفي الإسلامي.

ويظلّ نفاذ النظام المصرفي والمالي الإسلامي في هيكلية النظام المالي والمصرفي الدولي، مرهونًا بمتابعة الجهود الرامية إلى ترسيخ هذه التجربة المعاصرة، والتي لم يمض على الشروع فيها أكثر من نصف قرن، كما يرتبط ذلك باستكمال سائر المقومات والشروط والمعايير الأخلاقية المتناسبة مع رسالة الشريعة الإسلامية، ووفق إرادة سياسية على مستوى العالم الإسلامي تفرض قوتها وحضورها على المستوى الدولي، وتنعكس على دعم الأجهزة المنظمة والمشرفة والمراقبة على القطاع المالي في الدول الإسلامية. كما يتطلب ذلك توفير الحاكمية الرشيدة في القطاع المالي الإسلامي المستفيدة من التجربة المالية والمصرفية العالمية، وفي تطبيقاتها بعد تكييفها لتتناسب ومتطلبات ومعايير الشريعة الإسلامية الغراء.

ولكون النظام الإسلامي وتصوراته يشكل كلًّا متكاملًا ومترابطًا في القاعدة العقائدية التي ينطلق منها في العبادات والمعاملات؛ فإن تحول النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى نظام عالمي، مرهون بعملية التكامل المشار إليها؛ ما يكسبها وحدة التوجه والمسار والانطلاق، بعيدًا عن الازدواجية القائمة في النظام الاقتصادي والمالي الراهن حاليًّا في العالم الإسلامي.

وهناك مجموعة من التحديات التي تواجه ترسيخ البنيان الاقتصادي والمالي والمصرفي الإسلامي في العالم الإسلامي، وفي تطبيقاته الجارية على مستوى العالم، وتقف حائلًا أمام تسارع معدل انتشار واعتراف الدوائر السياسية والاقتصادية العالمية بأنه يجب أن يشكل جزءًا رئيسًا من النظام الاقتصادي الدولي، في أطره المؤسسية والقانونية والفنية المفاهيمية، ولكن الدعوات المنتشرة حاليًا، وانتشار مؤسسات الصيرفة والتأمين وشركات التمويل

الإسلامية، تشير إلى القناعة بتوفر الفرصة للاستفادة من تطبيق المفاهيم المصرفية والمالية الإسلامية، التي أثبتت جدواها في التطبيق، وفي مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية.

وثمة بعض التحديات المتعلقة بالافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة، وعدم الاتساق السياسي، والافتقار إلى البنية الأساس المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وابتكار المنتجات. ونجم عن ذلك مجموعة من التوصيات المتعلقة بتطوير سوق الأسهم المالية الإسلامية، التي تشكل في ذاتها دعوة لمتابعة تدعيم واستمرارية تطوير الأنشطة الإسلامية الاقتصادية والمالية، في الإطار الجغرافي الإسلامي أولًا، والعالمي ثانيًا، خاصة ما يتعلق ببناء قاعدة التطوير المستمر لأدوات التوظيف المالي والاستثماري الإسلامي، وترسيخ البنيان المؤسسي للصيرفة الإسلامية، وخلق قاعدة بشرية وتكنولوجية متقدمة ترفد العمل الاقتصادي الإسلامي، بفروعه كافة، باحتياجاته الأساس.

وعلى مدى نجاح الأطر والأنظمة السياسية النافذة في العالمين العربي والإسلامي، في ما يتعلق بقيادة النهوض من الكبوة الإنمائية الحالية، والانطلاق في مسارات التنمية الإنسانية المتكاملة بمعدلات متسارعة أسوة بالدول النامية ذات الاقتصادات الصاعدة، تتوقف سرعة انتشار مفاهيم وتطبيقات النظام الاقتصادي الإسلامي في النظام العالمي، كبديل ينقذ البشرية من أعاصير الأزمات المتلاحقة، ويحقق لها رفاهيتها وسعادتها.

الفهرس

مقدمة

مروان المعشر ٥

انفجار المكبوت العربي

خيري منصور ٩

الربيع العربي والعدالة الاجتماعية مصر نموذجاً

د. جودة عبدالخالق ٢١

خمس سنوات على ثورة الربيع العربية

حمادة فراعنة ٣١

التضامن العربي أول الطريق إلى الوحدة العربية

د. علي محافظة ٤١

ظاهرة الثورة في القرن الحالي والعشرين

د. أسامة الغزالي حرب ٥١

العراق إلى أين؟ ورؤية مستقبلية

د. خير الدين حسيب ٦٣

صندوق النقد الدولي والبدائل المتاحة

د. أحمد السيد النجار ٧٥

الإسلام وتحديات العصر

د. عبد الفتاح مورو ٩٣

ثورة الاقتصاد المعرفي

د. باسل البستاني ١١١

تقديم : د. أحمد عتيقة ١١٥

التخاصيّة في الأردن .. تقييم الماضي من أجل المستقبل

د. عمر الرزّاز ١١٩

التوافق الاقتصادي الأردين

د. يوسف منصور ١٣٧

الاقتصاد الأردني بين يديّ مجلس النواب: رؤية اجتهادية

د. خالد واصف الوزني ١٤٧

كيف يُصنع القرار في الأردن؟

د. جواد العناني ١٥٩

النظام المصرفي والمالي في الإسلامي ودور البنوك المركزية

د. فؤاد بسيسو ١٦٧